الجامعة اللبنانية

كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية

الفرع الأول

تغيرات النظام العالمي منذ العام ٢٠٠١ وحتى العام 2017

رسالة لنيل ماستر بحثي في العلاقات الدولية و الدبلوماسية

إعداد

سارة يوسف أبوراشد

لجنة المناقشة

الدكتور علي محمود شكر	**الأستاذ المشرف**	**رئيساً**
الدكتور جوزاف عيسى	**أستاذ مساعد**	**عضواً**
الدكتور كميل حبيب	**أستاذ**	**عضواً**

٢٠١٧ / ٢٠١٨

الجامعة اللبنانية غير مسؤولة عن الآراء الواردة في هذه الرسالة وهي تعبر عن رأي صاحبها فقط.

الإهداء:

إلى روح أبي ....

إلى أمي التي لطالما كانت هي المثل الأعلى والداعم الأول لي في حياتي ....

إلى إخوتي ....

إلى عائلتي وأصدقائي ....

الشكر:

أتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى أستاذي الفاضل الدكتور علي شكر على الجهود التي بذلها ومساعدته القيمة لي وإشرافه على هذا العمل بتوجيهاته ونصائحه. وبكل التقدير والإحترام أتوجه بالشكر إلى جميع الأساتذة الأفاضل أصحاب الفضل والعلم. كما أشكر لجنة المناقشة على قبولها لمناقشة هذه الدراسة.

دليل المصطلحات الملخصة:

الجيواستراتيجيا: "هي العلم الذي يسعى إلى جمع وتحليل ودراسة وتفسير المعلومات الجغرافية الأساسية للدولة، لاستخدامها في إعداد الخطط الإستشرافية المستقبلية (الإستراتيجية) في مختلف المجالات وبخاصة تلك المتعلقة بالحروب"[١].

جيوبوليتيك (الجغرافيا السياسية): "هي وفق معجم روبير دراسة العلاقات بين المعطيات الطبيعية للجغرافيا وسياسة الدول. بمعنى أن المعطيات الجغرافية المختلفة (موارد، موقع، تضاريس ...) باعتبارها من عوامل قوة الدولة، تلعب دوراً حتمياً في توجيه سياسة الدولة الخارجية"[٢].

الحرب الإستباقية: "العمل العسكري الذي يُبادر بغتةً إليه ضد قوات الخصم، بهدف منعه من استكمال تحضيراته للحرب التي ينوي شنّها. يأتي هذا النوع من الحروب في سياق إفتراض عدوان محتّم، وليس مجرد إحتمال، فتأتي الحرب الإستباقية لاحتوائه عسكرياً، والحيلولة دون وقوعه. والضربة الإستباقية تعني استخدام القوة العسكرية لإجهاض هجوم وشيك مؤكد"[٣].

الحرب الباردة: "تعبير أُطلق على حالة التوتر التي سادت بين الشرق والغرب في أعقاب الحرب العالمية الثانية، واستمرت حتى سقوط المعسكر الشرقي وتفكك الإتحاد السوفياتي (١٩٨٩-١٩٩٠). تُستخدم في هذه الحرب، باستثناء السلاح بشكل مباشر، جميع وسائل الصراع كالدعاية والإتهامات والإستفزازات والتهديد والمناورات العسكرية، ومحاولة تفتيت الجبهة الداخلية للعدو، وخوض حروب بالوكالة بعيداً عن أراضي المعسكرين"[٤].

الحرب الوقائية: "هي الحرب التي تشنّها دولة قوية ضد دولة أخرى اعتقاداً منها أن هذه الاخيرة تشكل خطراً عليها في المستقبل. فيتم اللجوء إلى استخدام القوة لمنع خطر ما حتى ولو لم يكن وشيكاً. ما يخالف منطوق القانون الدولي وتصبح حرباً عدوانية"[٥].

سباق التسلح: "هو منافسة بين الدول على امتلاك وتكديس أحدث أنواع الأسلحة، وعلى تطوير الوسائل التقنية لحملها ونقلها إلى مواقع العدو. في الماضي، كان سباق التسلح يهتم بالناحية الكمية، أي بتجنيد أكبر عدد ممكن من الأفراد وحيازة أفضل الأسلحة التقليدية وأكثرها. أما اليوم، وبعد امتلاك أسلحة دمار شامل، أصبح سباق التسلح يهتم بنوعية السلاح وتقنياته ووسائل نقله"[٦].

---

[١] حسين ضاهر، **معجم المصطلحات السياسية والدولية**، الطبعة الأولى، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠١١، ص ١٢٤

[٢] مرجع نفسه، ص ١٢٥

[٣] مرجع نفسه، ص ١٢٩

[٤] مرجع نفسه، ص ١٣٠

[٥] مرجع نفسه، ص ١٣١

[٦] مرجع نفسه، ص ١٨٩

مجموعة الثمانية: "هي مجموعة حوار وشراكة إقتصادية بين الدول الأقوى إقتصادياً في العالم، وذلك بهدف مواجهة ومعالجة المسائل الإقتصادية والمالية. وتضم الولايات المتحدة الأميركية، واليابان وألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة وإيطاليا وكندا وروسيا"[١].

مجموعة العشرين: "الغاية من إنشاء مجموعة العشرين تحقيق الإستقرار المالي وخلق مساحات للحوار بين دول صناعية كبرى ودول نامية بخلاف مجموعة الثمانية التي لم تكن تسمح إجتماعاتها بذلك. تتكون مجموعة العشرين من ١٩ دولة والإتحاد الأوروبي. أما الدول فهي: الأرجنتين، أستراليا، البرازيل، كندا، الصين، فرنسا، ألمانيا، الهند، أندونيسيا، إيطاليا، اليابان، المكسيك، روسيا، السعودية، كوريا الجنوبية، تركيا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأميركية وجنوب أفريقيا"[٢].

توازن القوى: "النظرية التقليدية في العلاقات الدولية، تقوم على تعادل النفوذ السياسي والإمكانات الإقتصادية والقوى العسكرية بين دولتين أو أكثر في المستوى الإقليمي، وبين الدول العظمى والتكتلات العالمية الكبرى في المجال الدولي. وذللك بهدف منع هيمنة وسيطرة أي طرف والحؤول دون نشوب حرب إقليمية أو عالمية"[٣].

تحالف (حلف): "التحالف بمفهوم القانون الدولي علاقة تعاقدية تنشأ بموجب معاهدة توقعها دولتان أو أكثر، تلتزم كل منها بموجبها بتقديم الدعم السياسي. تنشأ الأحلاف بغية تراكم القوة وجمعها لتصبح قادرة على التوازن مع الأخطار التي تهدد إحدى دول الحلف أو كلها. ويكون التحالف دفاعياً أو هجومياً، دائماً أو مؤقتاً عاماً أو خاصاً بحالة معينة"[٤].

القوى العظمى: "يدل هذا المصطلح على وجود تراتبية هرمية للقوى بين الدول. والقوة العظمى هي دولة تؤدي دوراً قيادياً حاسماً في النظام العالمي، وتتمكن من كسب ولاء دول أخرى. بإمكان القوة العظمى أن تفرض، في إطار دائرة نفوذها، إرادتها السياسية على الدول الأصغر. وهي لا تملك فقط القدرة على إرسال قوة عسكرية فاعلة إلى مسافات بعيدة عن أراضيها، ولكنها تملك أيضاً موارد عسكرية هائلة تحت تصرفها"[٥].

سلام وستفاليا: "هو مصطلح أُعطي لتسوية سياسية أنهت ثلاثين عاماً من الحرب (١٦١٨-١٦٤٨). عند نهاية القرن السادس عشر وما بعد، غرقت أوروبا الوسطى في دوامة من الإضطرابات الدينية الحادة"[٦].

---

[١] حسين ضاهر، مرجع سابق، ص ٣٥٧
[٢] مرجع نفسه، ص ٣٦٠
[٣] مرجع نفسه، ص ١٠٤
[٤] مرجع نفسه، ص ٨٠
[5] Martin Griffiths and Terry O'Callaghan, **International Relations:The Key Concepts**, Routledge, London, 2002, p 303,304
[6] Ibid, p 237

مخطط الرسالة

الفصل الأول: النظام العالمي والإستراتيجية الأميركية بعد أحداث ١١ أيلول

المبحث الأول: مفهوم النظام العالمي وأثره في العلاقات الدولية

الفقرة الأولى: مفهوم النظام العالمي

الفقرة الثانية: أثر النظام العالمي في العلاقات الدولية

المبحث الثاني: مسار الإستراتيجية الأميركية بعد أحداث ١١ أيلول

الفقرة الأولى: الإستراتيجية الأميركية بعد أحداث ١١ أيلول

الفقرة الثانية: التبدلات في الإستراتيجية الأميركية

الفصل الثاني: صعود قوى دولية والتنافس الدولي في المناطق الإستراتيجية حتى العام ٢٠١٧

المبحث الأول: صعود روسيا والصين والإحتواء الأميركي

الفقرة الاولى: صعود روسيا والصين إلى الساحة الدولية

الفقرة الثانية: العلاقات الروسية الصينية والإحتواء الأميركي

المبحث الثاني: التنافس الدولي في المناطق الإستراتيجية وتداعياته على النظام العالمي

الفقرة الأولى: التنافس الدولي في جورجيا وأوكرانيا وبحر الصين الجنوبي

الفقرة الثانية: التنافس الإستراتيجي في منطقة الشرق الأوسط والتحول في النظام العالمي

ملخص الدراسة:

يهدف هذا البحث إلى دراسة التغيرات التي طرأت على الساحة الدولية خلال الفترة الممتدة بين الأعوام ٢٠٠١ و ٢٠١٧ وتأثير هذه التغيرات على هيكل وطبيعة النظام العالمي. كما يهدف إلى تحديد هيكل النظام العالمي الحالي بعد التبدلات التي طرأت على موازين القوة العالمية ولاسيما مع صعود كل من روسيا والصين وغيرها من القوى على الساحة الدولية مقابل التراجع الأميركي في بعض المناطق. وللوقوف عند التغيرات التي شهدها النظام العالمي خلال الفترة موضوع الدراسة، لا بد من الوقوف على الأحداث التاريخية التي سبقت هذه الفترة وذلك للتعرف على الهياكل التي عرفها النظام العالمي في الفترات التاريخية السابقة بناء على كيفية توزيع عناصر القوة بين القوى الدولية. كما لا بد من الوقوف عند الظروف التاريخية التي أدت إلى التحول بالنظام العالمي نحو الأحادية القطبية ورصد التغيرات والأحداث التي طرأت لاحقاً لتحديد إمكانية التحول نحو شكل آخر من النظام العالمي الثنائي أو التعددي.

Research summary:

This research aims at studying the changes that came up on the International level during the period between 2001 and 2017, and their influence on the nature of the World Order. The purpose is to specify the current World Order after changes that came up especially after emergence of new supreme forces like China and Russia in addition to others, after the retreat of the American role in some regions. To achieve the goals of this research, we need to discuss and study the historical events which preceded the aforementioned period for the purpose of identifying the World Orders that ruled the previous periods and had led to distribution of power among the states. Also for identifying the reasons which turned the World Order into unipolarity, in an attempt to monitor the changes that came up through which we need to figure out a new possibility to establish a new bipolar or multipolar World Order.

المقدمة:

النظام العالمي هو الإطار المؤسسي والدبلوماسي والسياسي والقانوني الناظم للعلاقات الدولية والتفاعلات بين الوحدات السياسية التي يتكون منها هذا النظام أي الدول وغيرها من الأطر التنظيمية المؤثرة في العلاقات الدولية كالمنظمات الدولية. هذا ويتأسس النظام العالمي على نمط التحالفات القائمة بين القوى الكبرى، ويتأثر بالتوازنات القائمة في حركة العلاقات الدولية.

تبلور مفهوم النظام العالمي في ظل معاهدات وستفاليا عام ١٦٤٨ نظراً لبروز الحاجة إلى تنظيم العلاقات بين الدول بدواعي التجارة وتبادل السلع، وصولاً إلى ضرورة كبح جماح مطامع الدول ولاسيما الكبرى منها، بالإضافة إلى ضرورة إرساء العلاقات الدولية على أساس القانون والتنظيم الدولي. كما عرف التنظيم الدولي مرحلة تاريخية أخرى في مؤتمر فيينا عام ١٨١٥ حيث تشكلت ملامح نظام متعدد الأقطاب إلى حين نشوء عصبة الأمم عام ١٩٢٠ كأول منظمة دولية وعالمية تعتمد على نظام الأمن الجماعي، ليحل مكانها فيما بعد منظمة الأمم المتحدة عام ١٩٤٥ والتي أُنيطت بها مهمة حفظ السلم والامن الدوليين.

إن الطبيعة المرحلية للنظام العالمي تؤدي في الغالب إلى ظهور نظام دولي جديد نتيجة للمتغيرات على الساحة الدولية فيما يتعلق بموازين القوى الوازنة دولياً، وهذا ما أدى إلى ظهور نظام عالمي ثنائي القطبية في مرحلة الحرب الباردة وما تخللها من صراع إيديولوجي. إذ أصبح العامل الإيديولوجي من محددات النظام العالمي، وما نتج عنه من تنافس سياسي وإستراتيجي للسيطرة على العالم في صراع محتدم استمر حتى العام ١٩٩١ وانتهى بانهيار الإتحاد السوفياتي.

مهّد سقوط الإتحاد السوفياتي لظهور نظام عالمي أحادي القطبية من أبرز سماته تفرّد الولايات المتحدة الأميركية لقيادة وزعامة العالم، إذ حاولت الولايات المتحدة الأميركية أن تسيطر على التفاعلات الدولية وأن تضبط حركتها بما يحقق لها فرض السيطرة. وقد استمر هذا التفرد الأميركي على الرغم من صعود بعض القوى الدولية والنمو الإقتصادي الذي حققته بعض الدول. إلا أن أحداث الحادي عشر من أيلول عام ٢٠٠١ قد شكلت أحد أهم المفاصل المعاصرة التي قادت إلى مرحلة أخرى من العلاقات الدولية وما نتج عنها من متغيرات على الساحة الدولية.

إن الحروب والنزاعات التي شهدها العالم بعد أحداث الحادي عشر من أيلول تعكس توجهات الإستراتيجية الأميركية التي تهدف إلى بسط سيطرتها على النظام العالمي باستخدام القوة العسكرية. ومن هذه الإستراتيجيات سياسة الضربة الوقائية، والإستباقية، بالإضافة إلى الإنتشار العسكري الأميركي في مناطق مختلفة من العالم من خلال إنشاء قواعد عسكرية أميركية. فكان التدخل العسكري الأميركي في أفغانستان والعراق وإستخدام القوة الصلبة.

شهدت البيئة الدولية منذ العام ٢٠٠١ وخلال السنوات التي أعقبتها العديد من التجاذبات والنزاعات بين الدول لتحقيق مصالحها الجيوستراتيجية، وبهدف تأمين مصادر الطاقة في محاولة منها للسيطرة في غير منطقة من العالم. إن هذه النزاعات تعكس في طياتها ما أفرزته الإستراتيجيات والسياسات الخارجية الأميركية من تنافس دولي على المناطق الإستراتيجية في العالم سواء في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى والقوقاز وبحر الصين الجنوبي. هذا بالإضافة إلى السياسة التي اتبعتها الولايات المتحدة الأميركية فيما يتعلق بتطويق روسيا وإحتواء الصين. وقد حصل ذلك بالتزامن مع صعود عدد من الدول ولاسيما روسيا والصين وبعض الدول الأوروبية والآسيوية سواء من الناحية الإقتصادية أو السياسية أو العسكرية لمواجهة الهيمنة الأميركية وتفردها على رأس النظام العالمي، ما أدى إلى تغير في حركة العلاقات الدولية وخريطة التحالفات بين الدول، ما دفع للتقارب بين روسيا والصين بهدف التوجه نحو عالم متعدد الأقطاب وإنهاء الأحادية القطبية.

وتجدر الإشارة إلى تغيُّر في أدوات الإستراتيجية الأميركية ولاسيما في منطقة الشرق الأوسط، والتي تحولت من التدخل العسكري المباشر إلى التدخل غير المباشر من خلال طرح مشاريع كالشرق الأوسط الجديد لإعادة تشكيل منطقة الشرق الأوسط وفقاً للمصالح الأميركية، هذا بالإضافة إلى المصالح الأميركية الإسرائيلية الثابتة في هذه الإستراتيجية. كما تحولت الولايات المتحدة الأميركية من الإعتماد على القوة الصلبة نحو تطبيق القوة الذكية وهي نتاج الدمج بين القوة الصلبة والقوة الناعمة. كما أعادت أحداث الحادي عشر من أيلول أهمية آسيا الوسطى والقوقاز وأوكرانيا وموقعها الإستراتيجي باعتبارها تشكل منطقة قلب العالم. ناهيك عن إنتقال مركز الثقل إلى المحيط الهادئ حيث اكتسبت هذه المنطقة مزيداً من الأهمية الإستراتيجية بعد إنتقال مركز الثقل الإقتصادي إليها وبعد أن أصبحت أحد المحركات الأهم في الإقتصاد العالمي، هذا وقد ظهرت المصالح الأميركية في بحر الصين الجنوبي. هذه المؤشرات تدل على وجود تنافس دولي بين روسيا والصين من جهة والولايات المتحدة الأميركية من جهة أخرى، وهذا انعكس أخيراً في منطقة الشرق الأوسط ولاسيما من خلال الأزمة السورية، حيث أدى هذا التنافس إلى تثبيت مكانة كل من روسيا والصين على المسرح الدولي وإمكانية ممارستها لنفوذ أكبر على الساحة الدولية ما أثار التساؤلات حول تداعيات هذا التنافس الدولي على هيكل النظام العالمي.

فرضية البحث

إن المتغيرات الدولية السياسية والإقتصادية التي أعقبت أحداث الحادي عشر من أيلول عام ٢٠٠١ وما شهدته الساحة الدولية من أزمات منذ تلك الفترة وصولاً للعام ٢٠١٧ ألقت بظلالها وتأثيراتها على النظام العالمي وبيّنت خضوعه الكامل للسيطرة الأحادية الأميركية.

إشكالية البحث

ما هي إستراتيجية الولايات المتحدة الأميركية في إطار الأحادية القطبية؟ وكيف أثرت أحداث الحادي عشر من أيلول على الإستراتيجيات الأميركية؟ ما هي مواقف القوى الدولية من الأحادية القطبية والتفرد الأميركي؟ وهل أثّر صعود بعض القوى الدولية على السياسة الخارجية الأميركية؟ وكيف سيؤثّر التنافس بين الدول ولاسيما الكبرى منها في المناطق الإستراتيجية في العالم على تشكيل النظام العالمي الجديد؟

أهمية البحث

تكمن أهمية هذا البحث العلمية بأنه يسلّط الضوء على مرحلة ما بعد الحادي عشر من أيلول عام ٢٠٠١، والتي تعتبر مرحلة تاريخية ومفصلية بالنسبة للعلاقات الدولية والتي شغلت الكثير من الباحثين باستنباط إتجاهات العلاقات بين الدول وتحديد ملامح النظام العالمي الجديد في طور تشكّله بالتوازي مع المتغيرات التي طرأت على الساحة الدولية بعد هذه المرحلة وذلك من خلال الوقوف على المحطات المهمة خلال الفترة الممتدة منذ العام ٢٠٠١ وحتى العام ٢٠١٧ مع إلقاء الضوء على الفترة السابقة للمقارنة فيما بينها.

كما أن هذا البحث يتناول دراسة ظاهرة من ظواهر العلاقات الدولية بطريقة موضوعية فيما يتعلق بتأثير التغيرات السياسية والإقتصادية التي تشهدها الساحة الدولية على موازين القوى وتداعياتها على العلاقات بين الدول والتي تؤثر بدورها على هيكل النظام العالمي. وبالتالي يحاول البحث أن يقدم إجابة عن تساؤلات المهتمين بالعلاقات الدولية من ناحية طبيعة النظام العالمي والمتغيرات الدولية المؤثرة في هيكل هذا النظام بالإضافة إلى إفادة الباحثين عند دراستهم لمستقبل النظام العالمي.

صعوبات البحث

تتمثل الصعوبات التي واجهت إعداد هذا البحث في صعوبة الحصول على المراجع في اللغة الأجنبية وخاصة فيما يتعلق بمستقبل النظام العالمي بعد صعود القوى الدولية. بالإضافة إلى الإختلاف في وجهات النظر فيما يتعلق بالقوى الصاعدة وإمكانية تأثيرها على مستقبل النظام العالمي، ما أدى إلى صعوبة في تحديد ملامح النظام العالمي المستقبلي والوصول إلى خلاصة واضحة في ماهية هيكل هذا النظام الجديد. ومن الصعوبات التي واجهت إعداد هذه الدراسة أيضاً كثرة الأحداث الدولية خلال الفترة موضوع الدراسة ومحاولة حصرها في إطار ضيق.

منهج البحث

لقد استخدمنا في هذا البحث المنهج التحليلي لربط المعلومات بالنتائج من أجل التوصل إلى مقاربة فيما يتعلق بأثر التحولات السياسية والإقتصادية والإجتماعية في البيئة الدولية على النظام العالمي. كما تم الإعتماد على المنهج المقارن وذلك للمقارنة بين الإستراتيجيات المتبعة من قبل القوى الدولية في مختلف المراحل والمقارنة بين أشكال النظام العالمي التي سادت.

تقسيم البحث

في سبيل الإجابة عن الإشكاليات المطروحة ولاختبار مدى دقة الفرضية تم تقسيم البحث إلى فصلين بحيث يتضمن الفصل الأول مبحثين، وقد عالجنا في المبحث الأول الإطار النظري لمفهوم النظام العالمي وأثر هيكل النظام العالمي على العلاقات الدولية. في حين تناولنا في المبحث الثاني مسار الإستراتيجية الأميركية بعد أحداث الحادي عشر من أيلول بالإضافة إلى التحولات التي عرفتها الإستراتيجية الأميركية. أما الفصل الثاني والذي ينقسم أيضاً إلى مبحثين فقد عالجنا في المبحث الأول صعود كل من روسيا والصين إلى الساحة الدولية والمحاولات الأميركية لإحتواء هذا الصعود. أما في المبحث الثاني فقد تطرقنا إلى التنافس الدولي في المناطق الإستراتيجية ولاسيما في جورجيا وأوكرانيا وبحر الصين الجنوبي وأخيراً التنافس في سوريا لنصل إلى تداعيات هذا التنافس على هيكل ومستقبل النظام العالمي.

الفصل الأول: النظام العالمي والإستراتيجية الأميركية بعد أحداث ١١ أيلول

في كل مرحلة من المراحل التاريخية تُثار التساؤلات حول طبيعة النظام العالمي خلال الفترة التاريخية السائدة. ويعود ذلك إلى أهمية النظام العالمي في تحديد طبيعة العلاقات السائدة بين الدول فيما إذا كانت علاقات تنافسية، تعاونية أو علاقات تبعية بحيث تكون الدول الضعيفة تابعة للدول الأقوى. وإنطلاقاً من أهمية العلاقات السائدة بين الدول على صعيد الإستقرار على المستوى الدولي، تبرز أهمية تحديد ما إذا كان النظام السائد حالياً يتجه نحو الثنائية أو التعددية أو أنه سيستمر بشكله الأحادي الحالي. غير أن كثيراً ما يتم إستخدام مصطلح النظام الدولي بدلاً من النظام العالمي بين المهتمين في دراسة العلاقات الدولية، على الرغم من أن مفهوم النظام العالمي يدل على العلاقات بين الفاعلين والمؤثرين على المسرح الدولي بمعناه الأشمل. وتجدر الإشارة إلى أن توزيع مصادر القوة بين مختلف القوى الدولية يؤدي إلى تغيير في موازين القوى، والذي ينعكس بدوره على طبيعة وعدد الأقطاب على المستوى العالمي ما يؤثر على طبيعة النظام العالمي فيما إذا كان أحادياً أو ثنائياً أو تعددياً، الأمر الذي يؤثر بطبيعة الحال على العلاقات بين الدول ويحدد ما إذا كانت هذه العلاقات تتخذ النمط التنافسي أو التصارعي أو التعاوني أو علاقة تبعية.

هذا وقد شهد النظام العالمي تغيراً في طبيعته بحيث انتقل من حالة الثنائية القطبية والتي كانت سائدة خلال فترة الحرب الباردة وما تخللها من صراع إيديولوجي وحروب بالوكالة بين المعسكرين الشرقي والغربي، ناهيك عن الإستراتيجيات التي تم تطبيقها خلال هذه الفترة من قبل كل من القوى العظمى في محاولة لردع القوة الأخرى، بالإضافة إلى التنافس بهدف السيطرة على المناطق ذات الأهمية الجيوستراتيجية في العالم، وأصبح فيما بعد أحادي القطب. وقد كان لسقوط الإتحاد السوفياتي في تسعينيات القرن الماضي الأثر الأبرز في التحول الذي شهده النظام العالمي والذي توجه نحو الأحادية القطبية ببقاء القوة المسيطرة على رأس هذا النظام، بحيث تمكنت الولايات المتحدة الأميركية من فرض رؤيتها العالمية وتطبيق طرحها للنظام العالمي الجديد الذي دعت إليه وذلك لإحكام السيطرة على المفاصل الإستراتيجية العالمية، هذا النظام الذي بدأت بمحاولة تنفيذه بعد أزمة الخليج الثانية عام ١٩٩١. وقد استمر التوجه الأحادي والمنفرد خلال فترة التسعينيات من القرن الماضي في ظل غياب أي قوة منافسة أخرى للقوة الأميركية.

ومع بداية الألفية الجديدة ووصول المحافظين الجدد إلى السلطة برئاسة جورج بوش الإبن وتحديداً بعد أحداث الحادي عشر من أيلول عام ٢٠٠١ أصبح النظام العالمي أكثر أحادية في ظل غياب الأقطاب المنافسة. وقد أدت هذه الأحداث إلى تغيير في الإستراتيجية الأميركية نحو مزيد من إستخدام القوة الصلبة من خلال الضربات الوقائية والإستباقية والتي طبقتها في كل من أفغانستان

والعراق. هذا وقد عرفت الإستراتيجية الأميركية عدداً من التبدلات ولاسيما بعد الأزمة المالية العالمية في العام ٢٠٠٨ والتي تزامنت مع عودة كل من روسيا والصين والنمو الإقتصادي الذي حققته هذه الدول ومحاولاتها لفرض رؤيتها السياسية من خلال كسب مزيد من النفوذ في المناطق الإستراتيجية لما لذلك من أهمية في اكتساب النفوذ على المستوى الدولي. وقد كان للتراجع الأميركي الأثر البارز في تحقيق هذا الصعود وتبديل الإستراتيجيات الأميركية نحو التخفيف من إستخدام القوة الصلبة وتطبيق القوة الذكية وما تعنيه من إستخدام القوة الناعمة والصلبة معاً. بالإضافة إلى ذلك تجدر الإشارة إلى التحول الأميركي نحو منطقة آسيا–الباسيفيك وآسيا الوسطى والقوقاز، وذلك بسبب القلق الأميركي من تزايد النفوذ الصيني والروسي في هذه المناطق وما يعنيه ذلك من إمكانية التحول في هيكل النظام العالمي نحو التعددية أو الثنائية.

المبحث الأول: مفهوم النظام العالمي وأثره في العلاقات الدولية

لقد عرفت العلاقات بين الدول تطوراً ملحوظاً خلال الحقبات التاريخية المتلاحقة، ومردّ ذلك إلى حاجة الدول إلى إقامة العلاقات فيما بينها على كافة الصعد السياسية والإقتصادية والإجتماعية والإنسانية والتجارية. فكان لا بد من تنظيم هذه العلاقات في إطار يعمل على توحيد الجهود الدولية لتحقيق التعاون والإستقرار على المستوى الدولي. لذلك أوجدت الدول نوعاً من التنظيم فيما بينها لتأطير علاقاتها وفقاً لعدد من القوانين والمبادئ والقواعد التي تحكم وتضبط السلوك الذي تمارسه هذه الدول على المستوى الدولي، هذا ما أدى إلى تبلور مفهوم النظام العالمي الذي يقوم بجوهره على تنظيم العلاقات بين الدول وضبطها. هذا وقد عرف النظام العالمي عدة مراحل منذ إبرام معاهدة وستفاليا عام ١٦٤٨ أي تاريخ ظهور الدولة القومية وخلال الفترة التاريخية اللاحقة وصولاً إلى عصرنا الحاضر. إذ تغيرت ملامح هذا النظام من التعددية القطبية قبيل الحرب العالمية الثانية إلى الثنائية القطبية خلال فترة الحرب الباردة وصولاً إلى الأحادية القطبية التي سادت بعد تفكك الإتحاد السوفياتي. وقد كان لكل مرحلة من هذه المراحل تأثيرها على التفاعلات والنشاطات الدولية، ناهيك عن التأثير الذي ألحقته بالعلاقات الدولية والإستقرار الدولي. فما كانت هذه العلاقات إلا أن تراوحت بين التعاون والصراع والتي امتدت مفاعيلها إلى أصقاع العالم قاطبة.

لذلك سوف نتطرق في هذا المبحث إلى مفهوم النظام العالمي في الفقرة الأولى من ناحية ماهيته باستعراض عدد من التعريفات المختلفة للنظام الدولي والنظام العالمي والتمييز بينهما بالإضافة إلى ذلك سوف نتطرق إلى العناصر المكونة للنظام الدولي. أما في الفقرة الثانية سوف نستعرض المدارس النظرية التي تحكم النظام العالمي ولا سيما المدرسة المثالية والمدرسة الواقعية بالتركيز على الأخيرة من حيث إعتماد عناصر القوة في العلاقات الدولية. هذا بالإضافة إلى دور هذه القوة في تشكيل ملامح النظام العالمي والذي تراوح بين التعددية والثنائية وصولاً إلى الأحادية القطبية وما تخللها من تفرد الولايات المتحدة الأميركية في قيادة هذا النظام بعد إنتهاء مرحلة الحرب الباردة وتأثيرها على العلاقات الدولية. لذلك سوف نعالج في الفقرة الأولى من هذا المبحث مفهوم النظام الدولي والنظام العالمي والتمييز بينهما, أما في الفقرة الثانية فسوف نتطرّق إلى الأشكال التي عرفها النظام العالمي وتأثير كل منها على العلاقات الدولية.

الفقرة الأولى: مفهوم النظام العالمي

يعتبر جوهر النظام العالمي أحد المداخل الأساسية لفهم طبيعة العلاقات الدولية والمبادئ والقواعد التي تحكمها خلال مرحلة تاريخية معينة. وغالباً ما تُثار التساؤلات حول ما إذا كان هذا النظام في حالة إستقرار وتوازن ما لذلك من تأثير على مستوى العلاقات بين الدول والإستقرار على المستوى الدولي. ولذلك ولتحديد ملامح هذا النظام الذي يحكم هذه العلاقات لابد أولاً من تحديد مفهوم النظام الدولي والنظام العالمي وهذا ما سنتطرق إليه في هذه الفقرة من الدراسة.

أولاً: تعريف النظام

بداية يمكننا تعريف النظام (system) كمصطلح على الشكل التالي "مجموعة من الوحدات ترتبط فيما بينها بعلاقات، وتعد بمثابة مرتكزات، وتتميز بخصائص مشتركة تؤدي إلى وجود روابط بين هذه الوحدات، وتتيح العلاقات بين الوحدات إمكانية الإتصال والتأثير المتبادل داخل الهيكل النظامي"[١].

إذاً النظام هو نمط من العلاقات على نحو ثابت وينطوي على مجموعة من الأهداف والغايات المشتركة بين الوحدات المكونة للنظام. إن إستقرار النظام ولاسيما النظام الدولي يتطلب توافر شرطان أساسيان، الشرط الأول: ينبغي على جميع الأعضاء في النظام القيام بممارسات معينة بحيث تكون هذه الممارسات متشابهة على نحو يؤمن الحفاظ على النظام الدولي. الشرط الثاني: توخي إنتشار النزاعات التي تهدد وحدة النظام[٢].

لقد قدّم هادلي بول تحليلاً حول مفهوم النظام ميّز فيه بين ثلاثة مستويات من النظام يمكن إدراكها في العلاقات الدولية. في المستوى الأول نجد النظام في الحياة الإجتماعية بما يتضمنه من تدابير أساسية في مجتمع معين لتحقيق الحماية والأمن لأفراده. أما المستوى الثاني فيتضمن النظام الدولي وهو نمط من التفاعلات يعمل على تعزيز أهداف الدول في المجتمع الدولي وقد حددها بول بأربعة أهداف: المحافظة على المجتمع الدولي، إستقلال الدول الأعضاء، السلام والإستقرار، تطوير معايير وقواعد السلوك الدولي.

أما المستوى الثالث فيمثّله النظام العالمي وهو نظام يسود البشرية جمعاء. وبالنسبة لهادلي بول فإن النظام الدولي هو شكل عابر من النظام، ويفسّر ذلك من زاوية أن الأفراد هم وحدة الحياة

---

[١] جهاد عودة، **النظام الدولي نظريات وإشكاليات**، الطبعة الأولى، دار الهدى للنشر والتوزيع، المنيا، ٢٠٠٥، ص ٩

[2] Martin Griffiths and Terry O'Callaghan, **International Relations:The Key Concepts**, Opsit, p 223

الإجتماعية، ما يجعل النظام العالمي ذو قيمة جوهرية أساسية، في حين أن النظام الدولي هو نظام مساعدة فحسب[١].

وبحسب هذا التحليل هناك مستويين من النظام يمكن الحديث عنهما في إطار العلاقات الدولية، إذ يشير التحليل السابق إلى أن النظام الدولي هو نظام عابر قابل للتغيير في حين أن النظام العالمي هو أكثر شمولية. لذلك ولتوضيح النظام المقصود في هذه الدراسة سوف نستعرض عدداً من التعريفات للمفهومين، وذلك يعود إلى وجود إستخدامان شائعان للدلالة على النظام السائد على المستوى الدولي، ففي حين يستخدم البعض مصطلح النظام الدولي هناك من يستخدم مصطلح النظام العالمي. لذلك لابد من التطرق إلى المفهومين والتمييز بينهما لتحديد المفهوم الذي اعتمدنا على إستخدامه في هذه الدراسة.

ثانياً: تعريف النظام الدولي

يعرّف الدكتور حسين ضاهر النظام الدولي على الشكل التالي "النظام (أو النسق الدولي)، عبارة عن كل (مجموع العناصر والوحدات المنظمة) يعمل معاً في إطار الإعتماد المتبادل من دون إلغاء شخصية أو هوية الوحدات". هذا ويمكن أن يكون النظام مرناً كما يمكن أن يكون جامداً، بالإضافة إلى ذلك قد يكون هذا النظام مستقراً أو غير مستقر[٢].

أما الدكتور إسماعيل مقلّد فقد عرّف النظام السياسي الدولي بأنه "كيان عام تتداخل عناصره ومكوناته، وتتفاعل وتتبلور في النهاية في صورة أو أخرى. وبذلك فهو وحدة عضوية حية، ومتحركة وقابلة للتطور والتغير المستمرين إذا ما تغيرت عناصره ومكوناته وعلاقاته"[٣].

"عرفه (موريس إست) بأنه يمثل أنماط التفاعلات والعلاقات بين الفواعل السياسية ذات الطبيعة الأرضية (الدول) التي تتواجد خلال وقت محدد أما (كينيث بولدنغ) فركز على الأبعاد السلوكية الناجمة عن عملية التفاعل بين وحدات سياسية، فهو من وجهة نظره مجموعة من الوحدات السلوكية المتفاعلة التي تسمى أمماً أو دولاً والتي يضاف إليها أحياناً بعض المنظمات فوق القومية كالأمم المتحدة أما (هولستي) فعرّفه بوصفه (تجمع يضم هويات سياسية مستقلة: قبائل، مدن، دول، أمماً، أو إمبراطوريات تتفاعل فيما بينها بتوافر معقول ووفقا لعمليات منتظمة) إذاً النظام الدولي هو نظام حركة لا يقوم على الثبات والإستقرار كنسق system[٤]". وقد عرّف ستانلي

---

[1] Martin Griffiths and Terry O'Callaghan, **International Relations:The Key Concepts**, Opsit, p 224

[٢] حسين ضاهر، مرجع سابق، ص ٤١٤

[٣] خضر عباس عطوان، **القوى العالمية والتوازنات الإقليمية**، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٠، ص ٢٧

[٤] وائل محمد إسماعيل، **التغيير في النظام الدولي**، الطبعة الأولى، دار السنهوري، بيروت، ٢٠١٦، ص ٣٩،٤٠

هوفمان النظام الدولي بأنه نمط العلاقات بين الوحدات الأساسية الفاعلة في السياسة الدولية. وإن هذا النمط يحدد إلى حد كبير هيكل النظام العالمي[١].

من خلال هذا التعريف الأخير يمكن ملاحظة علاقة التأثير والتأثر بين العلاقات الدولية وهيكل النظام العالمي، وأن ما تقوم به الدول المكونة والفاعلة في النظام الدولي يؤثر على هيكل النظام العالمي والذي هو أكثر شمولية من النظام الدولي بحيث يضم إلى جانب الدول جميع الوحدات الفاعلة والمؤثرة على المستوى العالمي سواء كانت من الدول أو غيرها.

نجد أن هذه التعريفات للنظام الدولي تركز على التفاعلات والعلاقات القائمة بين الوحدات المكونة للنظام. إذ يتوضح من خلال التعريفات السابقة أن النظام الدولي هو عبارة عن مجموعة من الوحدات الفاعلة بحيث تشكل في مجموعها النظام الكلي. والقول بأن النظام الدولي قابل للتغيير والتطور يفسر لنا التغيرات التي عرفها النظام الدولي خلال الفترات التاريخية السابقة، إذ بدأ هذا النظام أوروبياً بحيث اقتصر على مجموعة الدول في القارة الأوروبية خلال القرن السابع عشر ثم ما لبث مع تبدل القوى العظمى بعد إنتهاء الحرب العالمية الثانية أن أصبح أكثر توسعاً وشمولاً من ناحية عدد الدول الأعضاء التي أصبحت فاعلة في هذا النظام.

غير أن الدول الفاعلة في النظام الدولي والعلاقات فيما بينها ومدى تأثيرها على مستوى الأحداث الدولية قد أدى إلى تغيير في طبيعة النظام الدولي وبالتالي النظام الأكثر شمولية أي النظام العالمي فتعددت الأشكال التي عرفها وهذا ما سنناقشه في فقرة لاحقة.

وفي تعريف آخر للنظام الدولي أنه مجموعة من الوحدات المتفاعلة في علاقاتها والمتمايزة في قوتها، بحيث يشكل هذا النظام الإطار للتوازن بين القوى الدولية المختلفة وينظم علاقاتها، بغية الإبتعاد عن الفوضى الدولية ولاستبعاد هيمنة أي من الأطراف الفاعلة في النظام على غيرها[٢].

إن هذا التعريف يتناقض مع الوصف الذي قدمه هادلي بول للنظام الدولي إذ اعتبر أن النظام الدولي هو مجتمع الفوضى السياسية، ويعود ذلك إلى عدم وجود سلطة شرعية على رأس الهرم تمتلك القدرة على الإمساك بزمام التحكم وإحتكار القوة[٣]. إن هذا التباين في تحديد مفهوم النظام الدولي يعود إلى الخلاف فيما إذا كانت الفوضى هي المتحكمة في العلاقات بين الدول؟ أم أنها علاقات خاضعة للنظام بحيث لا تستطيع أي دولة العزوف عن التقيد بالقواعد الضابطة لسلوكها في علاقاتها مع غيرها من الدول؟

---

[1] Kenneth N.Waltz, **Theory of International Politics**, Addison-wesley Publishing company, 1979, p 43

[٢] خليل حسين، **النظام العالمي الجديد والمتغيرات الدولية**، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني، بيروت، ٢٠٠٩، ص ٢٦

[٣] وائل محمد إسماعيل، مرجع سابق، ص ٣٩

وللإجابة عن هذا التساؤل يمكن القول عند الحديث عن النظام الدولي فلا بد من وجود قواعد تحكم هذا النظام. هذه القواعد التي تشكل النظام القانوني الدولي إنما تحكم العلاقات بين الدول سواء كانت هذه العلاقات ذات طبيعة تعاونية أو صراعية، وتجدر الإشارة أن هذه القواعد تصوغها القوى الكبرى في مرحلة تاريخية معينة وتُفرض على القوى الأخرى[١].

لذلك نستنتج مما سبق بأن النظام الدولي هو الإطار الذي يضم الوحدات الفاعلة على المستوى الدولي، أي الدول وبعض المنظمات الدولية والمتفاعلة فيما بينها ضمن مجموعة من القوانين والقواعد التي تحكم هذه العلاقات وذلك لضبط سلوك هذه الوحدات ولتحقيق التوازن فيما بينها. إلا أن الوقائع التاريخية واللاحقة قد أثبتت أن موازين القوى والتي تتبدل مع تبدل توزيع عناصر القوة قد أدت إلى هيمنة بعض الدول وأكسبتها نفوذاً دولياً بخلاف الدول الأخرى ولاسيما خلال مرحلة الثنائية القطبية من خلال النفوذ الأميركي والسوفياتي، بالإضافة إلى مرحلة الأحادية القطبية والنفوذ الأميركي. بحيث أن عامل القوة قد لعب دوراً أساسياً في تحديد وزن الدولة والوحدات الفاعلة بعيداً عن قواعد السلوك الدولي ما جعل هذا النظام يتخذ شكله الثنائي أو الأحادي. وبالحديث عن الوحدات الفاعلة وتأثيرها على شكل النظام السائد على المستوى الدولي، لابد من تحديد هذه الوحدات والأشكال التي عرفها النظام الدولي.

١ – وحدات النظام الدولي

بالنسبة لعناصر النظام الدولي فهي تتألف وبشكل أساسي من مجموعة من الوحدات السياسية الفاعلة على المستوى الدولي. والمقصود بهذه الوحدات الدول التي تتمتع بالسيادة الكاملة وبالشخصية المعنوية بما يمكنها من ممارسة إلتزاماتها والتمتع بحقوقها على المستوى الدولي. كما يفترض بهذه الدول أن تمتلك القدر الكافي من القوة بما يمكنها من ممارسة تأثيرها في علاقاتها مع غيرها من الدول. هذا ويختلف منظّرو العلاقات الدولية فيما يتعلق بعناصر النظام الدولي فيما إذا كانت تتضمن وحدات أخرى كالمنظمات الدولية والإقليمية والمؤسسات والمنظمات الغير حكومية والشركات المتعددة الجنسيات وصولاً إلى الأفراد. فيما يرى البعض الآخر أن هذه الوحدات المذكورة تبقى قاصرة من ناحية القدرة على إتخاذ القرارات بصورة فاعلة مقارنة بالدول بالإضافة إلى إفتقارها للسيادة التي تتمتع بها الدول[٢].

لذلك إن الوحدات المكونة للنظام الدولي تختلف في الحجم والتأثير ولذلك يمكن تصنيفها إلى قسمين: اللاعبون الأساسيون واللاعبون الثانويون.

---

[١] حسين ضاهر، مرجع سابق، ص ٤١٥

[٢] خليل حسين، مرجع سابق، ص ٢٧

أ- اللاعبون الأساسيون:

أولاً: الدول يتفق المعنيون في العلاقات الدولية أن الدولة هي اللاعب الرئيسي على المسرح الدولي نظراً لتمتعها بالسيادة، إذ أنها غير خاضعة لأي سلطة سواء كانت داخلية أو خارجية، كما أن هذه السيادة هي التي تميز الدولة عن غيرها من المجموعات الدولية.

ثانياً: المنظمات الدولية وهي عبارة "عن جماعات قائمة بموجب معاهدة تعقد بين عدة دول" وإن وجودها يعبر عن التعاون على المستوى الدولي، كما أن تأسيسها يؤدي إلى إقامة هيئات خاصة وتتألف من الدول المكونة لها.

ب- اللاعبون الثانويون:

إن العلاقات الدولية ليست محدودة في إطار العلاقات بين الدول، إذ هنالك قوى أخرى ولكنها لا يمكنها منافسة الدول ولكن في المقابل لا يمكن إهمالها نظراً لتأثيرها على العلاقات الدولية وهي المنظمات غير الحكومية والشركات المتعددة الجنسيات[١].

٢- أشكال النظام الدولي

وإذا كانت التعريفات السابقة تتفق فيما بينها إلى حد ما في تحديد ماهية النظام الدولي من حيث أنه يمثل نمط التفاعلات بين الوحدات المكونة لهذا النظام، إلا أن هذا النظام قد يتخذ شكلاً يختلف بحسب طبيعة هذه التفاعلات والعلاقات التي تربط الدول المكونة للنظام فيما بينها خلال فترة معينة. لذلك نجد عدة أشكال وتصورات وضعها المفكرون للنظام الدولي الذي ساد خلال المراحل التاريخية المتعاقبة. وإن هذه الأشكال للنظام تستند إلى عدد من المعايير في صياغتها ولاسيما معيار توزع القوة بين الدول الأعضاء في النظام والتي تؤثر بطبيعة الحال على شكل النظام السائد.

لذلك نجد مورتان كابلان قد وضع ستة نماذج للنظام الدولي بحسب تصوره. إن هذه النماذج تختلف في خصائصها المميزة لكل منها من حيث القواعد المنظمة للنظام الدولي وفي التصور للقوة، وهذه النظم على الشكل التالي: نظام توازن القوى، نظام الثنائية القطبية المرنة، نظام الثنائية القطبية الصلبة، نموذج الوحدة المعترضة، النظام العالمي، النظام الهرمي[٢].

أ- نظام توازن القوى: وهو نظام يتألف من عدد من الدول لا يجب أن يقل عن خمسة حتى يتمكن من القيام بوظائفه بشكل فعال. ويعتبر كارل دويتش أن مع تزايد عدد الفاعلين الرئيسيين في النظام تتراجع حدة الصراع ما يؤدي إلى إستقراره في حين يرى كينيث وولتز

---

[١] سعد حقي توفيق، **مبادئ العلاقات الدولية**، الطبعة الخامسة، شركة العاتك لصناعة الكتاب، القاهرة، ٢٠١٠، ص ٥٠-٦٥

[2] Kenneth N.Waltz, **Theory of International Politics**, opsit, p 50

أن النظام الثنائي القطبية أكثر إستقراراً. هذا النموذج استمر منذ القرن السادس عشر وحتى القرن العشرين بحيث كانت تسعى الدول في القارة الأوروبية إلى المحافظة على السلام بناء على قاعدة توازن القوى.

ب-نظام الثنائية القطبية المرنة: ومن أبرز سماته وجود الكتل الكبرى أو التحالفات مثل حلفي الناتو ووارسو بحيث يضم كل حلف قوى كبرى كالولايات المتحدة الأميركية والإتحاد السوفياتي السابق.

ت-نظام الثنائية القطبية الصلبة: يختلف عن النوع الثاني بأن عدد أطرافه أقل.

ث-نموذج الوحدة المعترضة: ومن أبرز ملامحه ظهور دول صغرى تمتلك قدرات نووية ويتسم بحالة من الإستقرار نتيجة الخوف المتبادل بين أطرافه.

ج- النظام العالمي: ومن أبرز سماته وجود طرف عالمي بحيث يقوم هذا الطرف بعدة وظائف تجاه الأطراف الأخرى في النظام. أما القرارات فتتخذ وفقاً للمصلحة الدولية، كما بالإمكان ظهور صراع المصالح في هذا النظام.

ح- النظام الهرمي: ينقسم إلى نوعين فقد يكون موجهاً أو غير موجه وهذا النظام يقوم على أساس وظيفي لا على أساس سياسي. ويختلف النوع الموجه عن الغير موجه بأن الأول يعمل وفقاً للقواعد الديكتاتورية في حين يعمل الثاني وفقاً للقواعد الديمقراطية. أما عن الأطراف الأساسية في هذا النظام فإنها تتشكل في الغالب من جماعات الضغط[1].

من خلال ما تقدم وما طرحه مورتان كابلان حول أشكال النظام الدولي، فإنه يُنظر إلى النظام العالمي باعتباره أحد هذه الأشكال وتمايزه بوجود طرف عالمي، بحيث يقوم هذا الطرف من خلال سلوكاته بالتأثير بالأطراف الأخرى كما حصل خلال فترة الحرب الباردة من خلال الإستقطاب الذي مارسه كل من الإتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأميركية تجاه الدول الأخرى وحتى الأطراف من غير الدول، ما يعني قيام كل منهما بدور عالمي بعيداً عن قواعد السلوك والضبط المنظمة للعلاقات. وهذا يعني بدوره أن النظام العالمي يعطي معنى أكثر شمولية وأكثر واقعية في توصيف الأحداث التي يشهدها العالم.

ولتحديد شكل النظام الدولي لا بد من تحديد موقع كل من الدول المكونة لهذا النظام ومدى تأثيرها على المستوى الدولي من خلال متابعة المسار السلوكي لهذه الدول وانعكاساته التي يمكن ترجمتها من خلال العلاقات بين هذه الدول.

وفيما يتعلق بإمكانية التغيير التي قد تطرأ على النظام الدولي نجد هذا التوصيف للنظام الدولي: "إن النظام السياسي الدولي هو نتاج التفاعلات الدولية، وعلاقات التأثير والتأثر بين الدول، والتي

---

[1] هايل عبد المولى طشطوش، **مقدمة في العلاقات الدولية**، ل.ط، دار الكندي للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠١٠، ص ٣٨-٤٠

تجسد مصادر توزيع القوة والنفوذ بينها. وهو بذلك لا يتميز بالثبات، وإنما حالة متغيرة بإستمرار، وهو أيضاً ليس حالة نظام بمعنى الإنضباط والإلتزام بقواعد سلوكية ملزمة من جهة عليا، ولكنه عملية إنتظام للسلوك الدولي يفرضه واقع العلاقات الدولية القائم على الصراع والتعاون والتنافس، وفقاً لإمتلاك القدرات التأثيرية بين الدول، والتي تتمثل بالقوة العسكرية والقدرة الإقتصادية والنفوذ السياسي، والعوامل الثقافية والعلمية والتكنولوجية، والموقع والمساحة والكثافة السكانية"[١].

هذا وقد عرف النظام السائد خلال الفترات التاريخية المتلاحقة وحتى يومنا هذا تغيرات في بنيانه وهيكله، وقد عكست التحولات التي شهدها النظام الدولي أو العالمي بمعناه الأشمل ما أحدثته التغيرات في عوامل القوة التي تمتلكها القوى المؤثرة في النظام. بحيث تحول النظام من التعددية نحو الثنائية إلى أن سادت الأحادية القطبية مع السيطرة الأميركية، وهذا ما أفرزه غياب القوى المنافسة نظراً لافتقارها لعوامل القوة، ما يدلل على أهمية عوامل وعناصر القوة في تحديد ميزان القوى وكيفية توزيعها ما يؤدي بدوره إلى تحديد هيكل النظام وطبيعته. وتجدر الإشارة اليوم في عصرنا الحاضر إلى المحاولات المستمرة لتحديد موقع القوى الصاعدة مثل روسيا والصين مع إمتلاكها لعناصر القوة وإن لم تكن جميعها، وما يمكن أن ينتج عن ذلك من تغيير في هيكل النظام العالمي نحو مزيد من التعددية أو التخفيف من حدة الأحادية القطبية.

لذلك وإنطلاقاً مما تقدم فإن النظام الدولي يخضع لتغيير مستمر في بنيانه وذلك نتيجة لإعادة إنتشار وتوزيع القوة وعناصرها على المستوى الدولي، بالإضافة إلى تبدل علاقات القوى نتيجة لتبدل المصالح القومية. وبهذا يتم الإنتقال من حالة تنظيم معينة إلى حالة أخرى من التنظيم مروراً بمرحلة تحلل التنظيم. هذا وتلعب المواقف المختلفة للمتغيرات في النظام الدولي ولاسيما الأوضاع العسكرية والإقتصادية والتكنولوجية والثقافية دوراً في تحديد خيارات إعادة التنظيم وإقرار الشكل الذي ستكون عليه التوازنات الدولية[٢].

وبالحديث عن علاقات القوى فإن هذا ما تطرحه العلاقات الروسية–الصينية في الفترة الراهنة والتحالفات الناشئة مع بعض دول آسيا الوسطى من خلال منظمة شنغهاي، بالإضافة إلى تجمع البريكس والتي تتفق في تحقيق الهدف المشترك للتوجه نحو التعددية القطبية. وفيما يتعلق بتبدل الأوضاع العسكرية والإقتصادية والتكنولوجية، يمكن ملاحظة ذلك من خلال العوامل التي اكتسبتها كل من روسيا والصين في هذا المجال ما أدى إلى تغيير في التوازنات الدولية والذي تجلى بوضوح من خلال الأزمة السورية والتي اندلعت في العام ٢٠١١، ما يطرح التساؤلات حول إمكانية التغيير في شكل النظام السائد حالياً وتحوله إلى شكل آخر.

---

[١] قحطان أحمد الحمداني، **المدخل إلى العلوم السياسية**، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٢، ص ٤٠٨

[٢] خضر عباس عطوان، مرجع سابق، ص ٣٢،٣٣

وإذا كان النظام الدولي بحسب التعريفات السابقة هو نمط التفاعلات والعلاقات بين الدول الأعضاء في هذا النظام، وإذا كانت هذه التفاعلات والعلاقات بالإضافة إلى أنماط السلوك التي تقوم بها الدول على المستوى الدولي هي التي تحدد هيكل هذا النظام وطبيعته التي قد تتراوح بين الإستقرار أو عدم الإستقرار، فمن نافل القول أن للنظام الدولي عدد من المميزات التي يمكن إستخلاصها من المفاهيم السابقة: إن النظام الدولي هو منظومة من التفاعلات والعلاقات والتي تمتاز بالوضوح والإستمرارية، وهو ليس في حالة ثبات وإنما في حالة حركة مستمرة وقابل للتغيير المستمر، كما أنه بمثابة هيكل بنيوي يتألف من عدد من الوحدات الدولية[١].

بالإضافة إلى ذلك هناك عدة سمات طبعت النظام الدولي في مختلف المراحل التاريخية. فقد عرف النظام الدولي إشكالية الضبط والتنظيم نظراً لعدم وجود سلطة عليا على سلطة الدول الأعضاء وقادرة على إمتلاك سلطة إتخاذ القرار. ناهيك عن مشكلة اللاتجانس إذ لطالما كانت هناك فجوة بين الدول فيما يتعلق بتوزيع الثروة والقوة، بالإضافة إلى تزايد الإعتماد المتبادل بين الدول[٢].

هذا وقد عرفت الأدبيات في العلاقات الدولية إستخدامان لتحديد مفهوم النظام السائد على المستوى العالمي لفهم طبيعة العلاقات السائدة بين الدول خلال مرحلة معينة، إذ نجد أن هناك من يستخدم مصطلح النظام الدولي مقابل آخرون يعمدون إلى إستخدام مصطلح النظام العالمي. فقد شاع إستخدام المفهومين على نطاق واسع في مجال دراسة العلاقات الدولية، لذلك سوف نستعرض مفهوم النظام العالمي وتمايزه عن النظام الدولي الذي سبق واستعرضنا عدداً من التعريفات لمفهومه.

ثالثاً: تعريف النظام العالمي

يطلق مصطلح النظام العالمي على مجموع العلاقات السائدة بين الدول وذلك بهدف إيجاد نوع من التفاهم بين مختلف المجتمعات في العالم والتي تهدف إلى إيجاد عالم يحكمه السلام. لذلك سعت الدول إلى تنظيم علاقاتها فيما بينها، وقد أضحت عملية التنظيم هذه أحد الشروط الأساسية في العلاقات الدولية[٣]. ولمزيد من التحديد لهذا المفهوم تجدر الإشارة إلى "إن النظام العالمي هو مجموعة القوانين والقيم الكامنة التي تفسر حركة هذا النظام وسلوك القائمين عليه وأولوياتهم واختياراتهم وتوقعاتهم"[٤]. لقد فرض النظام العالمي نفسه على العالم نتيجة للتطورات التي شهدها في

---

[١] محمد عوض الهزايمة، **قضايا دولية تركة قرن مضى وحمولة قرن أتى**، الطبعة الأولى، ل.د، عمان، ١٩٩٥، ص ١٩،٢٠

[٢] وائل محمد إسماعيل، مرجع سابق، ص ٤٧،٤٨

[٣] صدام مرير الجميلي، **صراع الدول الكبرى للهيمنة على النظام العالمي**، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني، بيروت، ٢٠١٦، ص ١٦

[٤] مرجع نفسه، ص ١١

مختلف المجالات، وقد ساهمت عدة عوامل بتكريس فكرة النظام العالمي لتنظيم العلاقات بين الدول هذه العوامل تعود إلى التطور في الصناعة ووسائل الإتصالات والمواصلات والمجالات الإقتصادية والثقافية ولاسيما إتساع تأثير الإيديولوجيات[١].

كما يقصد بالنظام العالمي أنماط من العلاقات التي تشكلت عبر الزمن عن طريق آليات وفاعلين، كان الهدف منها إتاحة الإمكانية لتوقع وإدارة التفاعلات السياسية والإجتماعية العابرة للحدود. ويشمل هذا التعريف توزيع ورقابة كافة القدرات سواء العسكرية والإقتصادية على المستوى العالمي، بالإضافة إلى تطور وإستمرار القواعد والمؤسسات والمنظمات. إن توزيع القدرات العسكرية والإقتصادية العالمية قد تدفع بعض الأطراف إلى تولي القيادة العالمية أو الإقليمية، وبخلاف هذه الإمكانات المادية فإن هناك عوامل أخرى تؤثر على تكوين وإستمرار الآليات العالمية والتي تشكل بدورها ملامح وهيكل النظام العالمي[٢].

والمقصود بهيكل النظام العالمي هو النظام الذي يشمل مجموعة من القواعد والأعراف التي تنظم التفاعلات والعلاقات الإقتصادية والسياسية. إن جوهر هذا النظام يقوم على مصالح الهيمنة الطويلة المدى والمصالح الأمنية قصيرة الأجل بالنسبة للدول العظمى والتي تعكس العلاقات الإجتماعية السائدة للإنتاج، التكوين السياسي السائد وعلاقات القوة السائدة. يتألف هذا النظام من مجموعة من الأجزاء أو الهياكل ويشكل كل منها إطار للتفاعلات بين الأشخاص والدول وغيرها من الوحدات الفاعلة بحيث تشكل مجموعة الأجزاء هيكل النظام ككل[٣].

يستخلص من هذا التعريف مدى شمولية النظام العالمي وإطاره الواسع عن النظام الدولي والذي سبق التعريف به، بحيث يشمل هذا المفهوم العلاقات في مختلف جوانبها السياسية والإقتصادية والإجتماعية والأمنية للدول. كما يشتمل بالإضافة إلى التفاعلات بين الدول الأشخاص والأطراف الفاعلة على المستوى الدولي، ما يجعله أكثر شمولية ويعطيه شكل الإطار الأوسع لتجسيد العلاقات القائمة والمؤثرة بدورها على المستوى الدولي والعالمي.

وإذا كان النظام العالمي يُعنى بتنظيم العلاقات بين الدول، فإن طبيعة هذا النظام هي التي تحكم العلاقات السائدة بين الدول. ولذلك يُثار التساؤل حول كيفية تحديد ملامح وطبيعة هذا النظام لما لذلك من أهمية وتأثير على نمط العلاقات التي تربط الدول فيما بينها، وبالمحصلة ما يتولد عن ذلك من تأثير على الإستقرار على المستوى الدولي. وللإجابة عن هذا التساؤل يمكن الإعتماد على ما حدده كينيث والتز في هذا المجال:

---

[١] صدام مرير الجميلي، مرجع سابق، ص ١٨

[٢] توماس فولجي وآخرون، **مستقبل النظام العالمي الجديد دور المنظمات الدولية**، ترجمة عاطف معتمد وعزت زيان، الطبعة الأولى، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠١١، ص ٢٨،٢٩

[3] Hans Abrahamsson, **Understanding World Order and Structural Change: Poverty, Conflict and Global Arena**, Palgrave Macmillan, New York, 2003, p 14

أولا يُعرّف هيكل النظام وفقاً للمبادئ التي تحكم هذا النظام، بحيث يتغير النظام إذا ما تم إستبدال أحد المبادئ بمبدأ آخر. وبالتالي فإن الإنتقال من حالة الفوضى إلى الهيكل الهرمي يعني التحول من نظام إلى آخر.

ثانيا يعرّف هيكل النظام من خلال الوظائف التي تقوم بها الوحدات المكونة له. فالنظام الهرمي يتغير مع تغير الوظائف المخصصة لهذا النظام.

ثالثا يعرّف هيكل النظام من خلال كيفية توزع القدرات والإمكانيات بين الوحدات. وأي تغيير في هذا التوزيع يؤدي إلى تغيير في النظام سواء الهرمي أو الفوضوي[١].

وهذا بدوره ما تشهده القوى الدولية الحالية من حالة إعادة توزيع مصادر القوة واكتسابها مزيداً من هذه المصادر، ما قد يؤدي بدوره إلى تغيير في هيكل النظام العالمي وهو التساؤل الذي طرحه الباحثون في العلاقات الدولية في الوقت الراهن.

أما عن العلاقة بين التنظيم الدولي والنظام العالمي فيمكن القول بأن التنظيم الدولي (International system) هو "تجمع إرادي لعدد من أطراف القانون الدولي، متحد في شكل هيئة دائمة يتم إنشاؤها بموجب قانون دولي، ويتمتع بإرادة ذاتية، ومزود بنظام قانوني متميز، وبأجهزة مستقلة يمارس المنتظم من خلالها نشاطه لتحقيق الهدف المشترك الذي من أجله تم إنشاؤه". أما النظام العالمي فيعرف بأنه ترتيب العلاقات بين الدول، إضافة إلى المنظمات الدولية والإقليمية في وقت معين"[٢].

لذلك فمن خصائص النظام العالمي أنه يتسم بالشمولية العالمية وليس القارية، بالإضافة إلى عدم التجانس إذ يقوم على مجموعة من الدول التي تنتمي إلى قيم وإيديولوجيات متباينة ما يؤدي إلى مصالح متباينة. ناهيك عن أنه يتميز بالتفاعل بين الوحدات المكونة له وعدم وجود حكومة عالمية[٣].

وفيما يتعلق بطبيعة النظام العالمي فبالنسبة لكينيث والتز فإن طبيعته تتأثر بعدد القوى العظمى المؤثرة بالنظام العالمي خلال فترة تاريخية معينة وبالعلاقات السائدة بين هذه القوى. إذ أن توازن القوى القائم وتركز القوة بين القوتين العظمتين أي الولايات المتحدة الأميركية والإتحاد السوفياتي بين الأعوام ١٩٤٥-١٩٩٠ قد جعل من النظام العالمي ثنائي القطبية بخلاف التعددية القطبية التي سادت خلال القرن التاسع عشر في أوروبا[٤]. لذلك فإن طبيعة النظام العالمي هي عرضة

---

[1] Kenneth N.Waltz, **Theory of International politics**, opsit, p 100,101

[٢] صدام مرير الجميلي، مرجع سابق، ص ١٢٩

[٣] مرجع نفسه، ص ١٣٠،١٢٩

[4] John Agnew, **Geopolitics Revisioning World Politics**, Second Edition, Routledge, London and New York, 2003, p 54

للتبديل وذلك بحسب طبيعة النظام السياسي الإقتصادي الدولي، والمقصود هنا النظام الوستفالي حيث الدولة هي الوحدة الأساسية في هذا النظام[١].

إن ملامح النظام العالمي تتحدد وفقاً لطبيعة العلاقات الدولية، لذلك وقبل الحديث عن الأشكال التي عرفها النظام العالمي لا بد من التطرق إلى بعض السمات التي تتميز بها العلاقات بين الدول:

١- تسعى الدول غالباً إلى تحقيق مصالحها وأهدافها الخاصة ما يجعل الواقع الدولي مجزءاً والسياسة الدولية قائمة على التنافس بين الدول.

٢- أن السياسات الدولية غير معروفة في أغلب الأوقات نظراً لعدم التساوي في توزيع القوة بين الدول ما يجعل الدول غير متكافئة فيما بينها.

٣- غياب سلطة قادرة على منع الدول من اللجوء إلى القوة في تحقيق أهدافها، وبما أن الدول غير متكافئة في ما تملكه من القوة فإن من شأن ذلك أن يجعل الدول الأقوى صاحبة التأثير في النظام العالمي وتحديد شكل هذا النظام.[٢]

إنطلاقاً من هذه الخصائص يمكن تفسير الأشكال التي عرفها النظام العالمي والتحولات التي شهدها، فالسعي الأميركي والسوفياتي خلال فترة الحرب الباردة لتحقيق مصالحهما الكونية قد أدى إلى شكل ثنائي القطبية. في المقابل فإن بقاء القوة الأميركية في مرحلة الأحادية القطبية، ومحاولة الولايات المتحدة الأميركية تحقيق مصالحها وبسط نفوذها ولاسيما في المناطق المهمة قد دفعها نحو تبني إستراتيجيات لفرض رؤيتها ووجودها كقطب واحد. لذلك فإن ما تسعى إليه القوى الصاعدة اليوم في ظل التراجع الأميركي ومحاولة هذه القوى فرض رؤيتها السياسية إنما يهدف إلى تغيير شكل النظام العالمي.

إن شكل النظام العالمي يتحدد وفقاً لتوازن القوى القطبية وذلك في ضوء توزيع مكونات القوة التي ترسم طبيعة العلاقات بين أطراف النظام. إذ من الممكن أن يكون النظام العالمي أحادي القطب أو ثنائياً أو متعدد الأقطاب وذلك بحسب التفاعلات القائمة بين أطرافه. وبحسب علاقات القوة بين القوى الدولية يتحدد شكل النظام القطبي[٣]. وفيما يلي أشكال الأنظمة القطبية:

١- النظام المتعدد الأقطاب: والذي يضم أكثر من طرفين دوليين رئيسيين وقد لا تكون هذه الأطراف متساوية من ناحية القوة، حيث استقرت في هذا النظام حالة المنافسة بين هذه القوى[٤]. إذ أن النفوذ الذي تملكه هذه القوى يجعل لها مركزاً على قمة الهرم الدولي. وقد

---

[1] Hans Abrahamsson, **Undertsanding World Order and Structural Change: Poverty, Conflict and Global Arena**, opsit, p 13

[٢] خضر عباس عطوان، مرجع سابق، ص ٢٦

[٣] مرجع نفسه، ص ٢٦

[٤] مرجع نفسه، ص ٢٧

عرف التاريخ عدة أمثلة لهذا النموذج ففي العام ١٨٠٠ كانت القوى العظمى تتمثل ب النمسا وفرنسا وبريطانيا وبروسيا وروسيا[١].

٢- النظام الثنائي القطبية: تتحدد بنية هذا النظام بوجود قوتين تمتلكان القوة والنفوذ. وفي ظل هذا الواقع تتجمع الدول حول القوتين بحيث تسمح قواها بالتقدم على الآخرين. بحيث تصبح كل من القوتين مركزاً للتحالف ما يدفع الدول الأخرى إلى الدخول في أحد التحالفين لتحديد موقعها بالنسبة لكل من القوتين في حال لم تستطع البقاء غير منحازة إلى أي منهما[٢].

٣- النظام الأحادي القطبية: ومن أبرز معالمه بروز دولة واحدة على قمة النظام، بحيث تمتلك من القوة والنفوذ ما لم يمتلكه غيرها من الدول حيث تقوم بفرض السياسات التي تريد وبترتيب البيئة الدولية بما يضمن إستمرار قيادتها للعالم[٣].

هذا ويميز هنري كيسنجر بين شكلين فيما يتعلق بالنظام العالمي، فبحسب كيسنجر يتصف النظام العالمي بالشرعية فقط إذا كان مقبولاً من قبل كل القوى العظمى، في حين يكون هذا النظام ثورياً وقابلاً للتغيير في حال رفضته إحدى هذه القوى. وبخلاف النظام المتصف بالشرعية والقبول فإن النظام يتصف بكونه ثورياً حين ترفض إحدى القوى التعامل مع غيرها من القوى الأخرى. وبهذا فإن طبيعة النظام العالمي تتحدد وفقاً لسلوكيات الدول الأعضاء. ويعتبر أن النظام المتصف بالشرعية هو أكثر ميلاً للإستقرار حيث يسود السلام بعكس النوع الآخر الذي يميل إلى كونه غير مستقر ما يؤدي لاندلاع الحروب[٤].

وبالحديث عن عوامل إستقرار النظام العالمي فقد اختلف دراسو العلاقات الدولية حول أثر بنية النظام على الإستقرار وما ينتج عن ذلك من إحتمالات الحرب والسلم. ونجد في هذا الصدد ثلاث وجهات نظر مختلفة. بالنسبة لوجهة النظر الأولى يرى مايكل هاس أن النظام الأحادي القطبية أكثر ميلاً لتحقيق الإستقرار الدولي، ومردّ ذلك بحسب وجهة نظره أن وجود قطب واحد مهيمن يضمن الإستقرار. أما وجهة النظر الثانية والتي يقدمها والتز إذ يرى أن النظام الثنائي القطبية يؤدي إلى الإستقرار الدولي، ويستند في ذلك إلى عدد من الحجج أهمها أنه بوجود هيمنة قوتين عظمتين فإن أي تغيير محدود في توازن القوى لن يؤثر على الإستقرار. في حين نجد أصحاب وجهة النظر الثالثة أمثال روز كرينز، دويتش وسينجر إذ يعتبر هؤلاء أن النظام المتعدد الأقطاب هو أكثر تحقيقاً للإستقرار على المستوى الدولي، ويعود ذلك من وجهة نظرهم أن التعددية القطبية

---

[١] محمد عوض الهزايمة، مرجع سابق، ص ٢١

[٢] خضر عباس عطوان، مرجع سابق، ص ٢٨

[٣] محمد عوض الهزايمة، مرجع سابق، ص ٢٢

[4] Kenneth N.Waltz, **theory of International Politics**, opsit, p 63

تتيح فرص أكبر للتفاعل بين الدول ما يمكنها من تحقيق أهدافها بعيداً عن اللجوء إلى الحرب. كما يتميز بتدني درجة الإنتباه التي يوجهها قطب تجاه قطب معين ما يقلل درجة الإهتمام بصراع معين[١].

غير أن الواقع الدولي يشير إلى أن وجهات النظر حول إستقرار النظام سواء في حالته الأحادية أو الثنائية أو التعددية تتناقض مع هذا الواقع. ويمكننا إستنباط ذلك من خلال تحليل الأحداث التاريخية التي سادت خلال المراحل المختلفة للنظام العالمي وتحديد المدرسة التي حكمت هذا النظام في مختلف مراحله. ومن خلال ما تقدم يمكننا القول بأن النظام الدولي والذي يستخدمه البعض لتوصيف النظام السائد خلال فترة معينة إنما يتقيد بالعلاقات والتفاعلات القائمة بين الدول والتي تحكمها عدد من القواعد والقوانين. في حين أن النظام العالمي يُعد المفهوم الأوسع والأكثر شمولاً بحيث يشتمل على ترتيب وتنظيم العلاقات بين الدول وغيرها من الأطراف الفاعلة على المستوى العالمي.

لذلك وفي سبيل التمييز بين النظام الدولي والنظام العالمي، يمكن القول بأن النظام الدولي يقتصر فقط على مجموعة من الأنماط السياسية والقانونية والإقتصادية التي تتبعها الدول والوحدات الفاعلة على المستوى الدولي وذلك لتنظيم العلاقات بين الدول وحل المشكلات التي قد تنشأ في إقليم معين أو قارة معينة. في حين أن النظام العالمي يتخطى ذلك ليدل على مفهوم أوسع بحيث يشمل العلاقات الدولية العالمية والإقتصاد العالمي والتي يهيمن عليها جميعها قطب واحد أو أكثر بحيث يفرض توجهاته وأفكاره، ويضم نظاماً دولياً متبعاً بحيث تتغير قواعده وتتبدل وفق الإتفاق بين الدول. إن النظام العالمي يتخطى الأطر الواقعية إذ يشير إلى ترتيبات منظمة عقدت داخل النظام الدولي، فالنظام العالمي يفترض نسبة من البناء الهيكلي من خلال دعائم راسخة لضبط السلوكيات بين أعضاء النظام[٢]. لذلك فإن النظام الدولي محدود في إطار التفاعلات القائمة بين الوحدات الأساسية على المستوى الدولي أي الدول والتي تنتظم فيما بينها بصورة إرادية ضمن مجموعة من القواعد والقوانين المحددة والضابطة للسلوك على المستوى الدولي. في حين أن النظام العالمي يشكل إطار التفاعلات بين الدول وغيرها من الوحدات الفاعلة على المستوى الدولي. كما يشمل النظام العالمي وجود طرف أو أطراف والتي تقوم بدور عالمي، وكيفية ممارسة تأثيرها العالمي على الأطراف الأخرى بالإضافة إلى صراع المصالح بين هذه الأطراف والتي قد تنشأ خلافاً لقواعد السلوك الدولي والتي قد تدفع أحد الأطراف في حال تحقيقها إلى ممارسة دور ونفوذ عالمي. ومن

---

[١] محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، الطبعة الثانية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٩٨، ص ٢٦٩

[٢] التفرقة بين النظام العالمي، والنظام الدولي, متحصل عليه من الموقع https://ommahpost.com/international-order-and-international-system/ تم الإطلاع عليه بتاريخ 4/12/2017

خلال دراسة عدد هذه الأطراف والتي تسمى أقطاباً ومدى تأثيرها على غيرها يمكن تحديد ما إذا كان هذا النظام أحادياً أو ثنائياً أو متعدد الأقطاب. لذلك ولتحديد النظام السائد خلال الفترة المحددة في هذه الدراسة لا بد من دراسة الأقطاب التي تقوم بأدوار عالمية وممارساتها ومدى تأثير هذه الممارسات على الأطراف الأخرى وعلى المستوى العالمي، وإنطلاقاً من ذلك سوف نعتمد على استخدام مفهوم النظام العالمي ذو المدلول الأشمل.

هذا وقد حكم النظام العالمي عدد من النظريات ولاسيما تلك التي تعود إلى المدرسة المثالية والمدرسة الواقعية، أي فيما يتعلق بنظريات السلم والحرب. وقد كان للمدرسة الواقعية الأثر الأبرز على نمط العلاقات السائدة بين الدول، كما أن التغيرات التي طرأت على توزيع القوة والتوازنات الدولية أدت إلى تغيير في هيكل النظام العالمي وما لتلك التغيرات من تأثير على العلاقات الدولية والإستقرار الدولي، وهذا ما سوف نتطرق إليه في الفقرة الثانية من هذا المبحث.

الفقرة الثانية: أثر النظام العالمي في العلاقات الدولية

غالباً ما كانت العلاقات الدولية خلال المراحل التاريخية المتعاقبة ولاسيما منذ نشأة الدولة القومية بعد توقيع معاهدة وستفاليا عام ١٦٤٨ تتراوح ما بين التعاون والصراع. لذلك فقد شهد العالم مراحل مختلفة بين السلم والحرب. ونتيجة لحالة عدم الثبات في العلاقات الدولية فقد ظهرت العديد من النظريات لدراسة هذه العلاقات، بيد أن أهم هذه النظريات تعود إلى كل من نظرية السلم عند أنصار المدرسة المثالية، ونظرية الحرب عند رواد المدرسة الواقعية. ونظراً لحالة التأثير والتأثر القائمة بين طبيعة النظام العالمي ونمط العلاقات الدولية السائدة خلال مرحلة معينة، فمن نافل القول أن هذه المدارس لم تلبث أن حكمت هذا النظام وكان لها الأثر الأبرز في تحديد ملامحه ولاسيما المدرسة الواقعية خلال مختلف الأشكال التي عرفها هذا النظام وهذا ما سنتطرق إليه في هذه الفقرة من الدراسة.

لقد برزت عدد من الإتجاهات الفكرية بعد الحرب العالمية الأولى ويمكن الحديث في هذا الصدد عن النظرية المثالية والنظرية الواقعية، حيث سادت النظرية المثالية خلال الفترة الممتدة بين ١٩٢٠ والثلاثينات من القرن الماضي، تليها الفترة التي سادت فيها النظرية الواقعية في نهاية الثلاثينيات وبداية الأربعينيات[١].

أولاً: المدرسة المثالية

لقد برزت هذه المدرسة في العلاقات الدولية في إطار مفاهيم عامة تركّز على الأخلاقيات والمثل العليا والطبيعة الإنسانية، كما أنها ظهرت كمدرسة ولاسيما بعد الحرب العالمية الأولى ولها أنصارها ودعاتها. وتقوم هذه المدرسة على مبدأ أساسي مفاده ميل الإنسان الفطري نحو الخير[٢]. ومن أبرز دعاة هذا الإتجاه نذكر الفيلسوف البريطاني جيرمي بنتام (١٨٣٣-١٧٤٨) وأيضاً جيمس ميل[٣]. وقد دعت هذه المدرسة إلى إعتماد الأهداف المثالية كأساس في تطبيق السياسة الخارجية وذلك بغية تحقيق المنفعة لأكبر عدد من الشعوب والدول، وهذه المدرسة ترتبط بمفهوم العالمية والفلسفة السياسية الليبرالية[٤].

---

[1] Brian C.Schmidt, **The Political Discourse of Anarchy: A Disciplinary History of International Relations**, State University of New York Press, 1998, p 12

[٢] عدنان السيد حسين، **نظرية العلاقات الدولية**، الطبعة الثالثة، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠١٠، ص ٤٧

[٣] مرجع نفسه، ص ٥٠

[٤] محي الدين إسماعيل الديهي، **تحولات العلاقات السياسية الدولية وتداعياتها على الصعيد العالمي**، الطبعة الأولى، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، ٢٠١٤، ص ١٢

هذا ويؤكد دعاة المدرسة المثالية بوجود قوانين لا بد وأن تُلزم الدول الأعضاء في المجتمع الدولي على صعيد علاقاتهم التبادلية. كما يعتقد أنصار هذه المدرسة بأن عصبة الأمم وميثاق باريس وميثاق الأمم المتحدة قد حققت نجاحاً في عدد من القضايا بحيث لم تلجأ الدول إلى الحرب من أجلها. وكذلك وفي كل قضية فإن اللجوء إلى الحرب هو أمر غير مسموح به، ويتوقع المثاليون في هذا الإطار أن يشاركهم الآخرين في هذا التوجه ما يدفعهم للميل نحو السلام[١].

لذلك يمكن القول أن المثالية قد شكلت إطاراً أخلاقياً–قانونياً في سعي حثيث لبناء عالم خالٍ من النزاعات والحروب، وكانت أن انطلقت من مسلمات تدور حول الطبيعة الإنسانية في ميلها نحو السلام والإبتعاد عن الميل نحو السلوك العدواني. ولكن هل كانت العلاقات الدولية التي تحدد طبيعة النظام العالمي تخضع للقواعد المثالية منذ بداية تقنين هذه العلاقات والفترة التاريخية اللاحقة؟

للإجابة عن هذا التساؤل لا بد من العودة إلى واقع النظام العالمي، حيث يعود تاريخ هذا النظام إلى مؤتمر وستفاليا عام ١٦٤٨ وهو تاريخ بداية الدولة القومية في أوروبا. وعلى الرغم من أن معاهدة وستفاليا قد أنهت الحروب الدينية في أوروبا التي دامت لمدة ثلاثين عام إلا أن ذلك لم يدم طويلاً. فقد اجتاحت الحروب القارة الأوروبية مرة أخرى ما دفع دول القارة إلى عقد معاهدة فيينا والتي كان من أبرز نتائجها إرساء مبدأ توازن القوى بين الدول الأوروبية[٢]. إن هذه المعاهدات والمحاولات المتكررة لتنظيم العلاقات بين الدول على قاعدة المحافظة على السلم والأمن الدوليين لم تثني الدول من تجنب إندلاع الحروب. فما كانت إلا أن اندلعت الحرب العالمية الأولى والتي أسفرت عن نتائج كارثية على المستويين الإقتصادي والسياسي طالت جميع الدول التي شاركت في الحرب.

إن المثالية قد جاءت كرد فعل على ما سببته الحرب العالمية الأولى من كوارث، إلا أن أغلبية المفكرين وصانعي السياسة في ذلك الوقت قد أشاروا إلى السياسة الواقعية التي انتهجتها القوى الأوروبية العظمى. وكانت قد تراجعت المثالية مع إندلاع الحرب العالمية الثانية عام ١٩٣٩ ووجهت إليها العديد من الإنتقادات ولاسيما من البريطاني أي.أتش. كار، إذ أنها كنظرية أغفلت دور القوة في العلاقات الدولية[٣].

إن الأفكار التي تتبناها المدرسة المثالية فيما يتعلق بتحقيق التعاون والسلام بين الدول لم تستطع أن تترجم على أرض الواقع ما يعني أنها بقيت في حدود الإطار النظري الغير قابل للتطبيق. وما

---

[١] سعد حقي توفيق، مرجع سابق، ص ٨٥

[٢] صدام مرير الجميلي، مرجع سابق، ص ٢٣

[3] Martin Griffiths and Terry O'Callaghan, **International Relations:The Key Concepts**, opsit, p 148,149

الحروب والنزاعات التي شهدها العالم منذ تلك الفترة إلا دليل على عدم قدرة المدرسة المثالية على تحقيق المبادئ التي نادت بها، ما يبين هيمنة المدرسة الواقعية على العلاقات بين الدول سواء خلال الفترة التاريخية السابقة أو في عصرنا الحاضر.

لذلك فقد تم التخلي عن الإستخدام التقليدي للنظرية المثالية سواء في المجال الأوسع للنظرية الإجتماعية–السياسية وكذلك في مجال إستخدامها لتكوين تصور عن العلاقات الدولية. وتشير المثالية في تصورها الكلاسيكي إلى التصورات المتعلقة بالمخططات السياسية والتي لا تمت للعالم الواقعي بصلة ويعود ذلك إلى أن العالم الواقعي قد يكون في طور التغيير. لذلك إن العالم بالنسبة للمثاليين لا يعبر عن العالم الواقعي[١].

وبالمحصلة سادت النظرية الواقعية في العلاقات الدولية وهذا ما تشير إليه الأحداث المتلاحقة التي شهدها تاريخ العلاقات السائدة بين الدول. لذلك سوف نتطرق إلى النظرية الواقعية ومدى تأثيرها على علاقة التأثير المتبادلة بين النظام العالمي والعلاقات الدولية، لتبيان المراحل التي مر بها النظام العالمي إنطلاقاً من هذه النظرية ومدى التأثير الذي ألحقته كل مرحلة بالعلاقات الدولية.

ثانياً: النظرية الواقعية

يعتبر نيكولا ميكافيللي مؤلف كتاب الأمير (١٥٣٢) وتوماس هوبز مؤلف كتاب اللوياثان (١٦٥١) الرائدين الفعليين للمدرسة الواقعية الحديثة في العلاقات الدولية. ويعتقد هؤلاء بأن السياسة الدولية هي صراع من أجل السلطة، وفي حال لم يترتب على هذا الأمر الإستمرار بالحروب ولكنه يستلزم من وجهة نظرهم دائماً التأهب لخوض الحرب. وفي إستمرار حالة الفوضى السياسية يتوجب دائماً من وجهة نظرهم حشد أكبر قدر ممكن من القوة وتسخيرها لحماية المصلحة الوطنية، ولذلك فقد أضحت القوة العسكرية هي المطلب الأهم[٢].

إن السياسة الخارجية من منظور الواقعية ترتبط باستخدام القوة كما أنها لا تدين العدوان باعتبار الحروب قد تكون طبيعية لحماية المصالح الخاصة بالدولة التي تتبنى السياسة الواقعية. كما أن النظام العالمي من وجهة نظر هذه المدرسة بمثابة لعبة لا تحقق أي ربح، وذلك أن الربح الذي تحققه دولة ما يعادل خسارة تتكبدها دولة أخرى. كما أن العامل الحاسم في هذه اللعبة هي السلطة المطلقة والقوة العسكرية[٣].

---

[1] Robert M.A. Crawford, **Idealism and Realism in International Relations**, First Edition, Routledge, 2000, p 64

[٢] بول ويلكينسن، **العلاقات الدولية مقدمة قصيرة جدا**، ترجمة لبنى عماد تركي، الطبعة الأولى، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، ٢٠١٣، ص ١٠

[٣] محي الدين إسماعيل الديهي، مرجع سابق، ص ١٢

لقد ركزت المدرسة الواقعية على نظرية توازن القوى بهدف إحلال السلم والأمن بدلاً من الإعتماد على القانون الدولي والمنظمات الدولية. وكانت سياسة القوة قد برزت وبشكل أكثر وضوحاً بعد الحرب العالمية الثانية، إذ سيطرت هذه المدرسة على معظم السياسات الخارجية للدول[١]. ويمتد تأثير هذه النظرية إلى طبيعة النظام العالمي والعلاقات السائدة بين الدول. إلا أن أفكار هذه النظرية ولا سيما فيما يتعلق بتوازن القوى تعود إلى النظام الذي أرساه مؤتمر فيينا عام ١٨١٥ حيث ساد النظام المتعدد القطبية خلال تلك الفترة.

وفي معرض الحديث عن ملامح النظام العالمي في عصرنا الحاضر والذي هو في طور التشكل، يمكن القول أنه غير واضح فيما إذا كان هذا النظام يخضع لهيمنة قوة واحدة أم أنه يتجه نحو الثنائية مع العودة الروسية والتي بدأت مع مطلع الألفية الجديدة، أم أنه يتجه نحو مزيد من التعددية مع صعود بعض القوى الدولية إلى جانب روسيا والصين وغيرها. بالإضافة إلى نمط التحالفات القائم في الوقت الراهن ولاسيما بين روسيا والصين في إطار المنظمات الإقليمية والتي تجمع عدد من الدول للبحث عن دور جديد لها أو إستعادة دور مفقود على الساحة الدولية، تُطرح التساؤلات حول ما إذا كان التوجه نحو أي من هذه الأشكال قد يؤدي إلى مزيد من الإستقرار، وفي هذا الإطار يمكننا أن نستعرض المراحل التي مرّ بها النظام العالمي.

ثالثاً: التعددية القطبية

يعود مفهوم توازن القوى إلى المدرسة الواقعية والتي تقوم على سياسة القوة بما يعني أن الدول تسعى إلى التفوق والحفاظ على أمنها من خلال الصراع للحصول على القوة وبالتالي فإن ذلك يؤدي إلى ما يسمى بتوازن القوى[٢]. لذلك فإن النظام المتعدد الأقطاب يشكل هيكلاً خاصاً حيث تتوزع القوة بين عدد من الدول والتي تسودها حالة من توازن القوى ويتميز هذا النظام بوجود تحالفات بين مجموعات مختلفة من الدول وتعدد الصراعات الدولية، وقد ساد هذا النظام مرة أخرى في الفترة الممتدة بين الحربين العالميتين ١٩١٩ و١٩٣٩[٣].

إن نظام التحالف والوفاق قد أدى إلى نظام "توازن القوى" الأوروبي الذي كان يهدف إلى حماية الدول الضعيفة من سيطرة الدول القوية، بحيث لا تمتلك أي دولة قدراً من القوة بخلاف غيرها ما يمكنها من الإعتداء أو المحاولة للإستيلاء والسيطرة عليها. فقد تمكن مؤتمر فيينا من إعادة التوازن الأوروبي وتحقيق السلام بعد الحروب الطويلة التي خاضها نابليون. إذ كانت القوة تمثل المشكلة

---

[١] عدنان السيد حسين، مرجع سابق، ص ٥٤

[٢] خليل حسين، مرجع سابق، ص ٨٨

[٣] مرجع نفسه، ص ٦٦،٦٧

الأساسية في العلاقات السياسية الدولية، وبالتالي كان توازن القوى الطرح الأساسي لمعالجة هذه المشكلة[١].

إلا أن نظام توازن القوى لم يستطع المحافظة على السلام المنشود بين دول القارة الأوروبية، فما لبثت أن اندلعت حرب القرم عام ١٨٥٣ لتعود وتؤكد هذه الحرب على مدى سيطرة منهج القوة على العلاقات بين الدول. فما لبثت أن انقسمت الدول الأوروبية إلى محورين متقابلين وذلك نتيجة للتنافس بين الدول الأوروبية للسيطرة والهيمنة فيما يتعلق بتأمين أسواق خارجية لها ما أدى إلى التنافس المحتدم على المستعمرات. وفي محصلة هذا التنافس إندلعت الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤ وكانت الولايات المتحدة الأميركية قد دخلت طرفاً في هذه الحرب.

وكانت أن اندلعت الحرب العالمية الثانية عام ١٩٣٩، وبحسب ريمون آرن فإن الحربين العالميتين قد وقعتا بسبب فشل سياسة توازن القوى من المحافظة على الوضع الراهن في حينها. بالإضافة إلى ظهور النزاعات القومية والصراع بين المؤسسات العسكرية فيما بين القوى الكبرى في القارة الكبرى[٢]. وكانت قد تباينت آراء المفكرين حول مفهوم توازن القوى إذ في حين اعتبره البعض أنه الوسيلة لتحقيق السلام، اعتبره البعض الآخر السبب باندلاع الحرب العالمية الأولى[٣].

وهذا يعني أن توزع القوة بين عدد من الدول مع ميل كل منها إلى اكتساب مزيد من عناصر القوة من أجل بسط نفوذها وتوسيع سيطرتها يؤدي إلى حالة من عدم الإستقرار على المستوى الدولي. ويعود ذلك للتوتر القائم في العلاقات بين الدول نتيجة للحذر المتبادل بين كل منها في استخدام ما تملكه من وسائل القوة في سبيل تحقيق أهدافها ومصالحها، وما اندلاع الحرب العالمية الأولى إلا نتيجة لتوزع القوة والسعي نحو التمدد وبسط النفوذ. وبغض النظر عن القوى الدولية التي تمتلك مصادر القوة في عصرنا الحاضر، فإن سعي كل دولة لتأمين مصالحها وتوسيع رقعة نفوذها يعتبر العامل الأساسي في تحقيق عدم الإستقرار في العلاقات بين الدول. إذ يطرح المهتمون في مجال العلاقات الدولية إمكانية العودة نحو التعددية وإمكانية تحقيق التوازن وبالتالي الإستقرار.

وقد استمر النظام المتعدد الأقطاب لمدة ثلاثة قرون من الزمن وذلك يعود إلى أن تداعي قوة إحدى الدول العظمى في النظام يقابلها صعود دولة أخرى استطاعت الحصول على مقومات القوة اللازمة. وهذا ما أدى إلى إستمرار هذا النظام على الرغم من التغيرات التي طرأت على القوى المكونة له[٤].

---

[١] عمر عبد العزيز عمر وجمال محمود حجر، **صور من العلاقات الدولية في التاريخ الحديث**، ل.ط، دار المعرفة الجامعية، ٢٠٠٤، ص ١٢

[٢] إسماعيل صبري مقلد، **العلاقات السياسية الدولية دراسة في الأصول والنظريات**، ل.ط، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، ١٩٩١، ص ٥٦١

[٣] جوزيف فرانكل، **العلاقات الدولية**، ترجمة غازي عبد الرحمن القصيبي، الطبعة الثانية، تهامه، جدة، ١٩٨٤، ص ١٤٦

[4] Kenneth N.Waltz, **Theory of International Politics**, opsit, p 162

يمكننا القول أن طبيعة النظام العالمي خلال هذه الفترة التاريخية والتي اتسمت بالتعددية القطبية بما تعنيه من توزع القوة بين عدد من الدول كان له الأثر البارز على مسار العلاقات الدولية. إذ خضعت العلاقات الدولية لمراحل مختلفة من التوتر والصراع وصولاً إلى إندلاع الحروب نتيجة لإنتهاج سياسة القوة، ناهيك عن التحالفات التي حكمت العلاقات بين الدول وذلك بهدف تحقيق مصالحها. كما أن حالة التعاون أو الصراع التي تتسم بها العلاقة بين الدول كانت تتحدد ملامحها وتُرسم حدودها نظراً لاعتبارات المصالح السياسية والإقتصادية لهذه الدول. وبالتالي فإن توافر القوة بشكل متساوي أو على الأقل بشكل متوازن بين الدول لم يؤدي إلى الإستقرار المطلوب على المستوى الدولي. يمكن القول بأن الأحداث التاريخية تشير إلى أن وجهة النظر المتعلقة بما يمكن أن تحققه التعددية القطبية من إستقرار على المستوى الدولي لم تثبت صحتها.

وفي عالم اليوم فإن سعي القوى الدولية والتي استطاعت إمتلاك بعض مقومات القوة ولاسيما روسيا والصين في سعيها نحو تحقيق عالم متعدد الأقطاب قد لا يكون أكثر إستقراراً، وذلك نظراً لحالة التنافس الشديد التي تشهدها المناطق ذات الأهمية الجيوستراتيجية. فماذا عن النظام الثنائي القطبية، هل يكون أكثر إستقراراً على صعيد العلاقات الدولية؟

رابعاً: الثنائية القطبية

إن اندلاع الحرب العالمية الثانية والنتائج الكارثية التي أسفرت عنها قد أدت إلى إنهيار النظام العالمي الذي كان سائداً قبل تلك الحرب. ذلك أن النظام والذي اتسم بالتعددية القطبية حيث كان مركز هذا النظام يتمحور حول القارة الأوروبية قد انتهى. هذا وقد ظهرت قوتان عظمتان تمتلكان القوة العسكرية والدبلوماسية وتسعى كل منهما أي الولايات المتحدة الأميركية والإتحاد السوفياتي لإرساء نظام عالمي جديد وفقاً لمصالحها وقيمها[١].

أحدثت الحرب العالمية الثانية تغيرات في الوضع الدولي إذ تقلص النفوذ البريطاني على الصعيد العالمي فلم تعد قادرة على إستمرار ممارسة سياسة توازن القوى، وأصبحت الولايات المتحدة الأميركية والإتحاد السوفياتي القوتين اللتين ترسمان سياسة العالم. إذ غدا العالم محكوماً بسياسات وصراعات القوتين لما تملكانه من نفوذ سياسي وعسكري وإقتصادي[٢]. وهكذا تحول ميزان القوى من دول أوروبا إلى القوتين الأميركية والسوفياتية وأصبحتا مركز صناعة القرار. وتراجع الدور

[1] Robert McMahon, **Cold War: A Very Short Introduction**, Oxford University Press, New York, 2003, p 3

[٢] إيناس سعدي عبدالله، **السياسة الأميركية ودورها في مواجهة المد الشيوعي في أوروبا**، الطبعة الأولى، أشور بانيبال، بغداد، ٢٠١٥، ص ٣٠

البريطاني الذي أصبح ثانوياً باعتبار بريطانيا حليفة الولايات المتحدة الأميركية[١]. ولطاما كان تشكيل النظام العالمي وإن من قبل القوى الكبرى محطاً للجدل، ومع ظهور الولايات المتحدة الأميركية كقوة عالمية بعد الحرب العالمية الثانية حاولت تشكيل أنظمة متعددة الأطراف، إلا أن هذه المساعي الأميركية كانت محط إعتراض من قبل الإتحاد السوفياتي[٢].

ففي خلال العام ١٩٤٦ تدهورت العلاقات بين الإتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأميركية. وبدأت مرحلة جديدة في تاريخ العلاقات السوفيتية الأميركية عُرفت بإسم الحرب الباردة والتي أصبحت السمة الرئيسية للعلاقات بين الشرق والغرب في العقود اللاحقة. إذ اتسمت الحرب الباردة بالصراع المستمر والعدائية بين القوتين العظمتين بقيادة الولايات المتحدة الأميركية والإتحاد السوفياتي. هذا وقد انتقلت تأثيرات هذه الحرب ومفاعيلها إلى أوروبا والشرق الأوسط والأقصى[٣].

إن النظام الذي ساد بعد الحرب العالمية الثانية كان النظام الثنائية القطبية الجامدة والذي استمر حتى مرحلة التعايش السلمي في نهاية الخمسينيات. ومن أهم خصائص هذا النظام إندلاع الحرب الباردة، وسباق التسلح، وتشكيل الأحلاف العسكرية، وقد كانت القوى الدولية تتمحور حول الكتلتين الشرقية بقيادة الإتحاد السوفياتي والغربية بقيادة الولايات المتحدة الأميركية. أما عن الإستراتيجيات الدولية فقد كانت تطرح من قبل القوتين العظمتين مثل إستراتيجية الدرع في عهد الرئيس الأميركي الأسبق ترومان، بالإضافة إلى إستراتيجية الإنتقام الشامل الذي طرحها وزير الخارجية الأميركية الأسبق جون فوستر دالاس، هذا بالإضافة إلى ما عُرف بمفهوم الإنتقام الشامل (توازن الرعب النووي) وإستراتيجية حافة الهاوية[٤]. أما الإتحاد السوفياتي فقد انتهج إستراتيجية معاهدة الدفاع المشترك مع دول أوروبا الشرقية وذلك على أساس تأمين القواعد العسكرية لحمايتها بالإضافة إلى الولاء التام لموسكو، هذا وقد أنشأ الإتحاد السوفياتي حلف وارسو كرد على إنشاء حلف الناتو[٥]. وقد استمر هذا النظام منذ العام ١٩٤٥ وحتى العام ١٩٩٠ وعلى الرغم من عدم إندلاع الحروب العالمية إلا أن هذه الدول قد شاركت في الحروب الإقليمية في كوريا وفيتنام وغيرها[٦].

وكان قد هيمن المنظور الواقعي على العلاقات الدولية خلال مرحلة الحرب الباردة، إذ تفترض الواقعية أن الدول في سعي دائم لتعزيز مصالحها ما يجعل الشؤون الدولية عبارة عن صراع من

---

[١] روبرت أ.باستور، **رحلة قرن كيف شكلت القوى العظمى بنية النظام الدولي الجديد**، ترجمة هاشم أحمد محمد، الطبعة الأولى، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠١٠، ص ٧١

[2] Thomas J.Volgy, Zlatko Sabic, Petra Roter & Andrea K. Gerlak, **Mapping the New World Order**, Wiley-Blackwell, First Edition, 2009, p 31

[3] Michael L.Dockrill and Michael F.Hopkins, **The Cold War 1945-1991**, Second Edition, Palgrave Macmillan, 2006, p 32

[٤] قحطان أحمد الحمداني، مرجع سابق، ص ٤٠٩

[٥] خليل حسين، مرجع سابق، ص ٢١٥

[٦] قحطان أحمد الحمداني، مرجع سابق، ص ٤٠٩

أجل القوة، ولذلك فإنها تحمل نظرة تشاؤمية فيما يتعلق بإمكانية تقليص النزاعات والحروب. كذلك فإن تركيزها على النزعة التنافسية وهو جوهر العلاقة الأميركية السوفيتية قد مكن الواقعية من خلال أدواتها التحليلية من تفسير طبيعة توزيع القوى في النظام الثنائي القطبية حيث اشتد التنافس بين الطرفين لكسب أكبر قدر من القوة وذلك على حساب الطرف الآخر[١].

هذا وتقدم الواقعية الجديدة إمكانية فهم المواضيع المتعلقة بالسياسة الخارجية للدولة. فقد تميزت السياسة الخارجية الأميركية في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي فيما يُعرف بسياسة الإحتواء. إذ كان الهدف الأساسي لهذه السياسة الحد من توسع النفوذ السوفياتي لذلك فقد كان تقييم قرارات السياسة الخارجية بالإستناد إلى كيفية تحقيقها لهذا الهدف. بالإضافة إلى ذلك فإن الواقعية الجديدة تنطلق من إفتراض مفاده أن هدف الدولة هو الوصول إلى أقصى حد من الأمن وتسعى لتحقيق هذا الهدف باستخدام سياسات القوة. وبحسب الواقعية يمكن تفسير سياسة الإحتواء الأميركية من خلال الإستراتيجة الشاملة التي تم إستخدامها لتفعيل مصادر قوتها وتؤكد هذه النظرية نجاح سياسة الإحتواء[٢].

ويمكن القول بأن روسيا اليوم وهي وريثة الإتحاد السوفياتي، فإنها تسعى بعد أن حققت نمواً إقتصادياً منذ تولي فلاديمير بوتين السلطة منذ العام ٢٠٠٠ من خلال الإصلاحات التي قام بها لإستعادة مكانتها على الساحة الدولية كقطب منافس للقطب الأميركي وإنهاء حالة الأحادية. وقد اعتمدت روسيا خلال العقد الأول والثاني من القرن الحادي والعشرين عدداً من الإستراتيجيات التي يمكن وصفها بالتصاعدية من حالة الدفاع إلى حالة الهجوم وإثبات الوجود من خلال إعادة بناء الدولية القوية وتحسين قوتها العسكرية بعد أن استعادت قوتها الإقتصادية. وقد لجأت نحو تطبيق سياسة خارجية قائمة على إستعادة مناطق النفوذ في الجوار الإقليمي لروسيا ولاسيما المناطق ذات الأهمية الإستراتيجية والجيوسياسية لتحقيق تطلعاتها نحو إستعادة مكانتها الدولية. وقد بدأ ذلك مع الأزمة الجورجية ولاحقاً في الأزمة السورية والأزمة الأوكرانية. وعلى الرغم من عدم المواجهة المباشرة مع الولايات المتحدة الأميركية إلا أن المواجهة السياسية والدبلوماسية بين القوتين قد طغت على المشهد الدولي في المناطق الإستراتيجية.

إن الثنائية القطبية التي سيطرت على النظام العالمي خلال الأربعين عاماً في مرحلة الحرب الباردة جعلت من الصراعات الدولية تأخذ شكل التجاذب بين القطبين، وأصبحت النزاعات سواء المحلية أو الإقليمية كما لو أنها حروب بالوكالة[٣].

---

[١] محي الدين إسماعيل الديهي، مرجع سابق، ص ٧٩

[٢] جلين بالمر وت.كليفتون مورجان، **نظرية السياسة الخارجية**، ترجمة عبد السلام علي نوير، ل.ط، جامعة الملك سعود، ٢٠١١،الرياض، ص ١٨

[٣] علي صبح، **الصراع الدولي في نصف قرن ١٩٤٥- ١٩٩٥**، سلسلة العلاقات الدولية ١، الطبعة الثانية، دار المنهل اللبناني، بيروت، ٢٠٠٦، ص ٤٤

هذا التجاذب والإستقطاب الدولي يظهر حالياً من خلال الصراع الدولي فيما يتعلق بالأزمة السورية التي اندلعت منذ العام ٢٠١١ والتي أعطت لروسيا الفرصة لفرض رؤيتها بأنها إحدى القوى الدولية المؤثرة في القضايا العالمية. هذا التوجه نحو الثنائية القطبية يدل أيضاً على سيطرة نهج القوة في العلاقات الدولية. ومن المؤشرات على العودة الروسية يمكن الحديث عن السعي الاميركي لإحتواء روسيا في مناطق النفوذ التي تسعى إليها، ما يدل على تأثير روسيا على مجريات الأحداث الدولية والتخوف الأميركي من عودتها كقطب منافس ونافذ، ولاسيما أن المناطق التي تطمح روسيا لبسط نفوذها عليها واستعادتها تشكل منطقة حيوية وجيوستراتيجية مهمة ألا وهي منطقة آسيا الوسطى والقوقاز وأوراسيا، والتي تشكل بحسب زبغنيو بريجنسكي رقعة الشطرنج التي تتنافس عليها القوى الدولية.

وبالعودة إلى فترة الحرب الباردة والتحول الذي شهده النظام العالمي، ظهر النظام القطبي الثنائي المرن ويتميز هذا النظام بوجود أقطاب أخرى ولكنها أقل قوة من القطبين الرئيسيين، وقد برز هذا النظام مع خروج الصين من تحالفها مع الإتحاد السوفياتي بعد أن أصبحت قوة كبرى. بالإضافة إلى بدء مرحلة جديدة من التوافق الدولي نتيجة للتعايش السلمي الذي ساد بين الكتلتين الدوليتين. كذلك عرفت هذه المرحلة الإتفاق على خفض الأسلحة التقليدية والتوجه نحو حظر الأسلحة النووية[١]. إلا أن سياسة الوفاق بين القوتين العظمتين والتي بدأت في بداية السبعينيات وما تضمنته من التوجه نحو الحد من الأسلحة الإستراتيجية والتي أدت إلى نوع من الوفاق بين الأعوام ١٩٧٢ و١٩٧٤ كانت قد انتهت مع نهاية السبعينيات. ويعزو البعض تصدع هذه السياسة إلى الغزو السوفياتي لأفغانستان[٢]. أما الفترة بين ١٩٨٥-١٩٩١ لم تكن حالة من الوفاق وإنما توافق وخضوع إدراة غورباتشوف للشروط الأميركية[٣].

يمكن القول أن تمدد إحدى القوى نحو أي من المناطق الإستراتيجية يثير المخاوف لدى القوى الأخرى، وحالة أفغانستان تعود أهميتها لوجودها في منطقة إستراتيجية مهمة أي آسيا الوسطى، وذلك لتأثير هذه المنطقة فيما يتعلق بمصادر وإمدادات الطاقة ما يؤدي بالتالي إلى توتر العلاقات بين القوى الدولية. وإن كانت هذه المنطقة تشكل أهمية إستراتيجية للإتحاد السوفياتي السابق، فقد شكلت أيضاً أهمية بالنسبة للولايات المتحدة الأميركية والتي عادت وغزت أفغانستان في العام ٢٠٠١ في تطبيقها لإستراتيجية الضربات الإستباقية. ويمكن القول أن تراجع إحدى القوى من مناطق النفوذ الإستراتيجية يسمح للقوى الأخرى بالسيطرة عليها.

---

[١] قحطان أحمد الحمداني، مرجع سابق، ص ٤١٠

[٢] السيد أمين شلبي، **من الحرب الباردة إلى البحث عن نظام دولي جديد**، ل.ط، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، ١٩٩٥، ص ٢٤

[٣] محمد وائل إسماعيل، مرجع سابق، ص ٥٨

بالنسبة للولايات المتحدة الأميركية فإن الغزو السوفياتي لأفغانستان شكل مخالفة من قبل السوفيات لمبادئ السلوك، كما اعتبرت أن الإتحاد السوفياتي يسعى إلى الحصول على مكاسب على حساب المصالح الأميركية. أما بالنسبة للإتحاد السوفياتي فقد رأى ونتيجة للتطورات الإقليمية والمحلية والدولية أن أفغانستان تشكل حزام معادي على الحدود الملاصقة للشمال المسلم في الإتحاد السوفياتي، وكذلك اعتبر الإتحاد السوفياتي أن التطورات في أفغانستان تقع ضمن مخطط أميركي– صيني ياباني لإحتوائه[١].

فبعد إنحسار التأثير البريطاني عام ١٩٤٥ كانت هناك مخاوف بريطانية وأميركية أن يصبح التدخل في أفغانستان أمراً متوطناً في الفكر السوفياتي. وبعد زيارته لأفغانستان توصل نيكيتا خروتشوف إلى إعتقاد بأن الولايات المتحدة الأميركية عازمة على إقامة قواعد عسكرية في أفغانستان بحيث تصبح الأخيرة في الفلك الأميركي، وهذا ما دفع الإتحاد السوفياتي في العام ١٩٧٩ إلى التدخل في أفغانستان[٢].

أما عن أسباب الغزو السوفياتي لأفغانستان فيعود لرغبة السوفيات بإنهاء الحركة الإسلامية في أفغانستان خوفاً من تطور هذه الحركة في الجمهوريات السوفياتية الجنوبية. وهكذا كان التمهيد السوفياتي لتبرير هذا الغزو لحماية النظام الأفغاني من أي إنقلاب ثوري إسلامي. أما الولايات المتحدة الأميركية فقد هدفت إلى جرّ السوفيات للتدخل في أفغانستان لما لذلك من تأثير سلبي على الإتحاد السوفياتي[٣].

لقد أدى الغزو السوفياتي لأفغانستان إلى توتر العلاقة بين الإتحاد السوفياتي ودول العالم الثالث، وهذا ما دفع العديد من المثقفين والسياسيين للإبتعاد عن الشيوعية والبحث عن هوية جديدة قومية أو دينية أو عرقية. فبعد أن كانت الإشتراكية قد غزت هذه الدول في الأربعينيات والخمسينيات من القرن الماضي شهدت أواخر السبعينيات وفترة الثمانينيات التحول من الإشتراكية نحو الإسلام السياسي[٤].

وفي الفترة اللاحقة ضعف الإتحاد السوفياتي وهذا الضعف يعود إلى سياسة البيرسترويكا التي دعا إليها غورباتشوف والتي كانت قد عجزت عن تحقيق أهدافها، هذا بالإضافة إلى إنحسار آفاق

---

[١] السيد أمين شلبي، مرجع سابق، ص ٢٧

[2] Rodric Braithwaite، **Afgantsy: The Russians In Afghanistan 1979-1989**, Oxford University Press, First Edition, New York, 2011, p 30

[٣] إبراهيم عبد المطلب، **الغزو الأجنبي لأفغانستان في القرون الثلاثة الأخيرة**، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني، بيروت، ٢٠٠٩، ص ١٠٦

[٤] أود آرن وستاد، **الحرب الباردة الكونية**، ترجمة مي مقلد، الطبعة الأولى، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠١٤، ص ٦٨٥

السياسة الخارجية السوفياتية في المجال الأوروبي مقابل تمدد السياسة الخارجية الأميركية في أماكن الإنحسار السوفياتي بما يعرف بسياسة الإحلال[١].

يمكن القول بأن خسارة إحدى القوى لمناطق النفوذ المهمة يؤدي إلى سيطرة القوى المنافسة على هذه المناطق وخاصة إذا ما كانت هذه المناطق تشكل منطقة حيوية وإقليمية ما يؤدي إلى إضعاف القوى الخاسرة كما حدث مع الإتحاد السوفياتي بخسارته لمناطق النفوذ السوفياتية. وهذا ما يؤشر إليه التراجع الأميركي من منطقة الشرق الأوسط حالياً وإعتماد إستراتيجيات جديدة بالتوجه نحو مناطق أخرى كآسيا الوسطى والباسيفيك، ما سمح للقوى الأخرى مع نموها الإقتصادي وتزايد قدراتها العسكرية إلى إمكانية أن تصبح هذه القوى ولاسيما روسيا والصين أقطاباً منافسة للولايات المتحدة الأميركية، ما قد يفرض تحولاً في هيكل النظام العالمي في المستقبل.

وهكذا فإن سقوط جدار برلين عام ١٩٨٩ وتحقق الوحدة الألمانية عام ١٩٩٠ وما تبعه من إنهيار الإتحاد السوفياتي بشكل رسمي عام ١٩٩١، تشكل هذه الأحداث بمجملها تحولاً في مسار العلاقات الدولية والنظام العالمي والذي إنتقل من مرحلة الثنائية القطبية إلى الأحادية القطبية بقيادة الولايات المتحدة الأميركية. وقد وفّر إنهيار الإتحاد السوفياتي الفرصة للولايات المتحدة الأميركية لتتمتع بمساحة أكبر للحركة من ذي قبل وأن تمارس تأثيرها السياسي عالمياً وإقليمياً[٢]. وبعد إنهيار الإتحاد السوفياتي تم إستبداله بكومنولث يضم جميع الجمهوريات السوفياتية باستثناء جمهوريات البلطيق هذا وقد أحدث إنهيار الإتحاد السوفياتي إضطراباً جيوبوليتيكياً هائلاً[٣]. لذلك لم تكن مرحلة الثنائية القطبية أكثر إستقراراً من التعددية، إذ أن تركز عوامل القوة بين قوتين عظمتين أدى إلى إندلاع الحروب و النزاعات في مناطق النفوذ لكل منهما.

لذلك فإن التحول الذي شهده النظام العالمي من الثنائية الصلبة نحو الثنائية المرنة قد كان بسبب تراجع قوة الإتحاد السوفياتي وظهور قوى أخرى كالصين في ذلك الوقت، ما يعني أن ما يحدث اليوم من صعود للقوى الدولية قد يؤدي إلى تحول تدريجي في النظام العالمي.

كما أن تداعي قوة الإتحاد السوفياتي المنافس للقطب الأميركي قد كان السبب الأبرز للتحول في هيكل النظام العالمي نحو الأحادية القطبية. لذلك يعزو البعض أن تراجع القوة الأميركية حالياً بالإستناد إلى عدم توافر جميع عناصر القوة ولاسيما الإقتصادية بعد الأزمة المالية العالمية في العام ٢٠٠٨ قد يمهد الطريق للقوى الأخرى لتثبيت مكانتها وإحداث تحول في طبيعة وهيكل النظام العالمي. إلا أن الولايات المتحدة الأميركية ونظراً لما تملكه من وسائل للقوة كانت قد انفردت بقيادة النظام العالمي منذ إنهيار الإتحاد السوفياتي وثبتت نفوذها في المناطق الإستراتيجية بسبب غياب

---

[١] محمد عوض الهزايمة، مرجع سابق، ص ٢٧

[٢] محمد وائل إسماعيل، مرجع سابق، ص ٤٦

[٣] زبغنيو بريجنسكي، **رقعة الشطرنج الكبرى: الأولية الأمريكية ومتطلباتها الجيوستراتيجية**، ترجمة أمل الشرقي، الطبعة الثالثة، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٢، ص ١١٦

القوى المنافسة. لذلك وللوقوف عند التحولات في الإستراتيجيات الأميركية بعد العام ٢٠٠١ لا بد من العودة إلى الإستراتيجية الأميركية مع قيام الأحادية القطبية، وكيف تمكنت الولايات المتحدة الأميركية من بسط نفوذها ورؤيتها العالمية لمعرفة كيف تمكنت مع تولي المحافظين الجدد من تطبيق إستراتيجياتها الجديدة، وما أفرزته هذه الإستراتيجيات من تأثير على هيكل النظام العالمي. ولمعرفة كيف أصبحت الولايات المتحدة الأميركية القوة العظمى والوحيدة من خلال الإستراتيجيات في سياستها الخارجية، لا بد من الوقوف على الأحداث التي مهدت لقيام نظام عالمي جديد والذي أعلن عنه جورج بوش الأب والذي كرّس الأحادية القطبية ومفاعيلها على الأحداث والتطورات الدولية.

خامساً: النظام الأحادي القطبية

بعد تراجع الإتحاد السوفياتي تحول النظام العالمي من الثنائية القطبية إلى الأحادية، حيث تم إلغاء حلف وارسو وشُنّت الحرب على العراق من قبل الولايات المتحدة الأميركية وحلفائها وبرضى الإتحاد السوفياتي، ومن ثم إنهيار الإتحاد السوفياتي إلى مجموعة من الدول المستقلة وظهور روسيا الإتحادية كوريثة له، وهكذا أصبحت الولايات المتحدة الأميركية هي القوة العظمى في العالمً إذ أعلنت عن ولادة نظام دولي جديد[١]. وبحسب بريجنسكي "شهد العقد الأخير من القرن العشرين تحولاً بنيوياً في الشؤون الدولية. فلأول مرة في التاريخ، تبرز قوة غير أوراسية ليس بصفة المتحكم الرئيسي في علاقات القوة الأوراسية فحسب إنما بصفة القوة العالمية العليا. شكل إنهزام وإنهيار الإتحاد السوفياتي الخطوة الأخيرة في الإرتقاء السريع للولايات المتحدة، تلك القوة القادمة من النصف الغربي للعالم لتصبح القوة العالمية الوحيدة والأولى"[٢].

بعد إنتهاء الحرب الباردة واندلاع أزمة الخليج الثانية عام ١٩٩٠ كان الرئيس الأميركي جورج بوش الأب قد أعلن عن قيام نظام عالمي جديد[٣]. وقد استطاعت الولايات المتحدة الأميركية من فرض نظام التفرد الأميركي وكانت قد حددت مجموعة من الأهداف للنظام العالمي الجديد نذكر منها: المحافظة على الإستقرار العالمي، إحترام سيادة كل دولة وعدم التدخل في شؤونها، نشر قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان، تسوية المشاكل العالمية العالقة[٤].

إن الوسائل التي اعتمدتها الولايات المتحدة الأميركية لتحقيق هذا المسعى قد أثارت قلق عدد من أعضاء المجتمع الدولي، ومن هذه الوسائل: التدخل العسكري في الشرق الأوسط والبلقان وآسيا

---

[١] قحطان أحمد الحمداني، مرجع سابق، ص ٤١٠

[٢] زبغنيو بريجنسكي، مرجع سابق، ص ١١

[٣] صدام مرير الجميلي، مرجع سابق، ص ٨٨،٨٩

[٤] عبد السلام جمعة زاقود، **الأبعاد الإستراتيجية للنظام العالمي الجديد (قراءة في حصاد وقائع وأحداث عقدين من الزمن ١٩٨٩-٢٠١١)**، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٣، ص ١١،١٢

الوسطى بعد إنهيار وتفكك الإتحاد السوفياتي، التحكم في السوق العالمية من خلال صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، التركيز على العولمة على اعتبار أنها من مظاهر النظام العالمي الجديد، توسيع حلف شمال الأطلسي ليشمل عضوية دول أوروبا الشرقية والوسطى[١].

ولتحديد مدى سيطرة النظرية الواقعية على النظام العالمي والعلاقات الدولية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، لا بد من التطرق إلى الإستراتيجية الأميركية ورؤيتها تجاه منطقة الشرق الأوسط على وجه الخصوص.

مع نهاية ثمانينيات القرن الماضي وفي ظل التغيرات التي عرفها النظام الدولي ركزت الإستراتيجية الأميركية على الدفاع عن المصالح الحيوية، وذلك من خلال اللجوء إلى العامل العسكري في حسم المنازعات بين الدول. إذ حاول الرئيس جورج بوش الأب أن يربط بين ذلك وبين الدعوة إلى نظام عالمي جديد حيث عبّر عن ذلك في رسالته إلى الكونغرس في ١٧ كانون الثاني عام ١٩٩١، كما أشار إلى ضرورة التوجه لتحقيق القرن الأميركي القادم[٢]. ولكن ما هي الأحداث التي مكنت الولايات المتحدة الأميركية من تطبيق إستراتيجيتها في مد نفوذها على المستوى العالمي وتحقيق مصالحها باعتبارها القوة العظمى الوحيدة؟

إن الغزو العراقي للكويت في ٢ آب عام ١٩٩٠ قد اعتبر حدثاً يتعدى نطاقه المحلي والإقليمي ويعود ذلك لعدة إعتبارات منها الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الخليج وثرواتها النفطية، بالإضافة إلى العامل الأهم في تلك الفترة والذي يتمثل بانتهاء الحرب الباردة بين القطبين ما أعطى هذا الغزو بعده الأشمل[٣].

أما الولايات المتحدة الأميركية فقد اعتبرت هذا الغزو بمثابة التحدي وقد استخدمته لتثبت قيادتها لعالم ما بعد الحرب الباردة والإعلان عن ولادة نظام عالمي جديد. فكانت أن استخدمت قوتها العسكرية بهدف إثبات أنه لا غنى عن القيادة الأميركية في عالم يتسم بالتغير وكذلك استخدمت تحالفاتها الدولية فشكلت إئتلافاً دولياً بقيادتها. إن مواجهة هذا التحدي من قبل الولايات المتحدة الأميركية بالإضافة إلى تأكيده على القيادة الأميركية قد شكل إنتقال العلاقة بين الولايات المتحدة الأميركية والإتحاد السوفياتي من حالة الصراع والتنافس إلى التعاون والمشاركة[٤].

لقد تحولت أزمة الخليج الثانية من أزمة إقليمية إلى أزمة كان أحد طرفيها قوة عظمى وهي الولايات المتحدة الأميركية. فبحسب الرؤية الأميركية كانت لهذه الأزمة أهميتها الكبرى للإستراتيجية الغربية الأميركية، إذ سعت الإدارة الأميركية لتحجيم قوة العراق من الناحية الإقتصادية والعسكرية وذلك

---

[١] عبد السلام جمعة زاقود، مرجع سابق، ص ١٢-١٤

[٢] مالك محسن العيساوي، **الحروب بالوكالة : إدارة الأزمة الدولية في الإستراتيجية الأميركية**، الطبعة الأولى، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٤، ص ١٠٧

[٣] السيد أمين شلبي، مرجع سابق، ص ١٤١

[٤] مرجع نفسه، ص ١٤٢،١٤٣

لتأكيد مكانتها العالمية. فبالإضافة إلى التهديد الذي تمثله هذه الأزمة فيما يتعلق بالإمدادات النفطية للدول الغربية فإنها وبالمفهوم الأميركي تمثل تحدياً للنظام العالمي الجديد بمفهومه الأميركي. هذا وقد شكلت الولايات المتحدة الأميركية تحالفاً دولياً يتضمن تنسيقاً سياسياً وعسكرياً مناهضاً للعراق[١].

وكان مجلس الأمن وبمساع أميركية قد اتخذ خلال أربعة أشهر إثني عشر قراراً يُدين العراق ويطلب إنسحابه من الكويت وجميع هذه القرارات كانت قد اتخذت تحت الفصل السابع من الميثاق[٢]. إلا أن الأمور قد جرت أثناء الحرب وبعدها على نحو يخالف الميثاق، ذلك أن مجلس الأمن قد منح العراق مهلة للإنسحاب أو يضطر إلى اللجوء إلى التدخل بواسطة الدول الحليفة والمتعاونة في حال رفضه[٣].

وكذلك الأمر فقد تدخلت الولايات المتحدة الأميركية في أزمة كوسوفو مع نهاية العام ١٩٩٨، هذا التدخل العسكري في الأزمة هو أمر بالغ الأهمية، إذ لم تكن حالة التدخل الأولى بعد إنتهاء الحرب الباردة بحيث تمت إدارة الأزمة وفقاً للرؤية الأميركية، كما جاء التدخل العسكري بدون تفويض من قبل مجلس الأمن ما يشكل سابقة جديدة في العلاقات الدولية. فالولايات المتحدة الأميركية كانت قد استخدمت العمل العسكري من خلال حلف شمال الأطلسي وليس من خلال تفويض من مجلس الأمن وهذا ما يؤكد الإنفراد والهيمنة الأميركية على الساحة الدولية[٤].

تدل هذه الأحداث على إعتماد الولايات المتحدة الأميركية على القوة الصلبة في تنفيذ وتأكيد رؤيتها وفي قيادتها للنظام العالمي باعتبارها قوة عالمية تؤثر في الأطراف الأخرى. وبغياب أي قوة عظمى أخرى تمكنت الولايات المتحدة الأميركية من تأكيد نفوذها على الساحة الدولية، ما مكنها فيما بعد من تطبيق إستراتيجياتها لإستخدام القوة في المناطق ذات الأهمية الإستراتيجية.

أما بالنسبة لأهداف الإستراتيجية الأميركية فيما يتعلق بأزمة كوسوفو، فقد سعت إلى تأكيد دور الولايات المتحدة الأميركية في قيادة حلف شمال الأطلسي وإعادة ترتيب أوضاع البلقان والتمهيد لتوسيع حلف شمال الأطلسي إلى هذه المنطقة وذلك بهدف إحتواء روسيا. سعت الولايات المتحدة الأميركية للسيطرة العالمية كما ظهر منذ انتهاء الحرب الباردة ولاسيما منذ أزمة الخليج الثانية عام ١٩٩١ ولاحقا أزمة كوسوفو لتثبت هذه الأزمات التطور في القيادة العالمية للنظام العالمي الجديد[٥]. وهكذا باتت الولايات المتحدة الأميركية القوة العظمى الوحيدة وأصبحت تتعامل مع قوتها العسكرية

---

[١] مالك محسن العيساوي، مرجع سابق، ص ٨٦

[٢] حسين ضاهر، **مدخل إلى دراسة العلاقات الدولية**، الطبعة الثانية، دار المواسم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠١٢، ص ١٣٦

[٣] خليل حسين، **التنظيم الدولي النظرية العامة والمنظمات العالمية: البرامج والوكالات المتخصصة**، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني، بيروت، ٢٠١٠، ص ٤١٦

[٤] مالك محسن العيساوي، مرجع سابق، ص ٩٢

[٥] مالك محسن العيساوي، مرجع سابق، ص ٩٣

كأحد خياراتها الإستراتيجية الهامة، فهي تسعى عن طريق زيادة عنصر قوتها الذاتية بعناصر مضافة أو من خلال إضعاف القوى الأخرى حتى لا تتمكن من منافستها على الزعامة العالمية إلى ضمان تفردها العالمي[1].

[1] خضر عباس عطوان، مرجع سابق، ص ٥٩

خلاصة المبحث الأول:

نخلص إلى القول من خلال ما تقدم وفيما يتعلق بالتمييز بين النظام الدولي والنظام العالمي والذي نحن بصدد رصد التغيرات التي طرأت عليه منذ العام ٢٠٠١ وحتى العام ٢٠١٧، بأن النظام الدولي والذي يمثّل العلاقات بين الدول في إطار القواعد والقوانين الضابطة للسلوك الدولي قد يشكل إطاراً ضيقاً في تفسير النظام السائد والذي يؤثر ويتأثر بالعلاقات بين الدول. وذلك باعتبار أن مفهوم النظام العالمي يندرج ضمن مدلول أشمل وإطار أوسع فيما يتعلق بالعلاقات بين الدول في مختلف المجالات السياسية والإقتصادية والعسكرية، وأيضاً علاقات الوحدات الفاعلة في هذا النظام من غير الدول. بالإضافة إلى ما يعنيه مدلول النظام العالمي من وجود أطراف عالمية قادرة على التأثير في الأطراف الأخرى، وهذا ما رصدناه في حالات التعددية والثنائية والأحادية القطبية من خلال القوى الدولية، ولاسيما في مرحلة الثنائية حيث كانت الأطراف العالمية أي الولايات المتحدة الأميركية والإتحاد السوفياتي يملكان تأثيراً على المستوى العالمي وما أنتجه هذا التأثير على العلاقات الواسعة على المستوى الدولي والنطاق الأضيق على مستوى علاقات الإنتاج السائدة والعلاقات الإجتماعية والإقتصادية. لذلك فإننا في هذه الدراسة قد حددنا استخدام مفهوم النظام العالمي وليس النظام الدولي نظراً لشموليته لمختلف العلاقات سواء بين الدول أو بين الدول وغيرها من الفواعل.

ولمعرفة التحولات التي طرأت على النظام العالمي خلال الفترة المحددة بالدراسة كان لا بد من التطرق إلى الأحداث التاريخية، وتأثير هيكل النظام العالمي سواء في شكله التعددي أو الثنائي أو الأحادي على طبيعة العلاقات بين الدول ومدى تأثير ذلك على الإستقرار الدولي، لنخلص إلى القول أن توزيع القوة سواء بين القوى المتعددة أو بين قوتين أو تركزها بيد قوة واحدة يؤدي في مختلف الحالات إلى نشوب التوترات والنزاعات ولاسيما مع ميل الدول إلى اكتساب مزيد من القوة والتوجه نحو مد نفوذها في المناطق الإستراتيجية. وتدل الأحداث المتلاحقة بأن تداعي القوة لدى إحدى القوى واكتسابها من قبل قوى أخرى يؤدي إلى تغيير في ميزان القوى وإلى ظهور تحول في النظام العالمي كما حدث عند إنتقال مراكز القوة من القارة الأوروبية نحو الولايات المتحدة الأميركية والإتحاد السوفياتي وما فرضه من نظام ثنائي القطبية. كما تدل هذه الأحداث أن تداعي القوة الإقتصادية يؤدي إلى إنحسار مناطق النفوذ للقوة الدولية كما حدث للإتحاد السوفياتي، ما مهد للولايات المتحدة الأميركية بتركيز عوامل القوة وبقائها كقوة عظمى وهو ما فرض التحول في النظام العالمي نحو الأحادية القطبية. نلاحظ أن هذه الثوابت فيما يتعلق بتوزيع القوى وإن اختلفت هذه القوى خلال المراحل التاريخية يؤدي إلى تحول في النظام العالمي.

كذلك نجد أن القوة هي العامل الأساسي المتحكم في العلاقات الدولية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، ما يدلل على إستمرار سيطرة المدرسة الواقعية على العلاقات الدولية خلال فترة الأحادية القطبية. وقد استمرت الولايات المتحدة الأميركية في قيادة النظام العالمي من دون وجود أي قوى منافسة لحجم القوة الأميركية. ومع غياب المنافس الأساسي للولايات المتحدة الأميركية ولاسيما بعد إنهيار الإتحاد السوفياتي فقد توجهت المخاوف الأميركية باتجاه مغاير للشيوعية التي كانت سائدة خلال فترة الحرب الباردة وذلك مع صعود الإسلام السياسي وظهور تنظيم القاعدة بعد الغزو السوفياتي لأفغانستان ووصول حركة طالبان إلى السلطة في أفغانستان. وفي هذا الصدد يقول أشوك أجاروك الخبير في السياسة الأميركية في جامعة جواهر لال نهرو في نيودلهي "أن الخوف من خطر إسلامي هو الذي يتحكم اساساً بالسياسات الدولية للولايات المتحدة"[١]. وفي العام ٢٠٠١ كان لأحداث الحادي عشر من أيلول الأثر البارز على الإستراتيجية الأميركية وهذا ما سنتطرق إليه في المبحث الثاني.

[١] إبراهيم عبد المطلب، مرجع سابق، ص ١٧٤

المبحث الثاني: مسار الإستراتيجية الأميركية بعد أحداث ١١ أيلول

لقد شكلت أحداث الحادي عشر من أيلول عام ٢٠٠١ تحولاً مفصلياً في تاريخ العلاقات الدولية. لقد شهد العالم منذ ذلك التاريخ العديد من الأحداث والتي تركت آثاراً بارزة على الصعيد العالمي. إذ تحول النظام العالمي نحو الأحادية القطبية بعد إنتهاء الحرب الباردة وما يعنيه ذلك من تفرّد الولايات المتحدة الأميركية باعتبارها القوة العظمى والوحيدة، فقد كان النظام العالمي في تلك المرحلة التاريخية أحادياً وهذا ما تشير إليه الأحداث التي شهدتها الساحة الدولية. ومن الآثار التي أنتجتها تلك الأحداث التحول في السياسة الدفاعية الأميركية من الإحتواء الذي اعتمدته خلال فترة الحرب الباردة إلى مفهوم الهجوم الوقائي، كما أعلنت الولايات المتحدة الأميركية قيادتها للحملة العالمية لمكافحة الإرهاب وقسّمت دول العالم إلى محورين أحدهما أطلقت عليه إسم دول محور الشر. وفي إطار هذه الحملة شنت الولايات المتحدة الأميركية الحرب على أفغانستان في العام ٢٠٠١ للقضاء على تنظيم القاعدة المسؤول عن أحداث ١١ أيلول. ولاحقاً قامت الولايات المتحدة الأميركية بشن حربها الإستباقية على العراق عام ٢٠٠٣ بعد إتهام العراق بامتلاك أسلحة الدمار الشامل. لقد تغيرت الإستراتيجية الأميركية بعد أحداث ١١ أيلول، إلا أن السمة الغالبة تكمن في استخدام القوة العسكرية لتحقيق الأهداف الأميركية ما يعني هيمنة المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية. فكانت وثيقة الأمن القومي للعام ٢٠٠٢ وتبعتها وثيقة عام ٢٠٠٦ والتي لم تختلف فيما بينها بشكل جذري. أما في العام ٢٠٠٩ ومع وصول الرئيس باراك أوباما إلى سدة الرئاسة الأميركية، عرفت الإستراتيجية الأميركية تحولاً جذرياً وذلك بالتحول نحو إستخدام القوة الذكية[١] بدلاً من القوة الصلبة[٢]، وما تلا ذلك من الإنسحاب الأميركي من أفغانستان والعراق عام ٢٠١١ وتوجه الإهتمام الأميركي نحو آسيا–الباسيفيك.

لذلك سوف نتطرق في الفقرة الأولى من هذا المبحث إلى الإستراتيجية الأميركية بعد أحداث الحادي عشر من أيلول ولاسيما فيما يتعلق بالحرب الأميركية على أفغانستان والعراق. أما في الفقرة الثانية فسوف نتناول التبدلات التي عرفتها الإستراتيجية الأميركية ولاسيما بعد العام ٢٠٠٨ .

[١] القوة الذكية هي نتاج الدمج بين القوة الناعمة والقوة العسكرية
[٢] القوة الصلبة هي القوة العسكرية

الفقرة الأولى: الإستراتيجية الأميركية بعد أحداث ١١ أيلول

بعد أحداث الحادي عشر من أيلول عام ٢٠٠١ تصاعدت حدة العداء للإسلام في الغرب وفي الولايات المتحدة الأميركية. في ظل هذه الظروف تزايد الإهتمام بنظرية صاموئيل هنتنغتون (صاحب كتاب صدام الحضارات) والذي اعتبر أنه مع نهاية الحرب الباردة وزوال نظام الثنائية القطبية سيكون هناك نظاماً عالمياً جديداً وأن أطراف هذا العالم تنتمي إلى حضارات مختلفة وأن الصدام بينها سيكون حتمياً. كما يُقسّم العالم إلى حضارات غربية وأخرى غير غربية، ويحصر المواجهة بالناحية الحضارية والدينية وبهذا المفهوم يُقسّم العالم إيديولوجياً مرة أخرى بحسب الإنتماء الحضاري والديني[١]. إلا أن هذا التقسيم على أساس ديني وحضاري كان له تأثير سلبي وتداعيات على العلاقات بين الدول[٢].

وكذلك نجد نظرية نهاية التاريخ لفوكوياما والذي اعتبر أنه مع إنهيار الشيوعية فإن النظام العالمي سيتشكل من خلال قوتين هما الديمقراطية الليبرالية وإقتصاد السوق، وبأن السلام العالمي سينتشر بانتشار الديمقراطية وإقتصاد السوق والحداثة الغربية، غير أن أحداث ١١ أيلول أثبتت أن التاريخ لم ينته بسيطرة هذه المفاهيم[٣].

وقبل الحديث عن الإستراتيجية الأميركية بعد أحداث ١١ أيلول لا بد من الإشارة إلى إستراتيجية الولايات المتحدة الأميركية في أعقاب إنتهاء الحرب الباردة وذلك للوقوف على التحولات التي عرفتها هذه الإستراتيجية فيما بعد.

أولاً: أساس الإستراتيجية الأميركية بعد انتهاء الحرب الباردة ووصول المحافظين الجدد

مع صعود الولايات المتحدة الأميركية إلى قمة النظام العالمي بعد إنهيار الإتحاد السوفياتي كان هناك إختلاف بين مخططي السياسة الأميركية. إذ يرى الإتجاه الأول بأن تمارس الولايات المتحدة الأميركية دوراً إمبراطورياً عالمياً وذلك من خلال قيادة العالم ونشر الديمقراطية والقيم الأميركية. أما الإتجاه الثاني فإنه يدعو أن تمارس الولايات المتحدة الأميركية دوراً إنفرادياً وذلك فقط لتحقيق المصالح الأميركية في العالم. ومع وصول إدارة جورج بوش الإبن إلى الحكم في يناير عام ٢٠٠١ حُسم التنازع لمصلحة الإنفرادية. هذا بالإضافة إلى رؤية أميركية تتمحور حول إستئناف الحرب

---

[١] يفجيني بريماكوف، **العالم بعد ١١ سبتمبر وغزو العراق**، ترجمة عبدالله حسن، الطبعة الأولى، مكتبة العبيكان، الرياض، ٢٠٠٤، ص ٣٣-٣٤

[٢] مرجع نفسه، ص ٣٨

[٣] إكرام لمعي وآخرون، **الإمبراطورية الأميركية**، الجزء الثالث، الطبعة الأولى، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، ٢٠٠٢، ص ١٠

الباردة ضد كل من روسيا والصين مقابل إبقاء أوروبا واليابان تحت المظلة الدفاعية الأميركية بالإضافة إلى الإعتماد على مبادرة الدرع الإستراتيجي لحماية الأمن القومي الأميركي[١].

الإستراتيجيات قبل العام ٢٠٠١

لقد سعت الولايات المتحدة الأميركية إلى تكريس نظام الأحادية القطبية بعد إنهيار الإتحاد السوفياتي وإنتهاء الحرب الباردة وذلك لتكريس سيطرتها العالمية من خلال قطع الطريق على القوى الصاعدة ولاسيما الصين وروسيا. ولتحقيق ذلك فقد استخدمت الولايات المتحدة الأميركية في إستراتيجيتها أولاً **الحرب الوقائية** وثانياً **إعتمدت إستراتيجية الإحتواء ضد روسيا والصين** وذلك حتى لا تتعاظم قوة أي منهما بما يؤثر على موازين القوى[٢].

كذلك بعد الحرب الباردة شكلت منطقة الشرق الأوسط جزءاً كبيراً من السياسة الأميركية، إذ تمثل مكانة الشرق الأوسط الإستراتيجية بالنسبة للولايات المتحدة الأميركية نقطة مهمة وذلك لصياغة الإستراتيجيات الأميركية بحيث تمثل هذه المنطقة في الفكر الإستراتيجي الأميركي أهمية كبرى بحيث يصنفها البعض باعتبارها تمثل قلب العالم، وبالتالي ووفقاً لنظرية ماكندر فإن من يسيطر على قلب العالم يسيطر على بقية أجزاء العالم[٣]. ووفقاً للإستراتيجية الأميركية تُعد منطقة الشرق الأوسط بمثابة الإمتداد الخارجي للمصالح الأميركية كما وأنها وفقاً للرؤية الأميركية فإن هذه المنطقة ترتبط بأمنها القومي[٤]. لذلك فإن الولايات المتحدة الأميركية تدرك الأهمية الخاصة التي تحتلها هذه المنطقة بالنسبة لها في سبيل تعزيز مكانتها على المستوى العالمي والإبقاء على الهيمنة الكونية[٥]. وتمثل منطقة الشرق الأوسط عمقاً إستراتيجياً حيوياً للولايات المتحدة الأميركية نظراً لما تحتويه من موارد ومخزونات نفطية، ناهيك عن موقع المنطقة الإستراتيجي والذي يؤثر على هيمنتها العالمية[٦]. وكانت قد حددت الولايات المتحدة الأميركية هدفين رئيسيين لها في المنطقة: أولاً **ضمان أمن "إسرائيل" وسلامتها والإبقاء على تفوقها الإستراتيجي على دول المنطقة.** ثانياً

---

[١] إكرام لمعي وآخرون، مرجع سابق، ص ٩

[٢] صدام مرير الجميلي، مرجع سابق، ص ٢٦٢

[٣] علي بشار بكر أغوان، **الفوضى الخلاقة: العصف الرمزي لحرائق الشرق الأوسط**، الطبعة الأولى، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، بيروت، ٢٠١٣، ص ٢٥٧

[٤] حلمي الخطابي، **الرؤية الأميركية للغزو العسكري للعراق: قراءة في مستقبل الإحتلال**، الطبعة الأولى، دار الأحمدي، الرياض للنشر، ٢٠٠٤، ص ٢٥

[٥] منال فوزي وعبد العزيز العليان، **دور مؤسسة الرئاسة في صنع وتنفيذ سياسة الولايات المتحدة الأميركية في الشرق الأوسط**، الطبعة الأولى، مؤسسة عبد الحميد شومان، عمان، ٢٠٠٨، ص ١٨

[٦] علي بشار بكر أغوان، مرجع سابق، ص ٢٧٢

السيطرة بشكل مباشر على منابع النفط ومصادر الطاقة في المنطقة بالإضافة إلى خطوط نقلها إلى أوروبا وأمريكا[١].

كما تبنت الولايات المتحدة الأميركية خلال تسعينيات القرن الماضي **إستراتيجية الإحتواء المزدوج والعزلة ضد النظامين في العراق وإيران.** وكانت قد استخدمت القوة العسكرية ضد العراق في الأعوام ١٩٩٣و١٩٩٤و١٩٩٨. فقد كانت الولايات المتحدة الأميركية بعد حرب الخليج عام ١٩٩١ تعتمد على سياسة الإحتواء القوي للعراق من خلال فرض عقوبات واللجوء إلى القوة بين الحين والآخر ولم تسعى إلى الإطاحة بالنظام العراقي فوراً. أما بالنسبة لإيران فقد اعتمدت الولايات المتحدة الأميركية سياسة الإحتواء النشيط وذلك بفرض عقوبات أحادية الجانب من قبلها والطلب من حلفائها أي أوروبا واليابان بعدم التعامل مع إيران[٢].

نجد أن مفاعيل الحرب الباردة مازالت مؤثرة في الإستراتيجيات التي اعتمدتها الولايات المتحدة الأميركية خلال الفترة التي أعقبت إنتهاء هذه الحرب. فقد استمرت الولايات المتحدة الأميركية في تطبيق إستراتيجية الإحتواء وذلك في إطار منع ظهور أي منافسة دولية لتحقيق المشروع الأميركي ببناء نظام عالمي جديد بقيادة أميركية. كما أن القوة مازالت مسيطرة على نهج هذه الإستراتيجيات، ما يدلل على إستمرار سيطرة المدرسة الواقعية على مسار العلاقات الدولية وعلى النظام العالمي السائد في هذه الفترة.

إن الولايات المتحدة الأميركية من خلال إعتمادها لإستراتيجية الإحتواء ضد روسيا والصين فقد كانت تسعى إلى منع ظهور أي قوى منافسة لها على الساحة الدولية، وحتى لا يكون للقوة الأميركية أي منافس على الصعيد العالمي. أما فيما يتعلق بإحتواء إيران والعراق وإستخدام القوة العسكرية ضد العراق فقد سعت من خلال ذلك إلى منع ظهور أي قوة إقليمية في المنطقة من شأنها أن تهدد المصالح الأميركية.

ومنذ تولي جورج بوش وفريق المحافظين الجدد الحكم في الولايات المتحدة الأميركية كانت أهم ملامح السياسة الأميركية خلال هذا العهد تتمثل بالإعتماد على القوة العسكرية والتهديد بإستخدامها. وتقوم هذه السياسة على قراءة عامة للوضع الدولي مفادها أن الولايات المتحدة الأميركية باعتبارها القوة العظمى عليها أن تعيد تأسيس الوضع الدولي بما يتلاءم مع حجمها ومصالحها ودون إشراك الآخرين أو التعاون معهم[٣].

---

[١] مجموعة مؤلفين (أحمد سعيد نوفل وآخرون)، **التداعيات الجيوستراتيجية للثورات العربية**، الطبعة الأولى، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ٢٠١٦، ص ٣٠٠

[٢] خالد محسن جابر اليعقوبي، **السياسة الأميركية تجاه العراق وإنعكاساتها الإقليمية والدولية بعد نيسان ٢٠٠٣**، الطبعة الأولى، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠١٣، ص ١٦٠-١٧٠

[٣] رفيق عبد السلام، **الولايات المتحدة الأميركية بين القوة الصلبة والقوة الناعمة**، الطبعة الرابعة، مركز صناعة الفكر للدراسات والأبحاث، بيروت، ٢٠١٥، ص ٧٨

لذلك ومع بداية هذه المرحلة الجديدة وضعت الولايات المتحدة الأميركية إستراتيجيات تتلاءم مع الإبقاء على مكانتها كقوة عظمى ومنفردة في قيادة النظام العالمي.

الإستراتيجيات بعد العام ٢٠٠١

لقد كان أمام الإدارة الأميركية الجديدة التي جاءت في العام ٢٠٠١ ثلاثة خيارات إستراتيجية: "إما التعاون مع القوى الدولية ضمن مفهوم التعددية القطبية، وإما إعتماد سياسة كلاسيكية قائمة على توازن القوى، وإما إعتماد إستراتيجية القطب الواحد على قاعدة التفوق والهيمنة. واختار الرئيس بوش الخيار الثالث كعقيدة ومبدأ لإدارته سياسياً وإستراتيجياً. وقد استقر بداية الحكم في الإدراة الأميركية الجديدة على **ثلاثة مبادئ تقوم على ممارسة القوة العسكرية، التحرك بشكل منفرد والترويج للقيم الأميركية**"[١].

فالموقف الإستراتيجي الأميركي مع وصول الإدارة الجديدة إلى الحكم كان يتمحور حول أمرين:

أولاً: **رؤية فكرية لعمل الإدارة الأميركية نحو أمريكا والعالم** والتي تتضمن عناصر مختلفة منها السيادة الأميركية على العالم في مختلف المجالات، وتحقيق المصلحة القومية الأميركية وبأن النموذج الأميركي يجب أن يحتذى به. بالإضافة إلى تطبيق مبدأ الخيار صفر في العلاقات الدولية وتقسيم العالم إلى مجالات حيوية هي الصين وروسيا وثروات آسيا ودور أوروبا.

ثانياً: محاور تنفيذ هذه الرؤية إذ ستتحرك الولايات المتحدة الأميركية في **المحور الثقافي-الحضاري الديني** واعتبار النموذج الأميركي لا بد من الإقتداء به, **المحور الجغرافي-السياسي** من حيث السيطرة على الثروات والموارد في العالم كالسيطرة على منطقة أوراسيا بحسب بريجنسكي والتأكيد على منع المنافسة من قبل قوى أخرى كالصين وروسيا والإتحاد الأوروبي. بالإضافة إلى إستخدام القوة كأحد الوسائل لتنفيذ الرؤية[٢].

وفي إطار التفرد والهيمنة الأميركية على النظام العالمي كتب جورج بوش في مذكراته "إن علينا ببساطة أن نقود الآخرين ... وأن نضمن التنبؤ بالمستقبل، وأن نكفل الإستقرار في العلاقات الدولية، ذلك لأننا الدولة الوحيدة التي تمتلك الموارد الضرورية والسمعة ... وإذا لم تقم الولايات المتحدة الأميركية بقيادة الآخرين، فلن تكون هناك زعامة في هذا العالم"[٣].

---

[١] سمير مرقس، **الإمبراطورية الأميركية ثلاثية الثروة الدين القوة من الحرب الأهلية إلى ما بعد ١١ سبتمبر**، الطبعة الاولى، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، ٢٠٠٣، ص ١١٥-١١٦

[٢] مرجع نفسه، ص ١١٨،١١٧

[٣] أناتولي أوتكين، **الإستراتيجية الأميركية للقرن الحادي والعشرين**، ترجمة أنور محمد إبراهيم ومحمد نصر الدين الجبالي، الطبعة الأولى، المشروع القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠٠٣، ص ٢٤

نستخلص من خلال ما تقدم من إستراتيجيات مع وصول الإدارة الجديدة إلى العزم نحو الإستمرار بقيادة العالم بشكل منفرد، والإبقاء على إستخدام القوة الصلبة في إطار تنفيذ الإستراتيجيات وبالتالي تحقيق المصالح. وقد تبلورت الأحادية القطبية بشكل أكثر وضوحاً من خلال هذه الإستراتيجيات التي صاغها الفكر الإستراتيجي الأميركي للإبقاء على مكانة الولايات المتحدة الأميركية القوة العظمى الوحيدة على رأس هذا النظام. ويمكن إعتبار هذه الإستراتيجيات بمثابة التأكيد على الإبقاء على النظام العالمي بحالته الأحادية، وقد أدت أحداث ١١ أيلول إلى تطبيق هذه الإستراتيجيات وبلورتها.

ثانياً: الإطار العام المحدد للإستراتيجية الأميركية

في ١١ أيلول عام ٢٠٠١ ضربت طائرتان مركز التجارة العالمي في نيويورك ثم طائرة ثالثة ضربت البنتاغون أي وزارة الدفاع في الولايات المتحدة الأميركية[١]. وتعتبر هجمات الحادي عشر من أيلول حادثاً تاريخياً وقد كان لهذه الهجمات الأثر البارز على الصعيد الأميركي ولاسيما على صعيد الأمن القومي الأميركي. إذ كانت هذه العقيدة تقوم في العقود الماضية على تصورات مفادها "تهديدات إستراتيجية" من قبل عدو خارجي سواء كان دولة أو مجموعة من الدول ويمكن الرد عليها في حالة نشوب العداء. أما بعد هذه الهجمات فقد تغيرت الرؤى والتصورات الأميركية بأن التهديدات الإستراتيجية قد تكون من قبل أفراد أو مجموعات وهو ما يؤدي إلى تغيير في الفكر الإستراتيجي الأميركي[٢].

وفي الرؤية الأميركية لقد أدت هذه الهجمات إلى توسيع مفهوم التهديد ليشمل أيضاً دولاً معادية للولايات المتحدة الأميركية والتي كانت تنتج أو عازمة على إنتاج أسلحة غير تقليدية. لذلك فقد كان العراق يشكل تهديداً مستقبلياً على اعتبار أن لنظام صدام حسين النية في إنتاج الأسلحة الغير تقليدية والتي تهدد الولايات المتحدة الأمريكية. من هنا ومن خلال هذا التصنيف الأميركي للعراق فقد أصبح إستخدام القوة الوقائية قابلاً للتطبيق[٣].

وقد ردت إدارة بوش على هذه الأحداث بسياست جديدة. أولاً **فقد أنشأت وكالة فيدرالية جديدة وهي وزارة الأمن الوطني.** ثانياً **غزت أفغانستان وأطاحت بنظام حكم طالبان الذي آوى القاعدة.** ثالثاً **أُعلن عن إستراتيجية جديدة للعمل الإستباقي وهي عقيدة الحرب الوقائية بدلاً من سياسة**

---

[١] إكرام لمعي وآخرون، مرجع سابق، ص ٢٣١

[٢] خليل حسين، **النظام العالمي الجديد و المتغيرات الدولية**، مرجع سابق، ص ٤٠٣،٤٠٢

[3] Steven Wright, **The United States and Persian Gulf Security**, First Edition, Ithaca Press, UK, 2007, p 167

الردع والإحتواء التي كانت سائدة خلال الحرب الباردة. رابعاً **غزت وأطاحت نظام حكم صدام حسين في العراق على أساس أنه كان يمتلك أو يخطط لإمتلاك أسلحة الدمار الشامل**[١].

لذلك ومع وصول الرئيس جورج بوش إلى رئاسة الولايات المتحدة الأميركية ووصول تيار المحافظين الجدد وبعد أحداث ١١ أيلول تمكن هذا التيار من تأكيد مفاهيمه والتركيز على العراق في إطار مكافحة الإرهاب. ففي ١٤ أيلول من العام ٢٠٠١ أعلن الرئيس جورج بوش بأن مسؤوليتهم التاريخية واضحة وذلك بالرد على هذه الهجمات وتخليص العالم من الشر. فمثلما صاغ رونالد ريغان مفهوم "إمبراطورية الشر" صاغ جورج بوش مفهوم "محور الشر" في تقديمه لرؤيته الخارجية والدفاعية[٢]. وكان العديد من أعضاء الإدارة يميلون إلى إعتبار القوة ولاسيما القوة العسكرية باعتبارها العنصر الأساسي للأمن الأميركي في مقابل رفض التركيز التقليدي على الردع والإحتواء والتعددية والإتفاقات الدولية. إن وجهة النظر هذه تركز وبشكل أساسي على الإلتزام بالمحافظة على عالم أحادي القطبية والعمل الإنفرادي[٣].

يعتبر هذا بمثابة التحول في الرؤية الأميركية من خلال التخلي عن إستراتيجيات الردع والإحتواء وانتهاء مفاعيل الحرب الباردة وتأثيراتها على الفكر الإستراتيجي الأميركي، ما يُنذر ببداية حقبة جديدة من الإستراتيجيات الأميركية إنطلاقاً من منظور أميركي مفاده عالم أحادي القطبية خالٍ من المنافسة. وقد أصبحت القوة العسكرية هي العامل الأساسي في صياغة الإستراتيجيات والعامل المسيطر في تحقيق الاهداف والمصالح وهكذا أصبحت الإستراتيجيات أكثر عسكرية.

هكذا وقد أصبحت المؤسسة العسكرية الأميركية في واجهة المشهد الأميركي، وكان رامسفيلد قد أشار إلى ضرورة الأخذ بإستراتيجية جديدة تختلف عن تلك في حقبة الحرب الباردة والتي كانت تسمى "إستراتيجية موقعين حربيين كبيرين" أي "Two Major–Theatre War" والتي تمكن القوة العسكرية الأميركية من خوض حربين في موقعين مختلفين. غير أن رامسفيلد قد أعلن عن تجاوز المؤسسة العسكرية لهذه الإستراتيجية التي لا تفي بمواجهة التحدي في القرن الجديد. وهكذا تم تحويل الإستراتيجية العسكرية **من مواجهة الخطر** Threat–Based **إلى إستراتيجية تعتمد شحذ القدرات** Capabilities–Based بمختلف الطرق وفي جميع الإتجاهات ودون إنتظار الخطر. ويتم ذلك من خلال توفير الردع في أربعة مسارح عمليات في الوقت ذاته Deterrence in

---

[١] فرانسيس فوكوياما، **أمريكا على مفترق طرق (ما بعد المحافظين الجدد)**، ترجمة محمد محمود التوبة، الطبعة الأولى، مكتبة العبيكان، الرياض، ٢٠٠٧، ص ١٧،١٨

[2] Gary Hart, **The Fourth Power: A Grand Strategy for The United States in The Twenty First Century**, Oxford University Press, New York, 2004, p 113

[3] Jerel A.Rosati and James M.Scott, **The politics of United States Foreign Policy**, Fifth Edition, Wadsworth Cengage Learning, USA, p 35

Critical Theatre ومساندة الردع بالقدرة اللازمة. كما تم إقرار إمكانية تنفيذ هجوم شامل ضد عدو محدد بما يتضمنه هذا الخيار من إحتلال عاصمة العدو وتغيير نظامه الحاكم[١].

وفي إطار هذه الرؤية كان رامسفيلد قد حدد إستراتيجية بإسم الخطوات الست A six–Step Strategy **وتتضمن حماية الولايات المتحدة الأميركية وقواعدها عبر البحار، وضمان تأمين القوة الأميركية في مواقع العمليات البعيدة، وحرمان أعداء الولايات المتحدة الأميركية من الملجأ، بالإضافة إلى حماية شبكة المعلومات من أي هجوم، وربط القوة الأميركية في العمليات الحربية ببعضها من خلال إستخدام تكنولوجيا المعلومات، والسيطرة الغير مقيدة على الفضاء وحماية القدرات الفضائية الأميركية من أي هجوم**[٢].

ويمكن الإطلاع على أفكار بعض رواد الفكر الأميركي فيما يتعلق بهيمنة مفهوم القوة خلال هذه الحقبة الجديدة التي فرضتها المتغيرات الدولية. وفي هذا الصدد يمكن أن نذكر ما حدده أحد المفكرين الأميركيين بما أسماه متطلبات النظام العالمي:

يحدد فرانسيس فوكوياما متطلبات الواقعية للنظام العالمي بعد أحداث١١ أيلول بأمرين يعتبر أنهما غير متوافقين بطريقة مشتركة وهما القوة والشرعية. إذ يرى ضرورة إستخدام القوة في وجه التهديدات من قبل الدول المارقة وأيضاً الفاعلين الجدد من غير الدول والذين قد يستخدموا أسلحة الدمار الشامل. ويؤكد أن القوة يجب أن تكون قادرة على الإنتشار بشكل سريع وحاسم وأن إستخدامها قد يشكل خرقاً للسيادة القومية وقد يتطلب الإستباق في بعض الحالات[٣].

وهكذا في عهد إدارة جورج بوش الإبن لقد تم التخلي عن إستراتيجية الردع والإحتواء، إذ رأت إدارة بوش بأن هذه الأستراتيجية تمنع تبني الديمقراطية الليبرالية على نطاق واسع. بالإضافة إلى ذلك فإن فريق السياسة الخارجية من المحافظين الجدد في إدارة بوش يعتبر أن غياب الديمقراطية هو السبب في انتشار الإرهاب. كما رأى فريق المحافظين الجدد بأن الإستقرار في المنطقة يعتمد على إنتشار الديمقراطية الليبرالية ذلك لأن العلاقات السلمية هي الأساس في الديمقراطيات الليبرالية. وبالإستناد إلى هذا المبدأ المحافظ الجديد وقبوله فإن ضمان أمن الخليج الفارسي والتصدي للإرهاب يمكن تحقيقه من خلال إنتشار الديمقراطية الليبرالية في الشرق الأوسط[٤].

إن هذه الطروحات حول الإستراتيجيات الأميركية في الحقبة الجديدة ولاسيما بعد أحداث ١١ أيلول قد جاءت في وثيقة الأمن القومي الأميركي للعام ٢٠٠٢ والتي لا بد من الإطلاع على مضمونها لمعرفة التحولات التي طرأت على الفكر الأميركي في صياغة الإستراتيجيات بناء لكل مرحلة.

---

[١] سمير مرقس، مرجع سابق، ص ١١٩

[٢] مرجع نفسه، ص ١١٩،١٢٠

[٣] فرانسيس فوكوياما، مرجع سابق، ص ٢٤٧

[4] Steven Wright, **The United States and Persian Gulf Security**, opsit, p 167

وثيقة الأمن القومي الأميركي عام ٢٠٠٢

لقد كان جورج بوش منتقداً وبشدة لأسلوب كلينتون في معالجة القضايا الدولية. ولم يعترف جورج بوش ومستشاروه بأن النهج الذي سار عليه كلينتون هو نفسه الذي كان ينتهجه كل رئيس أميركي منذ عهد جيرالد فورد إلى رونالد ريغان ثم جورج بوش الأب، بل إنه قد كان نفس المسار الذي إنتهجه جورج بوش قبل أحداث الحادي عشر من أيلول. غير أن الرئيس جورج بوش كان أن غير من نهجه بعد هجمات ١١ أيلول معلناً الحرب على الإرهاب ومطالباً العالم بتحديد موقفه "إما معنا أو ضدنا"[١].

إن الإدارة الأميركية في عهد بوش قد أحدثت تغييراً جذرياً في أسس وتوجهات السياسة الخارجية الأميركية والتي اعتمدتها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية فانتقلت من مبدأ الإحتواء (containment) والردع (deterrence) إلى الإعتماد على العمل العسكري لمواجهة العدو المحتمل والقيام بذلك بإنفراد. وهذه السياسة الأميركية والتي تبلورت في وثيقة الأمن القومي الأميركي لعام ٢٠٠٢ وأصبحت فيما بعد تعرف بنظرية بوش Bush Doctrin والتي اعتمدت على الحرب الوقائية والإستباقية لتحقيق السلام[٢]. وكذلك فإن ما يميز سياسة الرئيس جورج بوش الإبن هي المحاولة الأميركية باتخاذ القرارت العسكرية بعيداً عن القوى الكبرى الأخرى، وهذا ما دفع الدول الأوروبية بما فيها تلك التي أيدت السياسة الأميركية باستعمال القوة أن تتعامل بحذر مع الولايات المتحدة الأميركية[٣].

أما عن إستراتيجية الأمن القومي الأميركي "The National Security Strategy of The United States of America" والتي أعلنت في ٢٠ سبتمبر من العام ٢٠٠٢ فإنها تتضمن رؤية الإدارة الأمريكية في تلك الفترة للعالم. وبعد مقدمة للرئيس الأميركي جورج بوش قُسّمت هذه الإستراتيجية إلى تسعة أقسام. إذ تتضمن هذه الوثيقة نظرة عامة على إستراتيجية الولايات المتحدة الأميركية الدولية والدفاع عن التطلعات من أجل الكرامة الإنسانية، كما نصت على تقوية التحالفات لمواجهة الإرهاب والعمل مع الآخرين في سبيل تسوية النزاعات الإقليمية. وأكدت على ضرورة منع أعداء الولايات المتحدة الأميركية وحلفائها من تهديدهم بأسلحة الدمار الشامل. ومن الناحية الإقتصادية فقد نصت على الحث على تعزيز النمو الإقتصادي العالمي من خلال الأسواق والتجارة الحرة. بالإضافة إلى توسيع دائرة التنمية وتأسيس البنية التحتية للديمقراطية في المجتمعات،

---

[١] إيمانويل فالرشتاين، **إنحسار القوة الأميركية: الولايات المتحدة في عالم من الفوضى**، ترجمة إيزيس قاسم، الطبعة الأولى، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠١٤، ص ٢٨،٢٧

[٢] السيد أمين شلبي، **أمريكا والعالم: متابعات في السياسة الخارجية الأميركية ٢٠٠٠ - ٢٠٠٥**، الطبعة الأولى، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠٥، ص ١٢٥

[٣] خالد محسن جابر اليعقوبي، مرجع سابق، ص ٤١٩

والتعاون مع المراكز الرئيسية للقوة العالمية وتحويل مؤسسات الأمن القومي الأميركي كي تستجيب للتحديات[١].

كما توجد في نصوص هذه الإستراتيجية ما يتضمن توسيع مصادر الطاقة وتأمين الحصول عليها والأخذ بالنظام الإقتصادي الذي يقوم على السوق ومؤسسات السوق. ومن الناحية العسكرية فإنها تتضمن التأكيد على الدور الأساسي للقوة العسكرية الأميركية ومهمة الناتو بالدفاع الجماعي عن تحالف الديمقراطيات وضرورة ردع التهديد قبل وقوعه[٢]. كما ركزت هذه الإستراتيجية على"ضمان التفوق العسكري الأميركي، وضمان إستمرار الهيمنة الأميركية ومنع أي قوة أو قوى أخرى من أن تنافس الولايات المتحدة على موقعها المنفرد في العالم، ثم تبنيها لمفهوم الضربات الإستباقية، وهو المفهوم الذي طبقته في أفغانستان والعراق". هذه الإستراتيجية الأمنية تتوافق مع المشروعات التي قدمها تيار المحافظين الجدد خلال فترة التسعينيات من القرن الماضي مثل مشروع "السياسة الدفاعية" و"مشروع القرن الأميركي الجديد "[٣].

يمكن القول أن طبيعة النظام العالمي التي تميزت بالأحادية القطبية خلال هذه الفترة بقيادة الولايات المتحدة الأميركية وغياب أي قوة عظمى أخرى منافسة للقوة الأميركية قد أدى إلى غلبة منطق القوة على العلاقات الدولية. وقد تم تطبيق إستراتيجيات وثيقة الأمن القومي في أفغانستان والعراق.

أ- الحرب على أفغانستان

بعد هجمات الحادي عشر من أيلول كان الرئيس الأميركي قد وجه لنظام طالبان في كابول أنه في حال عدم تسليم بن لادن وأعضاء تنظيم القاعدة المسؤول عن هذه الهجات فسوف يتم إسقاطه. إذ كان من أشد المطالبين بضرورة تغيير النظام في أفغانستان بشكل حاسم[٤]. وفي إطار الحملة الأميركية على الإرهاب بعد أحداث ١١ أيلول جاءت الحرب الأميركية على أفغانستان، وتعتبر المشاركة الأطلسية في هذه الحرب هي الأبعد فيما يتعلق بالعمل العسكري للحلف خارج المجال الأوروبي[٥].

وكانت قد استندت الإدارة الأميركية إلى القرار رقم ١٣٧٣ الصادر عن مجلس الأمن والذي يدعو إلى مكافحة الإرهاب، وتشكيل حملة عسكرية ضد تنظيم القاعدة وزعيمه بن لادن الموجود في

---

[١] سمير مرقس، مرجع سابق، ص ١٢٠،١٢١

[٢] مرجع نفسه، ص ١٢٢

[٣] السيد أمين شلبي، **أمريكا والعالم: متابعات في السياسة الخارجية الأميركية ٢٠٠٠ - ٢٠٠٥**، مرجع سابق، ص ١١٧،١١٨

[٤] نيل فرجسون، **الصنم صعود وسقوط الإمبراطورية الأميركية**، ترجمة معين محمد الإمام، الطبعة الأولى، مكتبة العبيكان، الرياض، ٢٠٠٦، ص ٢٢٥

[٥] عدنان السيد حسين، **التوسع الاطلسي**، الطبعة الأولى، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠٠٩، ص ٨٠

أفغانستان. وكانت الحرب على أفغانستان قد بدأت في ٢٧ تشرين الأول عام ٢٠٠١ وقامت القوات الأميركية والبريطانية بقصف مواقع طالبان والتي تسيطر على الحكم في كابول والمتحالفة مع تنظيم القاعدة، وقد تمكنت القوات الأميركية والمعارضة الأفغانية من إسقاط طالبان في تشرين الثاني والسيطرة على العاصمة. وتجدر الإشارة إلى أن الحلف قد بدأ أولى عملياته العسكرية في أفغانستان خارج الأراضي الأوروبية في ١١ آب عام ٢٠٠٣ وذلك بتفويض من الأمم المتحدة[١].

ولأفغانستان أهمية كبرى فيما يتعلق بالجغرافيا السياسية للنفط والغاز الطبيعي لإجمالي المنطقة الممتدة من الصين إلى ألمانيا، وهي المنطقة المسماة أوراسيا[٢]. ومن الأهداف الأخرى للحرب على أفغانستان:

١- "السيطرة على الممرات الأوروبية–الآسيوية، دون المرور بالأراضي الروسية أو الإيرانية، بالإفادة من الطريق البري الذي يربط أفغانستان بأذربيجان وجورجيا. إنه طريق أنابيب النفط في التخطيط الإستراتيجي الأميركي بعدما باتت موسكو تشهر سلاح الطاقة في مواجهة الغرب الأوروبي والأميركي.

٢- محاصرة النفوذ الإستراتيجي الروسي في وسط آسيا، والإقتراب من حدود الصين، وإقامة قواعد عسكرية أميركية في الجمهوريات السوفياتية المستقلة حديثاً في آسيا الوسطى.

٣- الضغط على إيران لإعتبارات جيوستراتيجية ودفعها إلى التعاون مع واشنطن.

٤- الضغط على منطقة الخليج بالتزامن مع تعظيم دور نفط بحر قزوين في التجارة العالمية"[٣].

٥- "ضرورة الإستيعاب العسكري والسياسي الناتج عن الفراغ الناتج عن إنهيار الإتحاد السوفياتي والكتلة الشرقية.

٦- مواجهة تحديات نمو النفوذ الصيني في أوراسيا وتمدد علاقتها النفطية مع دول الجمهوريات الإسلامية التي كانت خاضعة للإتحاد السوفياتي السابق"[٤].

من خلال ما تقدم يمكن القول أن تطبيق الإستراتيجية الأميركية القائمة على القوة العسكرية قد مزجت بين الأهداف الأميركية التي أعلنتها من هذه الحرب بالإضافة إلى السعي لتطويق روسيا، نظراً لما تملكه أفغانستان من أهمية حيوية بالنسبة لروسيا فيما يتعلق بإمدادات النفط والغاز وخاصة بأن روسيا تعتبر المُصدّر الرئيسي للغاز الطبيعي إلى الغرب. إذ سعى الإتحاد السوفياتي خلال مرحلة الحرب الباردة إلى السيطرة على أفغانستان وذلك يدلل على أهمية هذه المنطقة في الفكر الروسي. وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى ما ورد في كتاب بريجنسكي "رقعة الشطرنج

---

[١] عدنان السيد حسين، **التوسع الأطلسي**، مرجع سابق، ص ٨٠-٨٤

[٢] شاهر إسماعيل الشاهر، **أولويات السياسة الخارجية الأميركية بعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١**، الطبعة الأولى، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، ٢٠٠٩، ص ١٠٥

[٣] عدنان السيد حسين، **التوسع الاطلسي**، مرجع سابق، ص ٨٢،٨٣

[٤] شاهر إسماعيل الشاهر، مرجع سابق، ص ١٠٦

الكبرى" عن أهمية آسيا الوسطى وأوراسيا لتحقيق السيطرة العالمية، فالولايات المتحدة الأميركية وفي إطار رؤيتها للبقاء كقوة عالمية وكقطب أوحد على رأس النظام العالمي إنما تسعى إلى التواجد بالقرب من الجوار الروسي والمناطق الإستراتيجية الحيوية بالنسبة لروسيا، وذلك لمنع روسيا من إستعادة نفوذها في مجالها السوفياتي السابق لما لذلك من تأثير على النفوذ السياسي الروسي وبالتالي النظام العالمي. وهذا ما يفسر الأحداث التي شهدتها جورجيا لاحقاً في العام ٢٠٠٨ والتنافس الروسي الأميركي في هذه المنطقة.

ب- الرؤية الأميركية في منطقة الشرق الأوسط والحرب على العراق

إن الولايات المتحدة الأميركية باعتبارها قوة عالمية ولها مصالح منتشرة في العالم نظراً لما تمتلكه من مقومات القوة مقارنة بما تمتلكه الدول الأخرى لذلك فإنها تمتلك رؤية محددة فيما يتعلق بمصالحها، وانطلاقاً من ذلك فإنها تعتبر أن الشرق الأوسط تقع ضمن دائرة أمنها القومي[١].

ففي منطقة الشرق الأوسط والأدنى يتوفر أكبر إحتياطي للنفط والغاز في العالم ناهيك عن تصاعد عدم الإستقرار السياسي والحصار على النمو الإقتصادي والإجتماعي بالإضافة إلى نمو سكاني سريع وصراعات إقليمية، وبعد أحداث الحادي عشر من أيلول ومن وجهة نظر غربية فإن الإبقاء على الوضع الراهن في المنطقة خلال تلك الفترة يعني وجود مخاطر يصعب التنبؤ بنتائجها[٢].

بالنسبة للنفط والغاز الطبيعيين وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة الأميركية تتميز بمعدل مرتفع من إنتاج الطاقة إلا أن إدراكها أن السيطرة على قطاع الطاقة عالمياً يؤدي إلى السيطرة والتحكم والتأثير بالإقتصاد العالمي والمنافسين الإقتصاديين لذلك فقد سعت للسيطرة على موارد الطاقة في الشرق الأوسط[٣].

وبعد أحداث ١١ أيلول إحتل الإهتمام بالديمقراطية في منطقة الشرق الأوسط مكانة بارزة في السياسة الخارجية الأميركية كما اكتسبت بعداً إستراتيجياً وتركيزاً جديداً، وذلك حين توصل الفكر الأميركي إلى أن الضربات التي تعرضت لها الولايات المتحدة الأميركية قد جاءت من مجتمعات تفتقر إلى الديمقراطية ما دفعها إلى التفكير بضرورة بناء الديمقراطية في هذه المجتمعات. وهكذا أصبحت الدعوة إلى الديمقراطية في المنطقة أمراً ضرورياً كما أصبحت ضمن المحاور الأساسية

---

[١] عمار بهاء الدين، **مستقبل التنافس الروسي الأميركي في الشرق الأوسط: دراسة في الأبعاد الإقتصادية والسياسية**، الطبعة الأولى، دار السنهوري، بيروت، ٢٠١٦، ص ١٠٧

[٢] يوشكا فيشر، **عودة التاريخ: العالم بعد الحادي عشر من أيلول (سبتمبر) وتجديد الغرب**، ترجمة هاني الصالح، الطبعة الأولى، مكتبة العبيكان، الرياض، ٢٠٠٩، ص ٢٤٣

[٣] عمار بهاء الدين، مرجع سابق، ص ١٢٨،١٢٩

للسياسة الخارجية الأميركية وأحد العناصر الإستراتيجية للأمن القومي الأميركي. إذ لم تَعُد الديمقراطية أمراً داخلياً بل أصبحت شديدة الصلة بالأمن القومي الأميركي[١].

لذلك وإنطلاقاً من هذه الرؤية فقد سعت الولايات المتحدة الأميركية في سبيل تحقيق أهدافها ومصالحها إلى تطبيق إستراتيجيتها معتمدة على ما تمتلكه من وسائل للقوة وذلك تحت ذريعة نشر قيم الديمقراطية في منطقة الشرق الأوسط. وقد ساعدها على ذلك غياب القوى العظمى المنافسة لها فأصبحت الفرصة سانحة لوضع السياسات الأميركية وتنفيذها.

ولتطبيق مفهوم الحرب الوقائية كانت الولايات المتحدة الأميركية قد اختارت العراق بعد أفغانستان، وقد بررت هذه الحرب بامتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل وعلاقة النظام العراقي بتنظيم القاعدة. وبعد أن تبين خطأ هذه الإفتراضات دار التساؤل حول الأهداف الحقيقية للحرب على العراق فتعددت التفسيرات من الرغبة بتأمين بترول العراق والمنطقة، وبالإضافة إلى تأمين أوسع للقواعد العسكرية الأميركية في المنطقة وتأمين "إسرائيل"[٢].

لذلك فإن الولايات المتحدة الأميركية قد سعت إلى تعزيز مكانتها ونفوذها في منطقة الشرق الأوسط، نظراً لأهمية هذه المنطقة من الناحية الجيوسياسية ولاسيما فيما يتعلق بأمن الطاقة والذي يعتبر العصب الحيوي للإقتصاد العالمي ونقطة الإنطلاق نحو السيطرة العالمية وتحقيق مدى أوسع من النفوذ على المستوى العالمي، وذلك يعود لحاجة الدول إلى هذه المصادر مع تطور الصناعة والمواصلات والتكنولوجيا. إذ لم تعد القوة العسكرية هي العامل الوحيد في تغيير موازين القوى بل أصبحت القوة الإقتصادية تشكل عاملاً أساسياً في تحقيق النفوذ في كافة المجالات ولاسيما في عصر التكنولوجيا. ولا بد من الإطلاع على مجريات الأحداث خلال الحرب على العراق للوقوف على الأهداف من هذه الحرب.

في ٨ تشرين الثاني عام ٢٠٠٢ كان مجلس الأمن قد أصدر بالإجماع القرار رقم ١٤٤١، وينص القرار على أن العراق كان قد انتهك مجموعة من القرارات الدولية ولكنه أعطى العراق فرصة نهائية للإمتثال لإرادة المجتمع الدولي. إذ أن المطلوب من العراق بموجب هذا القرار تقديم إعلان كامل عن برنامجه فيما يتعلق بالأسلحة الغير تقليدية وذلك خلال ثلاثين يوم. وقد أوضح القرار بأن العراق سوف يواجه "عواقب وخيمة" في حال عدم الإمتثال لشروط القرار، ولكن بموجب القانون الدولي فإن ذلك لا يصل إلى الإذن باستخدام القوة[٣].

وفي أوائل آذار عام ٢٠٠٣ قدمت الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا وإسبانيا قراراً لمجلس الأمن يأذن باستخدام القوة ضد العراق. إلا أن القرار لم يتم التصويت عليه وكان مقدمو مشروع القرار

---

[١] عبد السلام جمعة زاقود، مرجع سابق، ص ٩٨،٩٩

[٢] السيد أمين شلبي، **أمريكا والعالم: متابعات في السياسة الخارجية الأميركية ٢٠٠٠ - ٢٠٠٥**، مرجع سابق، ص ١٢٧

[3] Steven Wright, **The United States and Persian Gulf Security**, opsit, p 174

يعلمون بأن القرار لن تتم الموافقة عليه. وفي بيان ثلاثي صادر عن روسيا وألمانيا وفرنسا أعلنت هذه الدول من خلاله بأنها تعتقد بأن نزع السلاح الكامل والفعال للعراق يمكن أن يتحقق من خلال الوسائل السلمية لعمليات التفتيش، وبأن عمليات التفتيش هذه تؤدي إلى نتائج مشجعة كما أعلنت بأنها لن تدع قراراً مقترحاً باستخدام القوة من المرور[١].

من خلال موقف هذه الدول ولاسيما روسيا يتضح أن الدور الروسي السياسي قد بدأ بالتبلور بعد غياب روسيا كقوة عظمى عن الساحة الدولية. إذ رفضت روسيا إستخدام القوة ضد العراق بما يؤشر على أن روسيا تحاول إستعادة مكانتها الدولية بالوسائل السياسية خلال هذه الفترة. إذ لم تكن روسيا في حينها تمتلك من عناصر القوة ما يكفي لمنافسة الولايات المتحدة الأميركية.

إلا أن إدارة بوش كانت قد بررت الحرب على العراق بأن النظام العراقي يمتلك أسلحة الدمار الشامل وأنه على صلة بتنظيم القاعدة، غير أن هذه الإدعاءات لم تثبت صحتها. وبدأت الحرب على العراق في ٢٠ آذار عام ٢٠٠٣ واستمرت بعد سنوات من هزيمة النظام العراقي وإنجاز مهمة جورج بوش في الأول من أيار عام ٢٠٠٣[٢].

هاجمت الولايات المتحدة الأميركية العراق بدعم من بريطانيا وبلدان أخرى في "تحالف الراغبين". وتم الإدعاء بأن بوش يطلق ضربة وقائية ذلك أن أسلحة الدمار الشامل العراقية تشكل تهديداً وشيكاً للولايات المتحدة الأميركية. وقد حاول المسؤولين في إدارة بوش أن يعرضوا الحرب كعملية مشروعة وذلك من خلال الإدعاء بأن القرار ١٤٤١ قد أذن باستخدام القوة من خلال تحذير العراق بأنه سيواجه عواقب وخيمة نتيجة لإنتهاكاته المستمرة لإلتزاماته[٣]. وهكذا فقد شنت هذه الحرب على العراق خلافاً لميثاق الأمم المتحدة والذي أعطى الدول الحق في الدفاع عن نفسها في حال تعرضت لإعتداء أو تعرضت لتهديد وشيك وهي ليست حالة العراق، وبالتالي فقد شنت هذه الحرب من دون موافقة مجلس الأمن ومن دون الحصول على تخويل منه لمثل هذه الحرب[٤].

تشير هذه الأحداث إلى أن روسيا خلال هذه الفترة على الرغم من إعتراضها على الحرب ضد العراق إلا أنها لم تؤثر في تغيير إستراتيجيات الولايات المتحدة الأميركية وبأن النظام العالمي كان في صورته الأحادية القطبية.

---

[1] Garry Leech, **Crude Interventions: The United States, Oil and The New World (Dis)Order**, Palgrave Macmillan, New York, 2006, p 33

[2] Karl DeRouen Jr and Paul Bellamy, **International Security and The United States: An Encyclopedia**, Volume 1, First Edition, Praeger Security International, USA, 2008, p 895

[3] Garry Leech, **Crude Interventions: The United States, Oil and The New World (Dis)Order**, opsit, p 34

[٤] خير الدين حسيب، **العراق من الإحتلال إلى التحرير**، سلسلة كتب المستقبل العربي (٥١)، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٦، ص ١٢٣

أما عن الأهداف الأميركية للحرب على العراق فإنها تتجاوز تدمير القوة العسكرية العراقية إلى الحفاظ على أمن "إسرائيل" وعدم تهديد المصالح الأميركية في المنطقة. بالإضافة إلى السيطرة على نفط العراق وذلك ضمن إستراتيجية واسعة للسيطرة على نفط العالم لما لذلك من أهمية سياسية وإقتصادية للسيطرة العالمية من خلال التحكم بأسعار النفط وتدفقاته، ما يؤدي لفرض إستراتيجيتها العالمية كقوة عظمى على بقية الدول المستوردة للنفط مثل أوروبا والصين واليابان. ومن الأهداف الأخرى إعادة رسم خريطة الشرق الأوسط بما يضمن المصالح الأميركية[١].

إذ يمتلك العراق ثاني أكبر إحتياطي للنفط في العالم وبالتالي فإن الحرب الأميركية على العراق تؤدي للسيطرة على النفط، بالإضافة إلى تهديد إيران من خلال الوجود العسكري الأميركي في العراق وحماية منطقة أوراسيا بحيث لا تتمكن روسيا من الوصول إلى المياه الدافئة في الخليج أو المحيط الهندي. فإن القرن الإفريقي وأوراسيا يشكلان بحسب مخططي الإستراتيجية الأميركية دائرة من المصالح الأميركية النفطية والأمنية[٢]. وفيما يتعلق بمنطقة أوراسيا فقد أطلق الرئيس بوش التحذير حين قال "تعتبر الولايات المتحدة الأميركية أن إهتمامها الحيوي الضروري يتمثل في منع الهيمنة على مناطق أوراسيا من جانب أي دولة عدوانية أو مجموعة دول"[٣]. تشير هذه الوقائع إلى أن الولايات المتحدة الأميركية ومن خلال إستراتيجياتها التي صاغتها لتحقيق أهدافها لم تتوانى عن السعي لتطويق روسيا ومنعها من النفاذ إلى المناطق الإستراتيجية والحيوية والتي تؤدي إلى تعاظم النفوذ الروسي وذلك للإبقاء على هيكل النظام العالمي أحادي القطبية.

إن الإستراتيجية الأميركية ولاسيما بعد أحداث ١١ أيلول قد غلب عليها طابع القوة واستخدام العمل العسكري لتحقيق أهداف السياسيات الخارجية الأميركية. وقد تبين ذلك من خلال الحروب التي شنها جورج بوش الإبن خلال فترة ولايته الأولى. ولكن هل أدت النتائج التي أسفرت عنها هذه الحروب إلى تبدل وتغيير في هذه الإستراتيجية؟ وللإجابة عن هذا التساؤل سوف نتطرق إلى التبدلات التي عرفتها الإستراتيجية الأميركية في الفقرة الثانية من هذا المبحث.

---

[١] خير الدين حسيب، مرجع سابق، ص ١٢٣،١٢٤

[٢] شاهر إسماعيل الشاهر، مرجع سابق، ص ١٠٨

[٣] أناتولي أوتكين، مرجع سابق، ص ٢٤

الفقرة الثانية: التبدلات في الإستراتيجية الأميركية

تسعى الولايات المتحدة الأميركية في سبيل تحقيق أهدافها ومصالحها باعتبارها قوة عظمى إلى صياغة الإستراتيجيات التي تتناسب مع كل مرحلة ومع التطورات على الساحة الدولية. لذلك فقد تعددت الإستراتيجيات الأميركية خلال المراحل التاريخية المتلاحقة بما يتناغم مع طبيعة كل مرحلة، ولكنها لطالما ركزت على الإعتماد على عوامل القوة التي تمتلكها الولايات المتحدة الأميركية للإبقاء على دورها ومكانتها على المستوى العالمي.

إن الإستراتيجية الأميركية خلال عهد ولايتي الرئيس جورج بوش ومنذ العام ٢٠٠٠ وحتى العام ٢٠٠٨ قد اعتمدت على تطبيق إستراتيجية الحرب الوقائية والإستباقية من خلال إستخدام القوة العسكرية ولاسيما في أفغانستان والعراق، كما لم يحصل أي تغيير جذري في هذه الإستراتيجية بين وثيقة الأمن القومي الأميركي للعام ٢٠٠٢ ووثيقة عام ٢٠٠٦. ولكن مع تولي باراك أوباما سدة الرئاسة الأميركية في العام ٢٠٠٩ فقد حصل تغيير في السياسة الخارجية الأميركية وفي آليات تطبيقها خلال عهد ولايتي الرئيس باراك أوباما. وفي هذه الفقرة من الدراسة سوف نتطرق إلى التبدلات التي عرفتها الإستراتيجية الأميركية ولاسيما في عهد الرئيس جورج بوش الإبن وصولاً إلى عهد الرئيس باراك أوباما.

أولاً: عناصر الإستراتيجية الأميركية في عهد الرئيس جورج بوش

إن أهداف السياسة الخارجية الأميركية يمكن تحديدها بتأمين المصالح الإقتصادية الأميركية في العالم بالإضافة إلى بسط النفوذ الأميركي على عدد من دول العالم. إلا أن السياسة الخارجية الأميركية قد عرفت تغيراً كبيراً بعد أحداث ١١ أيلول عام ٢٠٠١ بإعتماد سياسة الحرب على الإرهاب. كما اتصفت بالتمسك بتحقيق المصلحة الأميركية وإن كان على حساب الدول الأخرى وذلك إنطلاقاً مما أطلقوا عليه بالتفوق الأميركي والتدخل الإجباري إنطلاقاً من رؤية أميركية مفادها بأن العالم الخارجي هو مجال حيوي للولايات المتحدة الأميركية. وقد كانت القضايا الأمنية تمثل هاجس هذه السياسة وعلى أساسه تم إستبدال نظرية الردع القائمة على توازن القوى بنظرية الحرب الإستباقية ضد أعداء محتملين، فكان التوسع الأحادي الجانب والذي يمثل أفكار وتوجهات المحافظين الجدد وإعلان الحرب على العالم العربي والإسلامي[١].

في الفترة الرئاسية الأولى لولاية جورج بوش سعى المحافظون الجدد إلى تطبيق سياسة الأحادية بهدف تبديل الأنظمة وتغييرها وذلك ليس فقط بهدف السيطرة على النفط في العالم وإنما لتحرير

[١] سمير التنّير، **أميركا من الداخل: حروب من أجل النفط**، الطبعة الأولى، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ٢٠١٠، ص ١٤٢-١٤٦

العالم من وجهة النظر الأميركية وفرض الديمقراطية ما دفعهم لوضع خطط حربية وذلك لإعادة تشكيل العالم وفقاً للمصالح الأميركية[١].

هذا وتتميز الإستراتيجية الأميركية بأنها ذات خصائص متعددة بحيث يمكن تقسيمها إلى مراحل متعددة وذلك بحسب ما تمليه البيئة الإستراتيجية. فإستراتيجية الولايات المتحدة الأميركية بعد أحداث ١١ أيلول عام ٢٠٠١ قد تبنت مبدأ الضربات الوقائية والإستباقية كتكتيك جزئي في حربها على الإرهاب. وقد أجريت مراجعة مرحلية على هذا التكتيك ما أدى إلى الوصول إلى تكتيك مرحلي آخر باعتباره تطوراً لمبدأ الضربات الإستباقية والوقائية وهو تكتيك الفوضى الخلاقة. فقد حاولت إدارة بوش في فترة ولايته الثانية من تصحيح الأخطاء الناجمة عن ممارساتها السابقة والتي قامت على الإفراط في إستخدام القوة العسكرية وعسكرة العالم وزيادة الإنفاق العسكري. لذلك حاولت الإدارة الأميركية في عملية التصحيح إلى تجميد العمليات العسكرية بشكل جزئي[٢].

لقد كانت فترة الثماني سنوات في عهد الرئيس جورج بوش عبارة عن إختبار لمقولات ومفاهيم المحافظين الجدد ومدى قدرتها على الصمود أمام تعقيدات الوضع الدولي. وقد كان من نتائج هذه السياسة الإنفرادية كثرة الحروب التي شنها بوش وما تبعها من مراجعة صامتة لمقولات المحافظين الجدد. إن عملية المراجعة هذه لتوجهات السياسة الخارجية الأميركية بما فيها منطقة الشرق الأوسط قد بدأت في العام ٢٠٠٤ مع نهاية ولاية جورج بوش الأولى، وقد جرت هذه المراجعات بصورة صامتة وبعيداً عن الضجيج ما دفع بعض المحللين الأميركيين إلى الحديث عن نهاية عقيدة بوش في مجال السياسة الخارجية أي نهاية رؤية بوش الهجومية والإنفرادية. ويتبين حجم هذه المراجعات من خلال المقارنة بين إستراتيجية الأمن القومي الأميركي للعام ٢٠٠٢ والعام ٢٠٠٦[٣].

فإن إدارة بوش في فترة الولاية الثانية قد استبعدت فكرة إستخدام الحرب الوقائية في سياستها الخارجية لتغيير نظام الحكم. ففي حالة إيران وكوريا الشمالية أشارت الإدارة الأميركية بأنها لا تعتزم نية إستخدام القوة العسكرية لتغيير نظام الحكم. وفي ذلك إعتراف بالواقع ذلك أن القوات الأميركية متواجدة في العراق وليس هناك أي خيارات أمام الإدارة الأميركية لإيقاف البرنامج النووي الإيراني والكوري الشمالي. وهذا ما يدل على إدراك الإدارة الأميركية بأن الحرب الوقائية لا يمكنها أن تكون الأساس المركزي للإستراتيجية الأميركية[٤].

---

[١] سمير التنّير، مرجع سابق، ص ١٥٠

[٢] ناظم الهسياني، **توزيع الأدوار الإقليمية الجديدة على خارطة الشرق الأوسط الكبير**، الطبعة الأولى، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ٢٠١١، ص ١٨

[٣] رفيق عبد السلام، مرجع سابق، ص ٧٩

[٤] فرانسيس فوكوياما، مرجع سابق، ص ٢٣٦،٢٣٧

أما بالنسبة للتغيرات التي طرأت على السياسة الخارجية الأميركية خلال عهد جورج بوش يمكن المقارنة بين وثيقة الأمن القومي للعام ٢٠٠٢ في بداية ولايته الأولى ووثيقة الأمن القومي للعام ٢٠٠٦ أي خلال ولايته الرئاسية الثانية. فبينما تبنت وثيقة العام ٢٠٠٢ مقولة "تحالف الراغبين" والضربات الإستباقية الإنفرادية، فقد تبنت الوثيقة الثانية مبدأ الشراكة الدولية والإقليمية بالإضافة إلى التعاون مع الدول الصديقة لمواجهة التحديات الكبرى. لقد عبرت الوثيقة الأولى لعام ٢٠٠٢ عن معالم المشروع الأميركي الذي صاغه فريق المحافظين الجدد، أما الوثيقة الثانية لعام ٢٠٠٦ فإنها تعبر عن خليط من رؤية المحافظين الجدد العقائدية والبرجماتية التي فرضها عليهم الوضع الدولي ولاسيما بعد الحرب على أفغانستان والعراق، وهذا ما دفع بوش لأن يكون أكثر ميلاً إلى الوفاق مع الشركاء التقليديين. وهكذا اختفت تدريجياً مقولة تحالف الراغبين ليحل مكانها مقولة الشركاء والأصدقاء، وحل مصطلح أوروبا الشريكة والحليفة مكان مصطلح أوروربا القديمة. وعلى الصعيد الواقعي أصبحت إدارة بوش أكثر حرصاً على كسب الأوروبيين فيما يتعلق بالعراق وأفغانستان وإيران وكوريا الشمالية. كما بحثت عن عقد التحالفات مع الهند واليابان وذلك لمواجهة صعود الصين بعد عجزها عن المواجهة بمفردها[١].

إن هذا التغيير في إستراتيجية الأمن القومي للعام ٢٠٠٦ تُعد بمثابة المراجعات لإعادة التوازن لمقومات الإستراتيجية الأميركية، ذلك أن الولايات المتحدة الأميركية قد تحولت من الفعل القائم على التفرد العسكري إلى إستراتيجية شاملة تقوم على تبني جميع الحلول ومنها الإقتصادية والسياسية والإجتماعية والعسكرية والثقافية، وهذا عن طريق تجديد الدعوة إلى الإصلاح الديمقراطي. من هنا غدت أولوية إدارة بوش الثانية إلى تسريع الدمقرطة في منطقة الشرق الأوسط على وجه الخصوص[٢].

يلاحظ مما تقدم أن عدم تحقيق النتائج المرجوة من خلال إستخدام القوة الصلبة قد دفع الإدارة الأميركية نحو مراجعة الإستراتيجيات القائمة للتحول نحو رؤية جديدة وذلك من خلال التقليل من إستخدام القوة العسكرية الإنفرادية والتحول نحو مزيد من التعاون مع الحلفاء التقليديين، ما يؤشر على بداية تراجع القدرة الأميركية في تحمل القيادة المنفردة للنظام العالمي وإن كانت مازالت القوة العظمى والوحيدة على رأس هذا النظام، إلا أن ذلك لا يلغي التوجه نحو تبني سياسات تعاونية مع حلفاء الولايات المتحدة الأميركية. ولذلك قدمت الولايات المتحدة الأميركية عدداً من الطروحات لتحقيق التغيير الذي تريده في المناطق ذات الأهمية الإستراتيجية.

ففي العام ٢٠٠٦ وإبان الحرب الإسرائيلية على لبنان والتي كانت بدعم وتأييد من الولايات المتحدة الأميركية، طرحت وزيرة الخارجية الأميركية كونداليزا رايس فكرة الشرق الأوسط الجديد والذي سوف

---

[١] رفيق عبد السلام، مرجع سابق، ص ٨٠،٨١

[٢] علي بشار بكر أغوان، مرجع سابق، ص ١٦٦،١٦٧

يكون محصلة الحرب الإسرائيلية على لبنان. إن كل التساؤلات التي طرحت حول مفهوم الشرق الأوسط الجديد تصب في تشكيله بما يتوافق مع الرؤى والمصالح الأميركية[١]. أما عن الأسباب الرئيسية التي دفعت الولايات المتحدة الأميركية إلى إعادة صياغة مشروع الشرق الأوسط من جديد هو إنهيار الإتحاد السوفياتي وما تبعه من غزو العراق للكويت، فما كانت الولايات المتحدة الأميركية إلا أن أخذت زمام المبادرة بمفردها لنشر مبادئ العالم الجديد ومن ضمنها الشرق الأوسط الجديد. إن السيطرة على الموارد الطبيعية يشكل دافعاً مهما للدول الصناعية الكبرى ولاسيما مصادر الطاقة والتي بدأت تنفذ في الغرب ما دفع دولاً عديدة ومن ضمنها الولايات المتحدة الأميركية إلى إعتماد التخزين الإستراتيجي وذلك بتخزين كميات كبيرة من النفط لمواجهة حالات النفاذ كما أنها تسعى لإيجاد البدائل. لذلك فإن السيطرة على الموارد الطبيعية ولاسيما الطاقة الحيوية يشكل عاملاً أساسياً للسيطرة على منطقة الشرق الأوسط غير أن هذه السيطرة لا تتم إلا بتغيير الخريطة سياسياً وإقتصادياً ودينياً وثقافياً ضمن مشروع العولمة[٢].

لم تتغير المصالح الأميركية ولاسيما فيما يتعلق بالسيطرة على المناطق الإستراتيجية، إلا أنه من نافل القول أن التغيير مردّه للأدوات في تحقيق هذه السيطرة بعيداً عن إستخدام القوة العسكرية.

وكان جورج بوش قد طرح مشروع الشرق الأوسط الجديد في العام ٢٠٠٤ في قمة مجموعة الثمانية[٣]. ومن أهم أهداف هذا المشروع تكوين نظام إقليمي جديد ليدمج "إسرائيل"، كما يهدف المشروع من الناحية الإقتصادية إلى توظيف الموارد الموجودة في المنطقة أجنبياً ومحلياً وربط شعوب المنطقة بالتجارة والمال والأعمال والتبادل المشترك وذلك لإنشاء بيئة إقتصادية إستثمارية حرة. كما يهدف إلى تفعيل الشراكات الإقليمية مع الولايات المتحدة الأميركية وأوروبا والعالم نظراً لما تملكه المنطقة من موارد، بالإضافة إلى الموقع الجيوإقتصادي لربط إقليم آسيا وأوروبا وأفريقيا ويتم ذلك على أساس السوق الحرة الشرق أوسطية وكل ذلك تحت رعاية الولايات المتحدة الأميركية ومجموعة الثمانية. أما عن الأهداف السياسية يهدف المشروع إلى تغيير المعالم والحدود السياسية بين الدول من خلال إعادة رسم الحدود وتقطيع المنطقة قومياً ومذهبياً. بالإضافة إلى الأهداف العسكرية من خلال إيجاد ترتيبات أمنية إقليمية جديدة، لذلك فإن القواعد العسكرية الأميركية التي أنشأت بعد أحداث ١١ أيلول في كل من العراق وأفغانستان تعد من الركائز في إستراتيجية الهيمنة الأميركية وذلك لإحتواء القوى الدولية في المنطقة ولاسيما روسيا والصين وأيضاً الإتحاد الأوروبي.

---

[١] عبد السلام جمعة زاقود، مرجع سابق، ص ٧٩

[٢] جميل خليل نعمة المعلة وآخرون، **الفكر السياسي الأميركي المعاصر وأثره على الوطن العربي**، الطبعة الأولى، إبن النديم للنشر والتوزيع، الجزائر، ٢٠١٦، ص ٢٣٦-٢٣٨

[٣] مجموعة الثمانية: الولايات المتحدة الأميركية، المملكة المتحدة البريطانية، كندا، ألمانيا، روسيا، اليابان، إيطاليا، فرنسا

وهذا يهدف إلى ضمان أمن "إسرائيل" وإبقائها القوة العسكرية المتفوقة على باقي دول المنطقة، وباعتبارها حليف الولايات المتحدة الأميركية فإن هذا المشروع يعزز من المكانة الدولية لها[١].

وقد اعتمدت الرؤية الإستراتيجية الأميركية لتحقيق هذا المشروع على سيناريوهات التفكيك وإعادة التركيب. كما أن مشروع الشرق أوسطية لا يشمل إيران والعراق وذلك لتحقيق التوازن الإقليمي وفقاً لأهداف الإستراتيجية الأميركية لمنع إنفراد أي من القوى الإقليمية في المنطقة من السيطرة عليها وذلك لإتاحة الفرصة "لإسرائيل" لتقوم بدور مركزي في المنطقة ما يحقق مصالحهما[٢].

وتجدر الإشارة إلى الدعم الكبير الذي كان يقدمه اليمين الأميركي إلى "إسرائيل" على اعتبار أنها تشكل المفتاح الحيوي للولايات المتحدة الأميركية في الشرق الأوسط. هذا وقد انتقد بريجنسكي وهو مستشار الأمن القومي في إدارة الرئيس كارتر السياسة الخارجية التي كان قد انتهجها جورج بوش الإبن خلال إدارته، وقد توجه الإنتقاد إلى أفراد الإدارة الأميركية في عهده من ناحية إهتمامهم بتوجه السياسة الأمنية لصالح "إسرائيل" أكثر من الإهتمام بمحافظة الولايات المتحدة الأميركية على دورها القيادي العالمي[٣].

يمكن القول أن الولايات المتحدة الأميركية ولاسيما بعد الحروب التي شنتها معتمدة على الخيار العسكري قد أدركت أن إستخدام القوة العسكرية لا يمكن أن يشكل الأساس الصحيح في تحقيق أهدافها ومصالحها. وهذه ما دفع إدراة بوش خلال ولايته الثانية إلى الإبتعاد عن إعتماد السياسات التي اتبعها خلال ولايته الأولى ولاسيما الحروب الوقائية والإستباقية لمعالجة القضايا الدولية التي تهم الولايات المتحدة الأميركية. وتجدر الإشارة أن التبدل في السياسة الخارجية الأميركية قد استند إلى العديد من الاسباب نتيجة للتطورات والأحداث الدولية.

ومن هذه التطورات الأزمة المالية العالمية للعام ٢٠٠٨ والتي كان لها الأثر البارز على صعيد الإقتصاد الأميركي والذي عانى من هذه الأزمة. وقد مهدت هذه الأزمة إلى تراجع الولايات المتحدة الأميركية، وذلك نظراً لتأثير العامل الإقتصادي على كافة العوامل الأخرى سواء من ناحية القدرة على الإنفاق العسكري والإنتشار العسكري وحدث ذلك بالتزامن مع النمو الإقتصادي الذي حققته كل من روسيا والصين، وانعكاسات هذا النمو في المجال العسكري والقدرة على إستعادة الدور على الصعيد الدولي. وقد تحول ذلك إلى أمر واقع من خلال الأحداث التي شهدتها جورجيا في العام ٢٠٠٨، بحيث استطاعت روسيا من منافسة الولايات المتحدة الأميركية في هذه المنطقة لإستعادة جزء من نفوذها نظراً لأهميتها فيما يتعلق بخطوط إمداد الطاقة، مقابل سعي الولايات المتحدة الأميركية إلى قطع الطريق على روسيا من إحكام سيطرتها على جورجيا للتضييق الإقتصادي على

---

[١] علي بشار بكر أغوان، مرجع سابق, ص ١٩٩-٢١٥

[٢] محي الدين إسماعيل الديهي, مرجع سابق, ٤٤١

[٣] سمير التنّير، مرجع سابق، ص ١٤٠

روسيا وبالتالي تحجيم دورها الذي يمكن أن تمارسه من خلال نفوذها الإقتصادي في المجال السياسي والعالمي، إلا أن روسيا تمكنت من تأكيد مكانتها خلال هذه الازمة. وبالإضافة إلى الأزمة المالية العالمية هناك جملة من الأسباب دفعت الإدارة الأميركية نحو تغيير إستراتيجيتها.

الأزمة المالية العالمية:

في سبتمبر من العام ٢٠٠٨ بدأت الأزمة المالية العالمية أولاً في الولايات المتحدة الأميركية، هذه الأزمة التي اعتبرت الأسوأ منذ أزمة الكساد الكبير في العام ١٩٢٩. وقد امتدت هذه الأزمة إلى باقي دول العالم لتشمل الدول الأوروبية والآسيوية وغيرها. ويجمع الكثير من الباحثين بأن الجذور التاريخية لهذه الأزمة والتي أثرت بشكل سلبي على أداء الإقتصاد الأميركي ترتبط ببعض الأحداث الإقتصادية، ومنها التأثير السلبي لأزمة أسواق المال الآسيوية للعام ١٩٩٧ وأزمة قطاع تكنولوجيات المعلومات وشركات الإنترنت للعام ٢٠٠٠ على الإقتصاد الأميركي، كما زادت أحداث الحادي عشر من أيلول من تفاقم الأزمة[١].

ويعتبر معظم خبراء الإقتصاد ومراكز الأبحاث المختصة بأن الأزمة الإقتصادية والناجمة من الأزمة العقارية تعود إلى القانون الذي سنّه جورج بوش في العام ٢٠٠٤ والذي سمح بموجبه للأفراد من ذوي الدخل المحدود بشراء عقار من دون دفعة أولى ومن دون التدقيق في إمكانية هؤلاء من تسديد مستحقات القروض[٢]. "وهكذا اندلعت أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأميركية في منتصف العام ٢٠٠٧ حيث كانت هناك ندرة في السيولة في أسواق الإئتمان والأجهزة المصرفية العالمية، إلى جانب بداية الإنكماش في قطاع العقارات، والممارسات المرتفعة المخاطرة في الإقراض والإقتراض"[٣].

وقد كان لهذه الأزمة تداعياتها التي ألقت بظلالها على الإقتصاد الأميركي وعلى العالم وذلك نظراً لما تملكه الولايات المتحدة الأميركية من مقومات القوة، ناهيك عن كون الإقتصاد الأميركي هو مركز الإقتصاد الرأسمالي وأن أي أزمة تحدث في المركز ستنتقل إلى الأطراف. ومن تداعيات هذه الأزمة تراجع القوة الإقتصادية الأميركية والأحادية القطبية، كما أدت أدت هذه الأزمة إلى تغيير في الحوكمة الإقتصادية العالمية بحيث تحول المنتدى الدولي لمناقشة الأزمة من مجموعة الثمانية (G8) إلى مجموعة العشرين (G20) والتي تعتبر مجموعة أشمل بحيث تضم بلداناً تملك أسواق

---

[١] ساعد مرابط، الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨: الجذور والتداعيات، ٢٠٠٩, ص ٨، متحصل عليه من الموقع http://eco.univ-setif.dz/seminars/financialcrisis/14.pdf تم الإطلاع عليه بتاريخ 26/11/2017

[٢] حيدر سامي عبد، **القوة الذكية في السياسة الخارجية الأميركية بعد عام ٢٠٠٨**، الطبعة الأولى، بيسان للنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠١٧، ص ١٠٨

[٣] جواد كاظم البكري، **فخ الإقتصاد الأميركي الأزمة المالية**، الطبعة الأولى، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، بغداد، ٢٠١١، ص ١٢٢

صاعدة كالصين والهند والبرازيل وغيرها. بالإضافة إلى فقدان الثقة بالدولار كعملة إحتياط إذ بدأت البنوك المركزية في العالم التخلي عن الدولار لمصلحة اليورو في محاولة للتخفيف من الخسائر بسبب إنخفاض قيمة العملة الأميركية. ناهيك عن فقدان الثقة في المنظومة الإقتصادية الرأسمالية ما أدى إلى ضعف الإستثمارات في الإقتصاد الأميركي. كما أدت الأزمة إلى تنامي العجز المالي في الميزانية الأميركية حيث بلغ العجز في العام ٢٠٠٨ نحو ٥٠٠ مليار دولار ليصل إلى ٢،١ تريليون دولار في العام ٢٠١٢. بالإضافة إلى تدهور الإنتاج الصناعي والتجارة السلعية في آواخر العام ٢٠٠٨ وبداية العام ٢٠٠٩ في الدول المتقدمة وذلك بسبب إنخفاض شراء السلع الإستثمارية. كما تفاقمت الأزمة المالية بين الأوروبيون والأميركييون إذ حملت أوروبا مسؤولية الأزمة للولايات المتحدة الأميركية. كما تحولت الولايات المتحدة الأميركية من دولة دائنة إلى دولة مدينة خلال الأعوام (٢٠٠٢-٢٠١٢) فقد كان لتزايد حجم الإنفاق العسكري تأثير كبير في تفاقم الأزمة[١].

لقد تعددت الأسباب التي دفعت الولايات المتحدة الأميركية بإعادة التفكير بإستراتيجيتها ولاسيما بعد ثماني سنوات من حكم الرئيس السابق جورج بوش والتي أدت إلى تراجع الموقع القيادي للولايات المتحدة الأميركية ومن هذه الأسباب:

١- الأزمة المالية والإقتصادية العالمية التي واجهت الولايات المتحدة الأميركية.
٢- الفشل السياسي والعسكري في أفغانستان والعراق.
٣- ميل الدول الأوروبية وغيرها إلى تعزيز قدراتها العسكرية لمواجهة الهيمنة الأميركية.
٤- وعي روسيا بضرورة ترتيب أوضاعها كشريك أصغر للغرب وذلك للحفاظ على سلامة أراضيها.
٥- الإجماع الصيني على الحاجة إلى وقفة دولية هادئة لأوراق المرحلة التالية من تحولها المحلي الصعب.
٦- الميل في اليابان إلى تعزيز قوتها العسكرية على الصعيد الدولي.
٧- الخوف العالمي من الأحادية الأميركية بأن تصبح مصدر تهديد للإستقرار العالمي.
٨- تقلب الأوضاع في الباكستان التي تملك أسلحة نووية.
٩- المخاوف من برنامج إيران النووي.
١٠- إنهيار نظام عدم الإنتشار للأسلحة النووية في العالم[٢].

إن هذه الأحداث قد دفعت بالرئيس الأميركي باراك أوباما والذي تولى الرئاسة الأميركية بعد جورج بوش في العام ٢٠٠٩ إلى إتباع منهج التغيير، وذلك لمعالجة المشاكل التي تواجه الولايات المتحدة

---

[١] حيدر سامي عبد، مرجع سابق، ص ١٠٧-١١٩

[٢] زبغنيو بريجنسكي، **الفرصة الثانية: ثلاثة رؤساء وأزمة القوة العظمى الأميركية**، ترجمة عمر الايوبي، الطبعة الأولى، دار الكتاب العربي، بيروت، ٢٠٠٧، ص ١٠١،١٠٢- ١٨٥-١٨٧

الأميركية إنطلاقاً من إدراكه لإستحالة القيادة الأميركية الأحادية، وذلك لأن المشاكل العالمية تتطلب مشاركة الجميع لمواجهتها، ومنها قضايا الإرهاب الدولي وتغير المناخ والحد من نمو السكان ومكافحة الأمراض المعدية والحد من الإنتشار النووي وتحقيق النمو الإقتصادي المستديم والحد من الفقر[١].

يبدو من خلال ما تقدم التحول في الفكر الإستراتيجي الأميركي من الإنفرادية والقيادة الأحادية نحو مزيد من التعاون ولاسيما فيما يتعلق بالقضايا العالمية. وذلك يعود إلى إدراك الولايات المتحدة الأميركية بأن تداعي القوة الإقتصادية الأميركية قد يؤدي في حال الإستمررا في التوجه الإنفرادي نحو مزيد من التراجع في ظل الصعود الذي تحققه روسيا ومعها الصين وما قد ينتج عن ذلك من تغيير في هيكل النظام العالمي. كما وسبقت الإشارة بأن تداعي إحدى القوى العظمى واكتساب القوى الأخرى مزيداً منها قد يؤدي إلى تغيير في موازين القوى، وبالتالي تغيير في النظام العالمي والأطراف العالمية المسيطرة في هذا النظام. لذلك كان لابد من التغيير في التفكير الإستراتيجي الأميركي لتجنب المزيد من التراجع وإفساح المجال أمام القوى المنافسة. وفي هذا السياق يمكن أن نرصد المؤشرات التي دفعت إلى هذا التغيير.

إن فشل الولايات المتحدة الأميركية في تحقيق أهداف سياستها الخارجية في أفغانستان ولاحقاً العراق من خلال إستخدام القوة العسكرية قد دفعها إلى التفكير بطرق أكثر فعالية لتجنب المزيد من الفشل ولتحقيق أهدافهم وإستراتيجيتهم الخارجية، فكان التوجه الأميركي نحو إعادة الإعتبار للقوة الناعمة وذلك بهدف إصلاح الخلل في ميزان القوة الأميركي المستخدم خارجياً. إذ أن إدارة جورج بوش لطالما اعتقدت بتغليب القوة العسكرية على القوة الناعمة لإعتقاد المحافظين الجدد بعدم جدوى هذه الأخيرة[٢].

وكان المنظرون الأميركيون قد طرحوا على إدارة بوش للتخفيف من إستخدام القوة العسكرية التي لم تنجح في تحقيق أهداف السياسة الخارجية الأميركية بإمكانية اللجوء إلى إستخدام "القوة الناعمة أو المرنة" والتي كان قد طرحها المفكر الإستراتيجي الأميركي جوزيف ناي، وإذ يعرفها بأنها "قدرة دولة ما على الحصول على ما تريد من خلال أشياء جذابة، بدلاً من الإجبار، وتتمثل في الثقافة، القيم السياسية البراقة، والسياسات الخارجية القائمة على الحوار والتعاون والإعتماد المتبادل. ويعتبر ناي هذه الأشياء الجذابة هي الوسائل الحقيقية لتحقيق النجاح في السياسة العالمية". ويرى جوزيف ناي بأن الولايات المتحدة الأميركية عليها أن تجمع بين القوة الناعمة والقوة الصلبة أي ما يعرف بالقوة

---

[١] وائل محمد إسماعيل، مرجع سابق، ص ١٤٢

[٢] بشير عبد الفتاح، القوة العسكرية وحسم الصراعات الولايات المتحدة نموذجا، سلسلة رؤى معاصرة، العدد السادس، السنة الثانية، المركز العربي للدراسات الإنسانية، القاهرة، ٢٠٠٨، ص ٤٦ (دورية إستراتيجية)

الذكية إذا ما أرادت الإنتصار في الحرب ضد الإرهاب وتصحيح صورتها أمام العالم وإستعادة مكانتها[١].

إن الإستراتيجيات التي صاغتها الولايات المتحدة الأميركية في تسعينيات القرن الماضي قد كانت تهدف إلى تحقيق السيطرة الأميركية العالمية واستمرارها حتى القرن الواحد والعشرين. ولكن في بداية العام ٢٠٠٧ وكما حصل في العراق وأفغانستان، وفي لبنان حيث سمحت الولايات المتحدة الأميركية في العام ٢٠٠٦ "لإسرائيل" بشن حربها على لبنان والتي لم تستطع حسمها لصالحها، فقد كانت العقيدة السياسية تنهار ما أثار عدد من الأسئلة في ذلك الوقت حول إمكانية إستمرار السيطرة الغربية وبقاء القرن أميركياً كما أرادته الولايات المتحدة الأميركية[٢].

لذلك إذا كانت إستراتيجيات الضربات الوقائية والإستباقية قد أدت إلى التراجع الأميركي وبالتالي التحول نحو إعتماد تفكير إستراتيجي جديد، فلا بد من التطرق إلى الإستراتيجيات التي اعتمدتها الإدارة الأميركية بعد العام ٢٠٠٨ وتولي باراك أوباما سدة الرئاسة الأميركية، وما إذا كانت هذه الإستراتيجيات قد أدت إلى المحافظة على النظام العالمي في صورته الأحادية أم أنه توجه نحو التغيير.

ثانياً: عناصر الإستراتيجية في عهد الرئيس باراك أوباما

في بداية ولايته الأولى تعارضت سياسة أوباما مع الرئيس الأميركي جورج بوش لاسيما فيما يتعلق بنشر القوات البرية واستخدام القوة العسكرية في الشرق الأوسط. وفي خطبه الموجهة إلى العالمين العربي والإسلامي، وجدت فيها واشنطن وعواصم أخرى تحولاً عن عهد بوش والتأكيد على إستعداد الإدارة الأميركية الجديدة بأن تفتح صفحة جديدة مع العالمين العربي والإسلامي[٣].

لقد طرح باراك أوباما والذي كان مرشحاً عن الحزب الديمقراطي شعار التغيير بحيث دعا إلى تحقيق تحول حقيقي في سياسات واشنطن ومنها إنسحاب القوات الأميركية من العراق. إن التغيير هو الشعار الذي أطلقه أوباما في حملته الإنتخابية والذي أصبح جزءاً من إستراتيجية الأمن القومي للعام ٢٠١٠ والتي تضمن مجموعة من السياسات المتعلقة بوضع الولايات المتحدة الأميركية. وتشتمل هذه السياسات السياسة الخارجية الأميركية تجاه العالم ولاسيما ما يتعلق بتقليص حجم القوات الأميركية المنتشرة في العالم وتقليل النفقات العسكرية. فقد ركّز في فترة رئاسته الأولى

---

[١] بشير عبد الفتاح، مرجع سابق، ص ٤٦-٤٨

[٢] جيرمي سولت، **تفتيت الشرق الأوسط: تاريخ الإضطرابات التي يثيرها الغرب في العالم العربي**، ترجمة نبيل صبحي الطويل، الطبعة الأولى، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ٢٠١١، ص ٤٥١

[٣] مروان بشارة، أهداف الولايات المتحدة وإستراتيجيتها في العالم العربي، سياسات عربية، ع (١)، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ٢٠١٣، ص ١ متحصل عليه من الموقع https://www.dohainstitute.org/ar/lists/ تم الإطلاع عليه بتاريخ 11/11/2017

وكجزء من عقيدته على الأزمة الإقتصادية والإنسحاب من العراق. وقد أسقط عدد من المفاهيم من خلال السياسة الجديدة التي انتهجها تجاه العالم والتي كان يروّج لها جورج بوش بحيث أن فكرة الديمقراطية ونشرها لم تعد في أولوياته ولا في عقيدته بعد صدور وثيقة الأمن القومي للعام ٢٠١٠[١].

ورغم أن أوباما كان قد تحفّظ عن إعلان مبدأ سياسي بإسمه ولكنه كما جورج بوش قد استخدم إستراتيجيته للأمن القومي والتي نادت بإعادة التوازن بين إلتزامات أمريكا العالمية وذلك بالإهتمام بالتحديات الملحة للقرن الحادي والعشرين في آسيا والمحيط الهادئ[٢].

إن هذه التوجهات الأميركية تندرج ضمن إطار المساعي الأميركية لإحتواء الصعود الروسي ولاسيما في منطقة آسيا الوسطى والصعود الصيني في المحيط الهادئ. وقد انعكس ذلك التوجه من خلال التنافس الذي شهدته هذه المناطق بين الولايات المتحدة الأميركية من ناحية وروسيا والصين من ناحية ثانية، نظراً لأهمية هذه المناطق الجيوبوليتيكية للنفوذ الروسي والصيني وتأثيره على مكانتهما على الصعيد العالمي وتحقيق التحول في النظام العالمي نحو المزيد من التعددية، مقابل السعي الأميركي للإبقاء على الأحادية القطبية وتحجيم النفوذ الروسي والصيني، وفي هذا الإطار اعتمدت الولايات المتحدة الأميركية على القوة الذكية.

تعددت الأسباب والدوافع التي دعت إدارة الرئيس الأميركي باراك أوباما إلى اللجوء لإستخدام القوة الذكية كأسلوب في الإستراتيجية الأميركية الجديدة، إذ اعتمدت الإدارة الأميركية على القوة الذكية في أدائها على الصعيد الخارجي نتيجة لأبعاد إستراتيجية. ويمكن رصد الأسباب التالية والتي دفعت إلى هذا التغيير:

١- التراجع الملحوظ على المستوى الدولي للسياسة الخارجية الأميركية في عهد الرئيس الأميركي جورج بوش، ومنها تأزم الوضع الأميركي في العراق والإخفاق الأميركي في العراق وأفغانستان والخسائر التي تكبدتها الولايات المتحدة الأميركية.

٢- عدم تمكن الولايات المتحدة الأميركية من تحقيق أهدافها التي كانت قد وضعتها فيما يتعلق بالحرب على العراق وأفغانستان ومن هذه الأهداف نشر الديمقراطية في الشرق الأوسط والقضاء على الإرهاب ولاسيما تنظيم القاعدة وغيره من التنظيمات.

٣- إن الأزمة المالية العالمية التي واجهت الولايات المتحدة الأميركية والإقتصاد الأميركي في العام ٢٠٠٨ قد دفعت الرئيس الأميركي باراك أوباما اللجوء إلى أداء إستراتيجي جديد

---

[١] علي بشار بكر أغوان، مرجع سابق، ص ١٦٩-١٧١

[٢] فواز جرجس، أسس و مرتكزات سياسة أوباما الخارجية في ولايته الثانية (١-٢)، تقارير، مركز الجزيرة للدراسات، فبراير ٢٠١٣، متحصل عليه من الموقع http://studies.aljazeera.net/ar/reportsl تم الإطلاع عليه بتاريخ 11/11/2017

فرضته الضرورات الإستراتيجية وذلك من خلال إعتماد القوة الذكية ولاسيما مع تزايد الأزمات الإقتصادية وتبعاتها التي انعكست على الولايات المتحدة الأميركية في تنفيذ إستراتيجيتها فيما يتعلق بالهيمنة العالمية.

٤- غياب السياسات الأميركية اللازمة لكيفية التعامل مع صعود قوى جديدة على الساحة الدولية مثل الصين وروسيا[١].

هذا وقد تسلم الرئيس الأميركي باراك أوباما سدة الرئاسة الأميركية خلفاً للرئيس الأميركي السابق جورج بوش في وقت شهدت فيه القوة العسكرية والإقتصادية الأميركية تراجعاً ملحوظاً[٢]. ذلك أن التدخل الأميركي في العراق وأفغانستان والذي أدى إلى فشل الولايات المتحدة الأميركية في تحقيق أهدافها العسكرية قد دفع الخبراء الأميركيين إلى إعتبار الإستراتيجية الأميركية بعد العام ٢٠٠١ قد فشلت في تحقيق الأهداف المنوطة بها، ما نتيجته من وجهة النظر الأميركية إنتهاء الهيمنة الأميركية على منطقة الشرق الأوسط والهيمنة الأميركية العالمية في مرحلة لاحقة. ومن مؤشرات التراجع فيما يتعلق بالإقتصاد الأميركي أن الولايات المتحدة الأميركية والتي كانت تحقق فائضاً يتعدى ١٠٠ مليار دولار في العام ٢٠٠١ أصبحت تعاني من العجز بقيمة ٢٥٠ مليار دولار في العام ٢٠٠٧، ما يؤشر إلى أن الأزمة المالية التي عانى منها الإقتصاد الأميركي في العام ٢٠٠٨ هي نتيجة لهذه السياسات[٣].

وفي ظل هذا الوضع ومع إدراك خطأ إدارة جورج بوش فيما يتعلق بإستخدام القوة العسكرية لتحقيق أهدافها، لجأت الإدارة الأميركية إلى اعتماد القوة الذكية وذلك بهدف إعادة الإعتبار لمكانة الولايات المتحدة الأميركية في النظام الدولي ولاسيما بعد الحروب التي شنها جورج بوش في كل من العراق وأفغانستان[٤].

ذلك أن المبالغة في إستخدام القوة العسكرية لم يعد يحقق أهداف السياسة الخارجية كما حصل مع الولايات المتحدة الأميركية التي اعتمدت على القوة العسكرية وتفوقها في هذا المجال في الحرب على العراق وأفغانستان، كما كان له الأثر البارز على مكانة الولايات المتحدة الأميركية العالمية وهذا ما انعكس على الفكر السياسي الأميركي بمحاولة صياغة إستراتيجية شاملة في عهد الرئيس باراك أوباما، بحيث تعتمد هذه الإستراتيجية وبشكل أساسي على القوة الذكية وهي نتاج الدمج بين

---

[١] حيدر سامي عبد، مرجع سابق، ص ٨٣،٨٤

[2] Ian Bremmer, **Super Power: Three Choices For America's Rolen In The World**, Penguin Publishing Group, Washington, 2015, p 40

[٣] صلاح حسن الشمري، **الإستراتيجية الأميركية حيال العراق: قراءة في ملامح التغيير**، ل.ط، منشورات الضفاف، بيروت، ٢٠١٤، ص ٢٥٨،٢٥٩

[٤] حيدر سامي عبد، مرجع سابق، ص ٨٥

القوة الناعمة والقوة الصلبة بحيث تقع على عاتقها معالجة أثار سياسات الإدارات السابقة وتحقيق أهداف الولايات المتحدة الأميركية في القرن الحادي والعشرين[١].

وفي سبيل الفوز بالفرصة الثانية والتي كان قد تحدث عنها زبيغنيو بريجنسكي مستشار الأمن القومي الأميركي السابق، كان الرئيس الأميركي باراك أوباما بعد تسلّمه سدّة الرئاسة قد وضع رغبة أميركية ثابتة تتمثل بقيادة العالم من جديد إذ أعلن في ٢٠ كانون الثاني عام ٢٠٠٩ "نحن مستعدون لأن نقود مرة أخرى"[٢]. في حين يعتبر يفغيني بريماكوف أن الكثير من المحللين والكتّاب سواء من داخل أميركا أو خارجها يراودهم الشك بأن الولايات المتحدة الأميركية لا يمكنها قيادة العالم طالما أنها تدعم " إسرائيل" وممارساتها العدوانية[٣].

كما اعتمد باراك أوباما في سبيل حل المشاكل العالقة إلى إشراك الخصوم والدبلوماسية وإبقاء الدبلوماسية في سلم أولوياته، إلا أنه لم ينفي إمكانية إستخدام القوة العسكرية تجاه أي طرف يحاول زعزعة الأمن والسلم الدوليين[٤]. وقد سعى أوباما إلى الترويج لشعار الأممية والعالمية أكثر من شعار العولمة ونشر النموذج الأميركي وذلك من خلال دعوة الآخرين للحوار والمشاركة في إدارة المشاكل العالمية تحت القيادة الأميركية[٥].

لقد أثارت إستراتيجية الأمن القومي للعام ٢٠١٠ التي أصدرتها إدارة أوباما جدالاً فيما يتعلق بالجديد التي أتت به والقديم الذي أبقت عليه ما أدى إلى إتجاهين من وجهات النظر:

الإتجاه الأول يرى بأن إستراتيجية أوباما ما هي إلا إمتداد لحقبة بوش وليست إنقطاعاً عنها ويعود ذلك إلى أن الولايات المتحدة الأميركية ما زالت تحتفظ بحقها بالعمل الإنفرادي وتوجيه الضربات الإستباقية. بالإضافة إلى أنها ما زالت تحافظ على تفوقها العسكري وتعزز الديمقراطية.

الإتجاه الثاني يرى بأن إستراتيجية أوباما قد انطوت على مفاهيم جديدة، إذ تعترف هذه الإستراتيجية بتعقد التحديات التي تواجهها الولايات المتحدة الأميركية في القرن الحادي والعشرين كما تجمع بين تعزيز الأمن والرخاء الأميركي. كما اعتبر أوباما بأن القضايا الغير تقليدية كالتغير المناخي والأوبئة والتكنولوجيا والطاقة تشكل تحديات في القرن الحادي والعشرين. بالإضافة إلى اعتباره بأن التحالفات والشركاء ضرورية لمواجهة القضايا العالمية[٦].

---

[١] حيدر سامي عبد، مرجع سابق، ص ١٠٦،١٠٧

[٢] مايكل كوكس، خيار أوباما لإدامة القيادة الأميركية للعالم، مجلة آفاق المستقبل، ع (٤)، أبو ظبي، آذار/ نيسان ٢٠١٠، ص ٥٢-٥٥

[٣] يفغيني بريماكوف، مرجع سابق، ص ١١٥

[٤] سيد أبو ضيف أحمد، **باراك أوباما: الرئيس الأسود في البيت الأبيض**، الطبعة الأولى، دار الفكر العربي، القاهرة، ٢٠٠٩، ص ٢٠١

[٥] علي بشار بكر أغوان، مرجع سابق، ص ١٧٤

[٦] مروة محمد عبد الحميد عبد المجيد، التغير والإستمرار في إستراتيجية الأمن القومي الأميركية بعد أحداث ١١ سبتمبر، المركز الديمقراطي العربي، متحصل عليه من الموقع http://democraticac.de/?p=26157 تم الإطلاع عليه بتاريخ 11/11/2017

هذا التحول الذي سبقت الإشارة إليه يشير إلى التغيير بين وثيقتي الأمن القومي الأميركي للعام ٢٠٠٢ و ٢٠٠٦ ووثيقة العام ٢٠١٠ والتغيير في الفكر الأميركي بالتخفيف من حدة الإنفرادية في معالجة القضايا العالمية ولاسيما بعد ما فرضته الأحداث والوقائع الدولية.

وفي أيار عام ٢٠١١ أقر الرئيس باراك أوباما بأن على القيادة الغربية أن تتكيف مع الواقع، وذلك يعود للتغيرات التي حدثت في النظام الدولي أبرزها تحول الثروة والقوة من الدول الغربية إلى دول الشرق والجنوب، إذ صرّح رئيس البنك المركزي في تشرين الثاني عام ٢٠١٠ بزيادة إنتاج الإقتصادات الصاعدة بنسبة ٤٠% خلال الربع الثاني من العام ٢٠١٠ عما كان في العام ٢٠٠٥، حيث بلغت الزيادة ٧٠% في الصين ونحو ٥٥% في الهند، أما الزيادة في الإقتصادات المتقدمة فإنها لم تتجاوز ال ٥%. بالإضافة إلى ذلك فقد اضطرت الدول الغربية ونتيجة لضغط الديون للإتجاه نحو تقليص حجم قدراتها العسكرية والإنفاق على التسلح في حين اتجهت الدول الصناعية في آسيا والشرق الأوسط إلى تدعيم قدراتها العسكرية باستخدام القوة الإقتصادية. ومن جملة الأسباب الواردة يمكن الحديث عن تشكل واقع إقتصادي جديد في ظل التغيرات العسكرية والإقتصادية وما لها من تأثيرات على النفوذ السياسي[١].

لذلك فإن الواقع الإقتصادي الجديد الذي فرضته المتغيرات الدولية قد فرض رؤية جديدة على الولايات المتحدة الأميركية. بالإضافة إلى ما فرضته خريطة التحالفات الجديدة التي ظهرت منذ بداية القرن الجديد ولاسيما بين روسيا والصين وبعض دول آسيا الوسطى في إطار منظمة شنغهاي، وما تعنيه هذه المنظمة من قوة إقتصادية صاعدة للدول المنضوية فيها. بالإضافة إلى ذلك نجد تجمع البريكس والذي يضم دولاً حققت نمواً إقتصادياً صاعداً، وما لذلك من تأثير على القضايا العالمية وبالتالي على النظام العالمي وخاصة ما ظهر خلال الأزمة السورية التي اندلعت في العام ٢٠١١ من تنافس سياسي بين الولايات المتحدة الأميركية من جهة وروسيا والصين أي الدول الأعضاء في هذه التجمعات من جهة أخرى.

"وللفوز بالفرصة الثانية عملت الولايات المتحدة على كسر أولويات سياستها وإستراتيجيتها لما قبل ٢٠١٠ و ٢٠١١ والتي استندت على التكتيكات التالية:

١- التحول نحو آسيا وأفريقيا لإعتبارات جيوبوليتيكية ومواجهة خصومها المحتملين في الإستئثار بنفوذ إستراتيجي على صعيد الشراكة أو العلاقات أو الموارد الأولية.

٢- عدم الممانعة من وصول الإسلاميين للسلطة في العالم الإسلامي، شرط أن يكون وصولهم بصيغ ديمقراطية.

---

[١] وائل محمد إسماعيل، مرجع سابق، ص ١٤٤،١٤٣

٣- تعزيز الدور الإستراتيجي لحلف الناتو، من التوسع إلى دور المنقذ إلى المنفذ لأجندات محددة.

٤- توظيف العولمة والمعلومات لإحداث التغيير المطلوب وفق هندسة مبرمجة.

٥- محاولة إشراك حلفائها في الأزمات الدولية ومكافحة الإرهاب الدولي لتقليل العبئ على القيادة الأميركية.

٦- السعي لمواجهة التكتلات الإقتصادية البازغة المواجهة للتكتلات الإقتصادية الأميركية والغربية.

٧- إيجاد معدلات جديدة لتخفيف الآثار الإقتصادية لزيادة الدين الأميركي الداخلي الذي وصل إلى أعلى من إجمالي الناتج القومي الأميركي"[١].

بالإضافة إلى جملة التكتيكات السابقة فقد كان للولايات المتحدة الأميركية توجهاً جديداً فيما يتعلق بأفغانستان والعراق.

فيما يتعلق بالسياسة الأميركية في أفغانستان فقد حددت الولايات المتحدة الأميركية أن هدفها في أفغانستان يكمن في الحيلولة دون وجود ملاذ آمن للقاعدة في أفغانستان وعدم تمكين طالبان من حيازة القدرة على إسقاط الحكومة الأفغانية. فالمفهوم الإستراتيجي للولايات المتحدة الأميركية بالإضافة إلى شركائها الدوليين والأفغان يتمثل بإضعاف طالبان وبناء القدرات الأفغانية بما يسمح لهم بحكم البلاد وضمان أمنها، حتى تتوفر الظروف الملائمة للولايات المتحدة الأميركية للبدء بتخفيض قواتها في تموز عام ٢٠١١ خلال الجدول الزمني المحدد[٢].

أما فيما يتعلق بالسياسة الأميركية تجاه العراق خلال فترة حكم الرئيس باراك أوباما بدأت واشنطن بنقل المسؤوليات الأمنية إلى القوات العراقية والشرطة وذلك بموجب إتفاق أمني مع الحكومة العراقية، وإلتزام الولايات المتحدة الأميركية بالإنسحاب من المدن العراقية خلال فترة زمنية تكتمل في حزيران عام ٢٠٠٩ على أن تنسحب بشكل كامل في شهر كانون الأول من العام ٢٠١١. وهكذا تواصل الإنسحاب الأميركي من العراق إلى أن أعلنت القيادة الأميركية في ٣١ آب من العام ٢٠١٠ إنهاء عملياتها العسكرية في العراق، ولاحقاً في ١٥ كانون الأول عام ٢٠١١ أعلنت الولايات المتحدة الأميركية النهاية الرسمية للحرب على العراق حيث غادر آخر جندي الأراضي العراقية في ١٨ كانون الأول عام ٢٠١١[٣].

---

[١] وائل محمد إسماعيل، مرجع سابق، ص ١٤٦

[٢] بوب ودوورد، **حروب أوباما: الصراع بين الإدارة المدنية ووزارة الدفاع الأميركية**، ترجمة هاني تابري، دار الكتاب العربي، بيروت، ٢٠١١، ص ٤٧٤،٤٧٥

[٣] كمال ديب، **موجز تأريخ العراق: من ثورة العشرين إلى الحروب الأميركية والمقاومة والتحرير وقيام الجمهورية الثانية**، الطبعة الأولى، دار الفارابي، بيروت، ٢٠١٣، ص ٥١٢

وكان قد أعلن الرئيس باراك أوباما عن عزمه لفك الإرتباط العسكري مع الشرق الأوسط وذلك بإنهاء الحرب في أفغانستان وسحب القوات الأميركية كلها بحلول العام ٢٠١٤. وبعد أن كانت الولايات المتحدة الأميركية خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين تمثّل قوة تحول في سياسات الشرق الأوسط، قام أوباما بوضع مسار يتصف بمزيد من الحذر والبراغماتية للعقد الثاني. إذ كانت قد أعلنت إدارة أوباما خلال فترة رئاسته الأولى عن "سياسة التمحور نحو آسيا" كما بذلت جهوداً دبلوماسية عديدة مع الدول المطلة على المحيط الهادئ[١]. إن التراجع الأميركي في منطقة الشرق الأوسط قابله زيادة الإهتمام الأميركي في منطقة آسيا–الباسيفيك وذلك نظراً لأهمية هذه المنطقة في الرؤية الأميركية فيما يتعلق بمصادر الطاقة وإمداداتها. بالإضافة إلى القلق الأميركي من تعاظم النفوذ الصيني في المنطقة، وما يمكن أن تكسبه الصين على المستوى الدولي من خلال هذا النفوذ لمنافسة الولايات المتحدة الأميركية وتحقيق الهدف الروسي الصيني المشترك بإرساء عالم متعدد الأقطاب، وهذا ما يفسر التنافس الأميركي الصيني في بحر الصين الجنوبي.

والجدير بالذكر في هذا الإطار فيما يتعلق بالإستراتيجية التي أعلنت عنها الولايات المتحدة الأميركية في العام ٢٠١١ بما يعرف بإستراتيجية إعادة التوازن في آسيا، على اعتبارها الجزء الأسرع نمواً في الإقتصاد العالمي. أما الصين فقد اعتبرت بأن إعادة التوازن الذي تقوم به إدارة أوباما ما هو إلا صورة من صور الإحتواء، ولكن بخلاف الإحتواء الذي ساد خلال فترة الحرب الباردة حيث لم يكن للولايات المتحدة الأميركية أي علاقة تجارية أو إجتماعية مع الإتحاد السوفياتي فإنها تمتلك تجارة شاملة مع الصين[٢].

لذلك تتمثل سياسات أوباما إزاء الشرق الأوسط فيما يتعلق بفك الإرتباط ما تحدث عنه هو وصناع السياسات في إدارته خلال الفترة الرئاسية الأولى بما يسمّى "التمحور نحو آسيا" أو ما أطلق عليه لاحقاً "إعادة التوازن باتجاه آسيا"، وذلك إنطلاقاً من قناعة لدى الإدارة الأميركية بأن الصين هي القضية المهمة التي تواجه الولايات المتحدة الأميركية وحلفائها، بالإضافة إلى أن الدول المطلة على المحيط الهادئ أكثر أهمية من الشرق الأوسط. فقد بلغ حجم التبادل التجاري بين الولايات المتحدة الأميركية والدول المطلة على المحيط الهادئ أكثر من ١,١ تريليون دولار عام ٢٠١٢ في حين بلغ التبادل التجاري ٢٢ مليار دولار مع ٢٢ دولة من دول الشرق الأوسط عام ٢٠١١[٣].

---

[١] جوان كول، السياسة الأميركية في الشرق الأوسط في الفترة الرئاسية الثانية لباراك أوباما، الطبعة الأولى، سلسلة محاضرات الإمارات ١٦٧، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠١٤، ص ٣،٤

[٢] جوزيف س.ناي، **هل انتهى القرن الأميركي؟**، ترجمة محمد إبراهيم العبدالله، الطبعة الأولى، العبيكان، الرياض، ٢٠١٦، ص ٦٥،٦٦

[٣] جوان كول، مرجع سابق، ص ٦

إن الإهتمام الإستراتيجي الأميركي بشرق آسيا قد شهد زخماً كبيراً خلال فترة الرئاسة الثانية للرئيس باراك أوباما على الرغم من كون هذا الإهتمام سابق لهذه المرحلة، إلا أنه شكّل خلال هذه الفترة بمثابة الإنعطافة في السياسة الخارجية الأميركية. إذ أن الإدارة الأميركية تعتبر منطقة بحر الصين الجنوبي بمثابة مصلحة قومية جوهرية، ما دفع الإدارة الأميركية إلى إطلاق ما يسمى "محور آسيا" والذي يحوّل سياسة الولايات المتحدة تجاه الصين من سياسة مبنية على مصالح تجارية مشتركة إلى سياسة أخرى تهدف إلى إحتواء نهوض الصين[١]. هذا وكانت الصين قد انتقدت الولايات المتحدة الأميركية إزاء تدخلها في العام ٢٠١٠ في نزاع الصين مع جاراتها الآسيوية فيما يتعلق بحقوقها في بحر الصين الجنوبي مع إعتبار الصين ذلك بمثابة النية الأميركية لتطويقها[٢].

إن هذا التوجه الأميركي لا يهدف إلى إيجاد موطئ قدم وإنما لتدعيم الوجود الأميركي الحاضر في المنطقة أصلاً منذ عقود وذلك إستجابة لمواجهة النهوض الصيني. ومن بين المؤشرات التي تدلّ على أهيمة المنطقة بالنسبة للولايات المتحدة الأميركية أن حوالي ١٠٩ من أصل ٧٥٠ قاعدة عسكرية أميركية في العالم تقع في اليابان و٨٥ في كوريا الجنوبية[٣].

وكانت قد أكدت وزيرة الخارجية السابقة هيلاري كلينتون أهمية ومركزية آسيا والمحيط الهادئ في الإستراتيجية الأميركية وذلك في مقال لها بعنوان "عصر أميركا الباسيفيكي America's Pacific Century" تحدثت فيه عن أهمية زيادة الإستثمار في هذه المنطقة من الناحية الدبلوماسية والإقتصادية والإستراتيجية، على اعتبار أن آسيا والمحيط الهادئ قد أصبحا من المحركات الرئيسية في السياسة العالمية. أما المناطق التي تشملها هذه الإستراتيجية فإنها تمتد لتشمل مناطق من شبه القارة الهندية إلى الشواطئ الغربية للأميركيتين والمحيط الهادئ والهندي والتي ترتبط عن طريق خطوط الشحن والمصالح الإستراتيجية. وبالرغم من إشارتها إلى تعميق العمل مع القوى الناشئة كالصين إلا أنها ركّزت على المسائل الإشكالية بين الولايات المتحدة الأميركية والصين، ومنها ما يتعلق بالديمقراطية وحقوق الإنسان وحرية الملاحة في بحر الصين الجنوبي، بالإضافة إلى إعتماد الشفافية في الأنشطة العسكرية وهذه المسائل التي تعتبرها الصين سيادية. بالإضافة إلى التحالفات الثنائية الأمنية وتعزيز الوجود العسكري الأميركي وضمان حرية الملاحة في بحر الصين الجنوبي والتصدي للبرنامج النووي لكوريا الشمالية[٤].

---

[١] طارق عزيزة، استراتيجية الولايات المتحدة في آسيا في ظل النهوض الصيني، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، تركيا، ٤ فبراير ٢٠١٤، ص ٩، متحصل عليه من الموقع https://harmoon.org/archives/3779

[٢] زبغنيو بريجنسكي، **رؤية إستراتيجية: أمريكا وأزمة السلطة العالمية**، ترجمة فاضل حبتكر، دار الكتاب العربي، بيروت، ٢٠١٢، ص ١٠١

[٣] طارق عزيزة، مرجع سابق، ص ٩،١٠

[٤] مرجع نفسه، ص ١٠،١١

وعلى الرغم من التحول الأميركي نحو منطقة آسيا–الباسيفيك إلا أن ذلك لم يلغ إهتمامها في منطقة الشرق الأوسط ولاسيما مع إندلاع الأزمة السورية، والتي تحولت إلى صراع بين القوى الدولية والذي بدأ في مجلس الأمن من الناحية السياسية وتحول إلى صراع تأكيد نفوذ بين روسيا والصين من جهة لتحقيق هدفها بإنهاء الأحادية القطبية وصياغة نظام عالمي يقوم على تعدد الأقطاب، مقابل الولايات المتحدة الأميركية من جهة أخرى والتي تسعى إلى تحجيم قوة كل من روسيا والصين. لذلك فإن تعاظم الإهتمام الأميركي في منطقة المحيط الهادئ خلال فترة الرئاسة الثانية ما هو إلا محاولة لمنع روسيا والصين من تعاظم النفوذ في المناطق الإستراتيجية، والذي يكسبها مزيداً من النفوذ ولاسيما في منطقة الشرق الأوسط وخاصة مع التراجع الأميركي في المنطقة. والجدير بالذكر التنافس بين روسيا والولايات المتحدة الأميركية خلال الأزمة الأوكرانية في العام ٢٠١٤ والتي سعت من خلاله روسيا إلى إستعادة أحد أهم مناطق النفوذ لخطوط إمداداتها بالطاقة وتصديرها مقابل السعي الأميركي إلى إحتواء النفوذ الروسي في المنطقة. وقد تزامنت هذه الأزمة مع الأزمة السورية بحيث حاولت روسيا من خلال تعظيم نفوذها في أوكرانيا إلى تحقيق المكاسب في جوارها الإقليمي وفي منطقة الشرق الاوسط. لذلك فقد شهدت هذه المناطق تنافساً حاداً بين كل من روسيا والصين من ناحية الراغبة في إستعادة نفوذها على المستوى الدولي والولايات المتحدة الأميركية التي حاولت إحتوائها وهذا ما سنتطرق إليه لاحقاً.

خلاصة المبحث الثاني:

نخلص إلى القول من خلال ما تقدم أن أحداث الحادي عشر من أيلول قد شكلت نقطة التحول المفصلية في تاريخ العلاقات الدولية في الوقت الذي كان فيه النظام العالمي أحادياً وبقيادة أميركية. بالإضافة إلى ذلك ومن خلال تتبع مسار الإستراتيجية الأميركية عقب إنتهاء الحرب الباردة وبعد أحداث الحادي عشر من أيلول يمكن ملاحظة التحول في مسار هذه الإستراتيجية والتغيير التصاعدي الذي طرأ عليها. إذ من خلال المقارنة بين الفترتين فقد تحولت الولايات المتحدة الأميركية من الإعتماد على سياسة الردع والإحتواء نحو إستراتيجيات الضربات الوقائية والإستباقية من خلال إستخدام القوة العسكرية، بحيث أصبحت القوة الصلبة هي العامل الأساسي في هذه الإستراتيجيات والتي تمت صياغتها في وثيقة الأمن القومي للعام ٢٠٠٢ بحيث جرى تطبيقها في كل من أفغانستان والعراق. وبالإضافة إلى الأهداف المعلنة من هذه الإستراتيجيات والتي تمت ترجمتها من خلال الحروب التي شنها جورج بوش على كل من أفغانستان والعراق، إلا أن الولايات المتحدة الأميركية لم تتوان عن السعي لتطويق روسيا في عمقها الإستراتيجي بهدف منعها من تزايد نفوذها في المناطق ذات الأهمية الإستراتيجية لما لذلك من تأثير على هيكل النظام العالمي الذي أرادته الولايات المتحدة الأميركية أن يستمر بشكله الأحادي وبقيادة أميركية. إلا أن نتائج الحروب وعدم تحقيق الأهداف قد دفع الولايات المتحدة الأميركية إلى التغيير في استراتيجيتها وإن لم يكن تغييراً جذرياً في ولاية جورج بوش الثانية، فكانت وثيقة الأمن القومي للعام ٢٠٠٦ وهي نتاج المراجعات التي أجرتها الولايات المتحدة الأميركية والتي أدت إلى التخفيف من إستخدام القوة الصلبة والإعتماد على تكتيكات مرحلية جديدة لتحقيق الأهداف والمصالح الأميركية ولاسيما في منطقة الشرق الأوسط ذات الأهمية الجيوستراتيجية للولايات المتحدة الأميركية، فكان مشروع الشرق الأوسط الجديد الذي أُعلن عنه عقب الحرب الإسرائيلية على لبنان في العام ٢٠٠٦. ولقد كان للأحداث والتطورات الدولية الأثر البارز في التغيير والتحول الذي طرأ على مسار الإستراتيجية الأميركية ولاسيما الأزمة المالية العالمية للعام ٢٠٠٨ والآثار التي رتبتها هذه الأزمة على الإقتصاد الأميركي، ما دفع الولايات المتحدة الأميركية خلال هذه الفترة ومع تولي باراك أوباما سدة الرئاسة الأميركية إلى إحداث تحول جذري في الإستراتيجيات المعتمدة. فما كان للولايات المتحدة الأميركية إلا أن تحولت نحو إعتماد القوة الذكية وهي نتاج الدمج بين القوة الناعمة والقوة الصلبة والإبتعاد عن الخيار العسكري فكانت وثيقة الأمن القومي للعام ٢٠١٠. وتجدر الإشارة إلى أن التراجع الأميركي قد تزامن مع صعود بعض القوى الدولية ولاسيما روسيا والصين والتي حققت نمواً إقتصادياً منذ بداية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، ما سمح لهذه القوى بالسعي نحو تثبيت مكانتها على الساحة الدولية وتأكيد نفوذها ناهيك عن التقارب الروسي الصيني. هذا الأمر الذي

انعكس على التوجهات الأميركية بحيث تزايد الإهتمام الأميركي في منطقة آسيا–الباسيفيك نظراً لأهمية هذه المناطق الإستراتيجية بالنسبة للقوى الدولية وإدراكها بأن السيطرة عليها تؤدي إلى مزيد من النفوذ على المستوى الدولي. وهذا ما دفع الولايات المتحدة الأميركية إلى تعظيم تواجدها في هذه المنطقة لتأمين مصالحها فضلاً عن السعي الأميركي لإحتواء الصعود الروسي والصيني. هذا الصعود الذي قد يؤدي مع صعود قوى إقتصادية أخرى ومتحالفة مع روسيا والصين إلى تغيير هيكل النظام العالمي نحو التعددية القطبية وإنهاء الأحادية وخاصة في ظل الأزمات التي شهدتها الساحة الدولية ولاسيما بعد العام ٢٠١١، كل هذه الأحداث قد فرضت نفسها على المشهد الدولي. لذلك سوف نسلط الضوء في الفصل الثاني على العوامل التي أدت إلى صعود كل من روسيا والصين والتحالفات التي نشأت بين هذه القوى لتحقيق الهدف المشترك بتغيير هيكل النظام العالمي وإرساء نظام يضم أقطاباً متعددة والسعي الأميركي لمحاولة إحتواء هذا الصعود. كما سنتطرق إلى التنافس الذي شهدته المناطق الإستراتيجية المهمة والمؤثرة في تزايد نفوذ كل من روسيا والصين، وما إذا كان هذا التنافس قد أكسب هذه القوى القدرة اللازمة لإحداث تغيير في هيكل النظام العالمي.

الفصل الثاني: صعود قوى دولية والتنافس الدولي في المناطق الإستراتيجية حتى العام ٢٠١٧

تشير الأحداث التاريخية التي استعرضناها في بداية الفصل الأول أن التغيير في النظام العالمي والإنتقال من شكل إلى آخر قد اعتمد وبشكل أساسي على تغيير ميزان القوى من خلال اكتساب قوى جديدة أو سابقة عدداً من عناصر القوة التي تمكنها من ممارسة النفوذ على المستوى الدولي. لذلك فإن التغيير الذي تكتسبه القوى الجديدة في مجال القوة مقابل تراجع أحد عناصر القوة للقوى الأخرى قد يدفع نحو التغيير التدريجي في هيكل النظام العالمي. وقد شهدت الساحة الدولية في عصرنا الحاضر ومنذ العام ٢٠٠٠ وحتى الوقت الراهن تغيرات فيما يتعلق بثقل ووزن بعض القوى الدولية والتي كانت غائبة عن الساحة الدولية. وتجدر الإشارة في هذا الإطار إلى كل من روسيا والصين بحيث حققت كل منهما صعوداً في المجال الإقتصادي ما سمح بتحسين الأوضاع على الصعيد العسكري والتكنولوجي من خلال إستخدام القوة الإقتصادية. هذا التغيير في وزن هذه القوى قد تزامن مع إنشغال الولايات المتحدة الأميركية بالحروب التي شنتها على كل من أفغانستان والعراق، ولاحقاً الأزمة المالية العالمية للعام ٢٠٠٨ والتي أثرت بشكل كبير على الإقتصاد الأميركي ما أدى للتراجع على الرغم من بقاء الولايات المتحدة الأميركية قوة عظمى وعلى الرغم من بقاء النظام العالمي في شكله الأحادي القطبية. ولكن لا بد من الإشارة إلى أن عناصر القوة والتي تسمح بالقيادة الإنفرادية لم تعد تتركز جميعها لدى الولايات المتحدة الأميركية.

لقد تضافرت مجموعة من العوامل والأسباب التي أدت إلى صعود روسيا ولاسيما مع تولي فلاديمير بوتين السلطة في العام ٢٠٠٠ في ظل وجود نظام عالمي أحادي القطبية وقيادة أميركية منفردة. إلا أن روسيا في عهد بوتين قد صاغت عدداً من الإستراتيجيات المرحلية التي تتلاءم مع الرؤية الروسية خلال كل من هذه المراحل فكانت هذه الإستراتيجيات المتدرجة بشكل تصاعدي. إذ اكتفت روسيا في البداية بإصلاح الأوضاع الداخلية والإقتصادية وإستخدامها كمرتكزات للإنطلاق نحو تطبيق سياسة خارجية أكثر فاعلية لتحقيق الرؤية الروسية في إستعادة مكانتها ودورها على الساحة الدولية. وبالإضافة إلى روسيا تمكنت الصين أيضاً من البروز على الساحة الدولية كقوة إقتصادية كبرى، وقد ساعدها هذا النمو الإقتصادي على تحسين قدراتها العسكرية وبالتالي السعي نحو تحقيق تطلعاتها في الوصول إلى المناطق ذات الأهمية الإستراتيجية بالنسبة لها وذلك لتعزيز مكانتها على الساحة الدولية. وفيما اعتبر البعض بأن الصين هي المنافس المحتمل للولايات المتحدة الأميركية، اعتبر البعض الآخر مثل جوزيف ناي بأن القوة الصينية لا يمكنها مضاهاة ومنافسة القوة الأميركية. وبغض النظر عن هذا الإختلاف حول إمكانية الصين من منافسة

الولايات المتحدة الأميركية، إلا أن التقارب الصيني الروسي قد أثار القلق والمخاوف الأميركية لاسيما وأن الهدف من هذا التقارب يكمن في إرساء عالم متعدد الأقطاب بحيث تكون روسيا والصين أقطاباً موازية للقطب الأميركي على المستوى العالمي. ومن المؤشرات على هذا التقارب إنضمام كل من روسيا والصين مع بعض الدول في آسيا الوسطى إلى منظمة شنغهاي ما يشكل قوة إقتصادية مواجهة للقوة الأميركية، ناهيك عن تجمع البريكس والذي يندرج ضمن نفس الإطار. وعن أسباب القلق الأميركي يضاف إلى ما تقدم سعي روسيا نحو إستعادة مكانتها في مجال نفوذها السوفياتي السابق ولاسيما في منطقة أوراسيا باعتبارها تشكل منطقة قلب العالم، ما أثار المخاوف الأميركية من تعاظم هذا النفوذ والذي قد يؤدي بروسيا لتصبح قطباً قوياً ومنافساً للولايات المتحدة الأميركية. بالإضافة إلى ما تسعى إليه الصين من التواجد في منطقة المحيط الهادئ والسيطرة على بحر الصين الجنوبي إستناداً إلى أهميته الإستراتيجية والنفطية. لذلك حاولت الولايات المتحدة الأميركية إحتواء كل من الدولتين لتجنب تأثيرات تزايد نفوذ هذه الدول على النظام العالمي وهيكله. غير أن السعي الأميركي للإحتواء قد قابله إصرار روسي صيني لتوسيع رقعة النفوذ في المناطق الإستراتيجية، ما أدى إلى تنافس بين الولايات المتحدة الأميركية من جهة وروسيا من جهة أخرى في كل من جورجيا وأوكرانيا وأيضاً مع الصين في بحر الصين الجنوبي. بالإضافة إلى ما شهدته منطقة الشرق الأوسط من تنافس دولي ولاسيما خلال الأزمة السورية، وما أبدته القيادة الروسية والصينية من ثبات في المواقف وإصرار لتأكيد المكانة على المستوى الدولي ما أثار التساؤلات حول إمكانية التغيير والتحول في النظام العالمي.

المبحث الأول: صعود روسيا والصين والإحتواء الأميركي

منذ بداية القرن الحادي والعشرين برزت قوى دولية لمنافسة الولايات المتحدة الأميركية والتي أصبحت على رأس النظام العالمي منذ تفكك وإنهيار الإتحاد السوفياتي السابق. إذ حاولت هذه القوى ملئ الفراغ الإستراتيجي الذي خلّفه هذا التفكك من أجل إعادة التوازن إلى النظام العالمي. ومن بين هذه القوى الصاعدة روسيا والصين باعتبار أن الدولتين تشهدان تقدماً وتطوراً في المجالين العسكري والإقتصادي. ذلك أن روسيا وهي وريثة الإتحاد السوفياتي، ومع تسلم الرئيس فلاديمير بوتين السلطة منذ العام ٢٠٠٠، سعت إلى إعادة بناء روسيا القوية من خلال تحقيق النهوض الإقتصادي وإعادة بناء القوة العسكرية وذلك بهدف إعادة روسيا كقوة عظمى على الساحة الدولية وتأكيد مكانتها ونفوذها على المستوى الدولي. كذلك سعت الصين إلى البروز كقوة مؤثرة من خلال النمو الإقتصادي الذي حققته بحيث تحولت إلى قوة إقتصادية أكسبتها مكانة على الصعيد العالمي. هذا التطور الذي ما لبث أن انعكس على الأداء السياسي لكل منهما على المستوى الدولي. وقد أصبح هذا الأداء يشكل عائقاً أمام الولايات المتحدة الأميركية ولاسيما بعد فشل الأخيرة في الحروب التي خاضتها ضد كل من العراق وأفغانستان، وما استتبعهما من أزمة مالية عالمية في العام ٢٠٠٨ والتي كان لها الأثر السلبي البارز على الولايات المتحدة الأميركية. كما شهدت الساحة الدولية ونتيجة لهذه الأحداث صعود قوى دولية أخرى وإن لم تكن هذه القوى بنفس حجم الصعود الصيني والروسي، إلا أنها استطاعت أن تشكل نوعاً من التأثير على الصعيد العالمي ومنها الهند واليابان والإتحاد الأوروربي. وقد سعت روسيا والصين لتعزيز مكانتهما على الساحة الدولية إلى توجيه النظام العالمي نحو التعددية القطبية بدلاً من الأحادية، بحيث حصل تقارب بين الصين وروسيا لتحقيق هذا الهدف المشترك بالتزامن مع سعي كل منهما إلى تثبيت نفوذه في المناطق الإستراتيجية المهمة في الجوار الإقليمي لكل منهما. إن إدراك الولايات المتحدة الأميركية لخطورة صعود هذه القوى وامتداد نفوذها إلى المناطق الإستراتيجية المجاورة قد دفعها إلى إعتماد إستراتيجية الإحتواء لتطويق كل من روسيا والصين. لذلك سوف نتطرق في هذا المبحث إلى الظروف المؤاتية والعوامل التي أدت إلى صعود كل من روسيا والصين وتأكيد مكانتهما على الساحة الدولية كقوى كبرى بالإضافة إلى صعود القوى الأخرى، كما سنتطرق في الفقرة الثانية من هذا المبحث إلى التحالف الذي نشأ بين روسيا والصين والسعي الأميركي لإحتواء هذه القوى.

الفقرة الأولى: صعود روسيا والصين إلى الساحة الدولية

مع إنتهاء الحرب الباردة وتفكك الإتحاد السوفياتي عرف النظام العالمي تحولاً جذرياً من الثنائية القطبية إلى الأحادية القطبية والتي تميزت بالهيمنة والتفرد الأميركي والسعي نحو السيطرة العالمية من قبل الولايات المتحدة الأميركية. وأصبحت روسيا وريثة الإتحاد السوفياتي تعاني من الأزمات والمشاكل الإقتصادية والداخلية، ما شكل حائلاً أمام روسيا لمواجهة التفرد الأميركي خلال مرحلة الأحادية القطبية ولاسيما منذ العام ١٩٩٠ وصولاً إلى العام ٢٠٠٠. ومع تولي بوتين سدة الرئاسة الروسية بحلول العام ٢٠٠٠ وخلال المرحلة اللاحقة شهدت روسيا تغييراً جذرياً سواء من الناحية الإقتصادية أو الإجتماعية والتي انعكست على الأداء الروسي من الناحية السياسية وتصاعد القوة الروسية. إذ يمكن القول أن السياسة الخارجية الروسية قد عرفت عدداً من التحولات منذ تولي بوتين السلطة. كما عرفت الصين نمواً إقتصادياً متصاعداً حتى أضحت واحدة من القوى الإقتصادية العالمية والتي تنافس القوى العظمى من الناحية الإقتصادية ولاسيما الولايات المتحدة الأميركية. ولما كانت القوة الإقتصادية من العوامل المؤثرة في القوة السياسية للدول ومدى قدرتها على بسط نفوذها ومكانتها على الساحة الدولية، وإنطلاقاً من ذلك فقد تزايدت التحليلات عن إمكانية وصول الصين لتصبح قطباً منافساً للولايات المتحدة الأميركية، وبالتالي الإنتقال من مرحلة الأحادية القطبية نحو الثنائية أو التعددية. لذلك سوف نتطرق في هذه الفقرة إلى العوامل والعناصر التي أدت إلى صعود روسيا والصين بالإضافة إلى صعود بعض القوى الأخرى.

أولاً: السياسة الخارجية الروسية في عهد فلاديمير بوتين ٢٠٠٠

مع تولي الرئيس فلاديمير بوتين سدة الرئاسة في روسيا مع حلول العام ٢٠٠٠، جاء بوتين بعدد من المفاهيم وذلك بهدف تشكيل سياسة خارجية لمواجهة الهيمنة الأميركية والأحادية القطبية من أجل عودة روسيا كفاعل مؤثر على الساحة الدولية. وقد عُرفت هذه المفاهيم ب "مبدأ بوتين" وتقوم على ما يلي:

"١- التركيز أولاً، على برامج الإصلاح الداخلي على حساب السياسة الخارجية، وعلى أن الأهداف الداخلية لروسيا الإتحادية تلغي أهداف السياسة الخارجية الروسية.

٢- الحفاظ على روسيا الإتحادية كقوة نووية عظمى.

٣- تطوير دور روسيا الإتحادية في عالم متعدد الأقطاب لا يخضع لهيمنة قوة عظمى واحدة.

٤- العمل على إستعادة دور روسيا الإتحادية في آسيا والشرق الأوسط بشكل تدريجي.

٥- عدم السماح للغرب بتهميش الدور الروسي في العلاقات الدولية.

٦- التخلص تدريجياً من نتائج "الحرب الباردة" التي تم التعامل فيها مع روسيا الإتحادية على إعتبارها الطرف المغلوب.

٧- إذا استمر توسع حلف الأطلسي شرقاً باتجاه حدود روسيا الإتحادية، فسنعيد دعم الترابط بين دول الإتحاد السوفياتي السابق لحماية منطقة خط الدفاع الأول.

٨- إن روسيا الإتحادية تعارض نظام القطبية الأحادية، ولكنها ستعمل مع الولايات المتحدة الأميركية في قضايا عديدة مثل الحد من التسلح وحقوق الإنسان وغيرها.

٩- ستعمل روسيا الإتحادية على دعم بيئتها الأمنية في الشرق الأقصى عن طريق تقوية علاقاتها مع الصين والهند واليابان"[١].

"وتدرج وثيقة بوتين كأولوية أولى للسياسة الخارجية الروسية: تعزيز مصالح الإتحاد الروسي كقوة عظمى واعتباره واحد من أكثر المراكز تأثيراً في العالم الحديث وذلك من خلال ضمان أمن البلد والحفاظ على سيادته وسلامته الإقليمية وتعزيز موقفه القوي ومصداقيته في المجتمع العالمي من أجل تعزيز نمو إمكاناته السياسية والإقتصادية والفكرية والروحية"[٢].

ومن خلال تتبع مسار السياسة الخارجية الروسية والأداء الروسي على الساحتين الإقليمية والدولية ومنذ العام ٢٠٠٠ وحتى عصرنا الحاضر نستطيع ملاحظة التطبيق التدريجي للإستراتيجيات التي أدرجها بوتين في إطار السياسة الخارجية منذ توليه السلطة. ذلك أن الإصلاحات التي قام بها بوتين قد أدت إلى تحقيق نمو على المستوى الإقتصادي وهذا النمو الذي انعكس على الصعيد العسكري وبالتالي على الأداء السياسي لروسيا. ومن أجل تحقيق الهدف الروسي بإرساء عالم متعدد الأقطاب ونتيجة للإدراك الروسي بأن غياب قوة منافسة للولايات المتحدة الاميركية قد أدى إلى عالم أحادي القطبية، فقد سعت روسيا في سبيل هذا الهدف إلى إستعادة مناطق نفوذها في آسيا والجوار الإقليمي وقد انعكس ذلك من خلال أزمتي جورجيا وأوكرانيا وأيضاً في الشرق الأوسط من خلال الأزمة السورية، وذلك بهدف الوصول لأن تصبح قطباً منافساً للولايات المتحدة الأميركية وقادر على تحقيق نوع من التوازن في إطار النظام العالمي.

وبعد أسابيع قليلة من توليه الرئاسة في كانون الثاني عام ٢٠٠٠ طرح بوتين مفهوم الأمن القومي والذي يشمل تفاصيل الإفتراضات الإيديولوجية التي تقوم عليها السياسة الخارجية الروسية، كما يحدد إتجاهين متناقضين فيما يتعلق بالتطور المستقبلي للنظام العالمي. من ناحية فإن العلاقات الدولية في عالم ما بعد الحرب الباردة تهيمن عليها الأوضاع السياسية والإقتصادية القوية لعدد كبير من الدول وكيفية إندماجها في آلية معقدة من العمليات الدولية الموجهة بشكل متعدد

---

[١] وسيم خليل قلعجية، **روسيا الأوراسية: زمن الرئيس فلاديمير بوتين**، الطبعة الأولى، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠١٦، ص ٤٨،٤٧

[2] Jeffrey Mankoff, **Russian Foreign Policy: The Return of Great Power Politics**, Rowman and Littlefield Publishers, US, 2009, p 13

الأطراف. إلا أن هذا الإتجاه من التكامل والتعددية القطبية يقابله إتجاه آخر يقوم على محاولات لإنشاء هياكل للعلاقات الدولية مبنية على الهيمنة من قبل الدول المتقدمة بقيادة الولايات المتحدة الأميركية وتستند إلى الأحادية القطبية في حل المشكلات الرئيسية في السياسة العالمية. إن التركيز على القوة والدول بشكل عام إلى جانب الإعتقاد بأن موقف روسيا ووضعها يتهدد بتشكيل نظام عالمي تكون مستبعدة منه يشكلان المبادئ الأساسية لما يمكن تسميته الفهم الجيوسياسي للسياسة العالمية[١].

هذا وقد سعى بوتين وبكل إصرار منذ توليه الرئاسة من أجل العمل على بناء نظام عالمي جديد قادر على إستيعاب روسيا الجديدة، وذلك لإستبدال النظام العالمي الأحادي القطبية الذي ساد في حقبة التسعينيات من القرن الماضي عندما كانت روسيا ضعيفة ومفككة. إن معاداة روسيا للغرب تعود لأسباب واعتبارات أهمها توسع حلف الناتو في دول شرق أوروبا والبلقان وفي مناطق تعتبر تاريخياً مناطق نفوذ سوفياتية[٢].

في بداية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين لم تكن روسيا قادرة على مواجهة توسع حلف الناتو على الحدود في الجوار الروسي. إلا أن هذا التوسع قد شكل أحد أهم الدوافع الروسية بعد أن استعادت جزءاً من قوتها إلى التصميم على إستعادة مجالها الحيوي لإبعاد النفوذ الأميركي من هذه المناطق. وسوف نتطرق إلى أهمية هذه المناطق بالنسبة لروسيا وكيفية محاولة الولايات المتحدة الأميركية إحتواء العودة الروسية في فقرة لاحقة.

ثانياً: إصلاحات بوتين

تميزت هذه المرحلة بعهد جديد في تاريخ السياسة الخارجية الروسية في سعي نحو تحقيق المصالح الإستراتيجية لروسيا من أجل إعادتها إلى مكانتها العالمية. وقد أضاف بوتين على هذه السياسة دينامية جديدة تتميز بتغيرات وتقديرات براغماتية آخذاً بعين الإعتبار المواقع الملائمة والأدوار التي يتوجب على روسيا أن تؤديها على الساحة الدولية. ولتحقيق ذلك كان من الضرورة تأمين الإستقرار الداخلي وذلك نظراً لتداخل السياسة الداخلية والخارجية، لذلك قام بوتين بإعادة بناء إقتصاد قوي وسعى لتحقيق إستقرار سياسي وإجتماعي، بالإضافة إلى تحقيق إنسجام داخلي يساند السياسة الخارجية الجديدة، وكذلك محاربة الإنفصال في القوقاز والشيشان، وتحريك الآلة العسكرية. كما قام بتحديد مصالح روسيا الإستراتيجية في الداخل والخارج، ناهيك عن وضع رؤية إستراتيجية لعلاقات

---

[1] Jeffrey Mankoff, **Russian Foreign Policy: The Return of Great Power Politics**, opsit, p 14

[٢] أيمن طلال يوسف، روسيا البوتينية بين الأوتوقراطية الداخلية والأولويات الجيوبوليتيكية الخارجية ٢٠٠٠-٢٠٠٨، مجلة المستقبل العربي، ع (٣٥٨)، بيروت، كانون أول ٢٠٠٨، ص ٨٣

روسيا مع الخارج ولاسيما مع الولايات المتحدة الأميركية. وقد تميزت السياسة الخارجية الروسية الجديدة بالبراغماتية وذلك بإعطاء الأولوية للمصالح القومية وغلبة النظرة الواقعية. إذ عمل بوتين من أجل تحسين مكانة روسيا العالمية إلى خلق تأثير روسي في المجال السوفياتي السابق، بالإضافة إلى تركيزه على كون روسيا قوة عالمية تمتد على قارتين وضمان حريتها وإستقلالها لتنفيذ سياساتها الداخلية والخارجية[١].

لقد قام بوتين منذ توليه السلطة بعدد من الإصلاحات الداخلية لإعادة تأهيل الدولة الروسية بهدف تقويتها وإستعادة مكانتها على الساحة الدولية. ومن هذه الإصلاحات إعادة بناء القوة العسكرية ومؤسسات الدولة، بالإضافة إلى إستخدام ثروات روسيا الطبيعية بكفاءة من أجل النهوض الإقتصادي. إذ تمتلك روسيا ما يوازي ٢٧,٥% من الإحتياط الإجمالي للغاز في العالم بحيث أنها احتلت المرتبة الأولى في الإحتياط والإنتاج والتصدير لهذه المادة. وكانت قد وصلت أرباح شركة غاز بروم الروسية العملاقة التي تحتكر تصدير الغاز الروسي إلى ١١,٦ مليار دولار عام ٢٠٠٥ بفضل سياسة بوتين. كما أن روسيا تعتبر الدولة السابعة في العالم من حيث إحتياط النفط وهي ثاني أكبر مصدرّ لهذه المادة. وتتحكم روسيا بخطوط مرور الغاز من دول آسيا الوسطى إلى أوروبا وتمتلك إتفاقيات مع هذه الدول فيما يتعلق بالنفط والغاز ما يجعل منها صاحبة إمتيازات وقادرة على تحقيق أرباح. لقد أدرك بوتين أهمية المواد الأولية التي تمتلكها روسيا ولاسيما النفط والغاز. ولتعزيز مكانة بلاده من خلال الإستفادة من هذه الموارد، قام بوتين بوضع خطة محكمة مستخدماً إستراتيجية الشروط السياسية مقابل الطاقة بحيث حوّلها إلى "الطاقة الفاشية" وذلك ليخيف بواسطتها الدول المجاورة وأوروبا وأيضا أسواق النفط والغاز في العالم[٢].

يتضح من خلال ما تقدم أهمية منطقة آسيا الوسطى فيما يتعلق بالتحكم بخطوط مرور الغاز إلى أورروبا والغرب. ونظراً لأهمية هذه الموارد بالنسبة للغرب باعتبارها ضرورة حيوية، ناهيك عن المكاسب التي تجلبها هذه الموارد إلى روسيا من خلال تصديرها وما يحققه ذلك من تصاعد في القوة الإقتصادية الروسية والتي هي بمثابة أحد العوامل الأساسية في تعظيم قوة الدولة في كافة جوانبها العسكرية والسياسية والدبلوماسية، فإن ذلك يفسر الإنعطافة الأميركية نحو آسيا في السنوات الأخيرة وذلك في محاولة لبسط النفوذ في هذه المنطقة للإستفادة من مواردها، ناهيك عن تطويق روسيا وإضعاف نفوذها من خلال السيطرة على مناطق العبور لخطوط الغاز الروسي.

---

[١] ليليا شيفتسوفا، **روسيا بوتين**، ترجمة بسام شيحا، الطبعة الأولى، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠٠٦، ص ٤٧٠

[٢] ناصر زيدان، **دور روسيا في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من بطرس الأكبر حتى فلاديمير بوتين**، الطبعة الأولى، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠١٣، ص ١٩٦-٢٠٠

بالعودة إلى ثروات روسيا من مصادر الطاقة يمكن طرح السؤال التالي: كيف إستخدم بوتين هذه الوفرة من الموارد الطبيعية أي النفط والغاز لممارسة الضغوط على الدول المجاورة وأوروبا وتأكيد مكانة روسيا وعودتها كقوة فاعلة من جديد؟

لقد كان الإتحاد السوفياتي السابق يمدّ دول أوروبا الشرقية والدول الأعضاء في الإتحاد بحوالي ٨٠% من إستهلاك الطاقة بأسعار أقل من السوق ويعود ذلك لأسباب إيديولوجية، إلا أن بوتين عمل على تعديل الإتفاقات مع هذه الدول بحيث أصبح يتقاضى منها أسعاراً متقاربة مع الأسعار المتداولة مع أسعار الطاقة. وقد استخدم بوتين هذه المواد الأولية كأداة ضغط سياسية على هذه الدول التي حاولت التمرد على سياسة روسيا. كما عمل بوتين للتخلص من ضغوط بعض الدول التي تمر فيها خطوط التصدير إلى بناء خطوط لنقل الغاز: خط أول يمر عبر بحر البلطيق يصل إلى هولندا وألمانيا وفرنسا والدانمرك. وخط ثان عبر البحر الأسود يصل إلى مرفأ فارنا البلغاري ثم إلى إيطاليا والنمسا وذلك للتخلص من ضغط أوكرانيا وتركيا، وهذا الخط منافس لخط "نابوكو" الذي ترعاه الولايات المتحدة الأميركية والذي يمر من بحر قزوين عبر تركيا. بالإضافة إلى ذلك تعتمد الدول الأوروبية على النفط والغاز الروسي وذلك يعود إلى إعتبارات سهولة النقل والأسعار. وقد ازدادت هذه الحاجة بعد الحرب الأميركية على العراق في العام ٢٠٠٣ ما أدى إلى زيادة حجم تأثير روسيا في الأسواق العالمية، لذلك بدأ بوتين باستخدام هذه المواد لممارسة الضغط وإستعادة مكانة روسيا ودورها كدولة عظمى معلناً بأن سياسة روسيا الخارجية ستكون موالية لروسيا فقط[١].

لقد أعاد بوتين مظاهر الصلابة لروسيا وأعاد فرضها كقوة كبرى في العالم وذلك مع تحسن وضعها الإقتصادي وإستقرار وضعها السياسي. كما أعاد القوة العسكرية إلى مكانتها بعد أن تراجعت إلى أدنى مستوياتها منذ تفكك وانهيار الإتحاد السوفياتي[٢]. بالإضافة إلى ذلك فقد أصبحت السياسة الروسية أكثر وضوحاً وذلك مع تولي بوتين السلطة، وذلك من خلال تأييده للقانون الدولي والشرعية الدولية ومعارضة محاولات الولايات المتحدة الأميركية لفرض هيمنتها[٣]. ويمكن القول أن إنشغال الولايات المتحدة الأميركية في الحروب التي شنها جورج بوش على العراق وأفغانستان بعد العام ٢٠٠١ قد مكّن روسيا برئاسة فلاديمير بوتين من إعادة بناء الدولة الروسية القوية وبناء الجيش والأجهزة الأمنية، وكذلك تمكن من تطوير الإقتصاد لتصبح روسيا دولة نووية–صاروخية كبرى. بالإضافة إلى ذلك فقد أتيحت الفرصة للصين لتطوير قدراتها الإقتصادية والنووية والتقنية

---

[١] ناصر زيدان، مرجع سابق، ص ٢٠١،٢٠٢

[٢] وليم نصار، روسيا كقوة كبرى، المجلة العربية للعلوم السياسية، ع (٢٠)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، خريف ٢٠٠٨، ص ٣٧

[٣] مرجع نفسه، ص ٤٣

حتى أصبحت دولة منافسة. وكذلك تمكنت الهند من أن تتطور نووياً وصاروخياً وإقتصادياً، كما عززت أوروبا من وحدتها وقدراتها الإقتصادية حتى أصبح اليورو منافساً للدولار الأميركي[١].

ومع عودة ملامح القوة لروسيا على الساحة الدولية، فقد أعلن بوتين في مؤتمر ميونيخ للأمن والتعاون في شباط عام ٢٠٠٧ إنتقاده للسياسة الأميركية وإستخدامها المفرط للقوة العسكرية، كما انتقد وبشدة التفرد الأميركي والتوجه الأحادي، كما اعتبر أن الوجود العسكري الأميركي في أفغانستان والعراق وآسيا الوسطى تطويقاً لروسيا[٢]. وبالإضافة إلى إنتقاده للهيمنة الأميركية والأحادية والإنفرادية، عارض بوتين قيام الولايات المتحدة الأميركية بإنشاء الدرع الصاروخية والمحطة الرادارية في كل من بولندا وجمهورية التشيك حيث اعتبر أنها ليست موجهة ضد إيران وإنما ضد روسيا. وللرد على المشروع الأميركي أعلن بوتين في ٢٦ إبريل من العام ٢٠٠٧ وذلك في خطابه السنوي أمام الجمعية الإتحادية الروسية نيّة روسيا لتجميد عضويتها في معاهدة الأسلحة التقليدية في أوروبا سنة ١٩٩٩، وذلك حتى تقوم دول حلف الأطلنطي بتصديق الإتفاقية وتطبيقها على اعتبار أن روسيا تطبقها من طرف واحد ما يشكل تهديداً للأمن القومي الروسي خصوصاً وأن الدول الجديدة في الحلف لم تقم بتصديقها. بالإضافة إلى ذلك وفي يوليو من العام ٢٠٠٧ تنافست روسيا مع الولايات المتحدة الأميركية وذلك لتأكيد حقوق السيادة على الموارد النفطية في أقصى شمالي المحيط المتجمد الشمالي[٣].

وقد طالبت روسيا الولايات المتحدة الأميركية بسحب قواعدها العسكرية في أوزباكستان وقيرغيزستان وذلك بهدف تقليص النفوذ الأميركي في آسيا الوسطى وقد نجحت في ذلك من خلال علاقاتها الجديدة مع أوزباكستان. كما سعت روسيا من خلال منظمة شنغهاي للتعاون والتي تضم دول آسيا الوسطى لبناء مشاركة إستراتيجية مع الصين، وما يتضمنه ذلك من مد خطوط نقل النفط الروسي من سيبيريا إلى الصين، بالإضافة إلى سعي روسيا لإعطاء المنظمة بعداً عسكرياً من خلال محاولات في العام ٢٠٠٧ لتحقيق ذلك الأمر والذي تحفّظت عليه الصين. كذلك سعت روسيا في إطار تطوير علاقتها مع رابطة الدول المستقلة باستخدام الدبلوماسية القسرية ولاسيما مع الدول ذات التوجه الأميركي حيث نجحت في إعادة دول آسيا الوسطى إلى الفلك الروسي، ومنها جورجيا حيث ضغطت عليها وذلك من خلال دعم الحركة الإنفصالية في أبخازيا ووقف الإمدادات عن جورجيا وتقليص إمداد جورجيا بالنفط والغاز الطبيعي. بالإضافة إلى السعي الروسي للإضطلاع بدور أقوى في منطقة الشرق الاوسط وقد تجسد ذلك من خلال التحول من سياسة الحياد السلبي إلى سياسة

---

[١] منير شفيق، **الإستراتيجية والتكتيك في فن علم الحرب**، الطبعة الأولى، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠٠٨، ص ٩٤،٩٥

[٢] ناصر زيدان، مرجع سابق، ص ٢٠٣،٢٠٤

[٣] قاسم دحمان، **السياسة الخارجية الروسية في آسيا الوسطى والقوقاز**، الطبعة الأولى، E-kutub Ltd (شركة بريطانية مسجلة في إنكلترا)، لندن، ٢٠١٦، ص ٨٧،٨٨

المبادرات فيما يتعلق بقضايا المنطقة، وقد تمثّل ذلك من خلال زيارة بوتين إلى المنطقة في العام ٢٠٠٧[١].

يمكن القول بأن روسيا وبعد أن حسنت من أوضاعها الإقتصادية والداخلية بدأت بانتهاج سياسة أكثر فاعلية لتحقيق الأهداف الروسية بالعودة إلى الساحة الدولية واستعادة دورها كقوة فاعلة على المستوى الدولي. وما كان التنافس بين روسيا والولايات المتحدة الأميركية في بعض المناطق الإستراتيجية إلا مؤشراً على هذه العودة وإستعادة ملامح الدور الروسي.

"إن التنافس الروسي–الأميركي قد يستند إلى نقاط إستراتيجية في النطاق الكوكبي الأوسع، من المحيط المتجمد الشمالي حتى ثروات النفط والغاز الطبيعي، إلى الشرق الأوسط ومداخله، مروراً بآسيا وماتحمله من إرث متشابك. كما أن السياسات الأوروبية المعبّر عنها بالإتحاد الأوروبي، قد تتعثر أمام متغيرات دولية متسارعة ما دام الإتحاد الأوروبي، لم يتوصل بعد، إلى سياسة خارجية موحدة. كل ذلك يؤثر ويتأثر بالنظام الدولي الحالي، الموصوف بالأحادية القطبية"[٢].

وتأكيداً على الدور العالمي لروسيا فإنها تسعى من أجل العمل لبناء نظام عالمي جديد قادر على استيعاب روسيا الجديدة، والتي لا تقبل بأن تعمل كوسيط لتسهيل ضخ ثروات جمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز لأية قوة كبرى، فهي تعتبر هذه الجمهوريات بمثابة مناطق نفوذ لها وترتبط بأمنها القومي ومصالحها الإقتصادية والإستراتيجية[٣].

إن تفعيل دور روسيا في عالم متعدد الأقطاب كان يمثل الهدف الأساسي للسياسة الخارجية الروسية الجديدة والإصلاحات التي قام بها بوتين بحيث لا يخضع العالم لهمينة قوة عظمى واحدة. كما عملت هذه السياسة على إسترجاع دور روسيا في آسيا الوسطى والشرق الأوسط وغيرها من المناطق مع عدم السماح للغرب بتهميش دور روسيا، ولاسيما فيما يتعلق بعودة الهيمنة الروسية على آسيا الوسطى ودول الإتحاد السوفياتي السابق لما لهذه العودة من أهمية للأمن القومي الروسي. يمكن القول أن روسيا قد عملت على إستعادة دورها لتعود قطباً دولياً على الساحة الدولية من خلال ما تملكه من مقومات تاريخية وجغرافية وإقتصادية وعسكرية.

إن بروز القوة الروسية في مختلف مجالات القوة قد أثر على الدور الأميركي في العالم ولاسيما خلال الأحداث في جورجيا والتي شكلت البداية لبروز مقومات وملامح الدور الروسي في المشهد الدولي. فبعد أن كانت الولايات المتحدة الأميركية هي القوة المتفردة في القضايا العالمية مع بروز الأحادية القطبية، أثبتت الأزمة في جورجيا أن هذه القوة لم تعد وحدها القادرة على فرض رؤيتها على العالم. وهذا يعني تراجع القدرة الأميركية على قيادة النظام العالمي بشكل منفرد وبداية حقبة

---

[١] قاسم دحمان، مرجع سابق، ص ٨٩،٩٠

[٢] حميد حمد السعدون، الدور الدولي الجديد لروسيا، مجلة دراسات دولية، ع (٤٢)، مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، بغداد، ٢٠٠٩، ص ٤

[٣] مرجع نفسه، ص ٧

جديدة تتشارك فيها القوى الدولية الصاعدة مع الولايات المتحدة الأميركية بقيادة النظام العالمي. وتجدر الإشارة إلى أن الأزمة المالية العالمية للعام ٢٠٠٨ والتي سبقت الإشارة إليها قد كان لها الأثر البارز في هذا التراجع وخاصة مع صعود القوى الدولية الأخرى والنمو الذي حققته في إقتصاداتها، ما يعني أن هذه القوى أصبحت تمتلك القدرة على إحداث التوازن مع القوة الأميركية في إطار نظام عالمي يقوم على التعددية وبعيداً عن الأحادية القطبية. ولاحقاً لقد أظهر التنافس الدولي في بعض المناطق الإستراتيجية تراجع الدور الأميركي مقابل أدوار القوى الصاعدة في هذه المناطق، إذ لم تستطع الولايات المتحدة الأميركية من فرض رؤيتها في هذه المناطق مع إصرار كل من الصين وروسيا على تعزيز نفوذها في أوكرانيا ومنطقة المحيط الهادئ والقوقاز ولاحقاً في منطقة الشرق الأوسط.

لذلك فإن ملامح هذا العالم الذي تسعى روسيا وغيرها من القوى إلى تشكيله قد بدت في دعوة الرئيس الأميركي باراك أوباما بإشراك الأطراف الدولية المهمة لحل المعضلات الدولية. وفي ذلك إشارة إلى إنتهاء مرحلة الهيمنة الأحادية، ومن هنا يمكن القول بأن العقود القادمة ستشهد ملامح عالم جديد تتعدد فيه القطبية الدولية[١].

ثالثاً: صعود الصين إقتصادياً

خلال العقدين الأخيرين تمكن الإقتصاد الصيني من تحقيق تطور ملحوظ وذلك نتيجة للإنفتاح الصيني على العالم الرأسمالي، وقد أدى ذلك إلى عدد من النتائج التي حققتها الصين إذ شهدت معدلات النمو إرتفاعاً ملحوظاً كما ارتفع معدل الصادرات، وحقق الإستثمار الأجنبي المباشر تقدماً بحيث أصبحت الصين أكثر جذباً للإستثمارات الأجنبية، فما كان للإقتصاد الصيني إلا أن تمكن من التقدم نحو صدارة الإقتصاد العالمي متمكناً من الحلول مكان بلدان أخرى منافسة له في العديد من القطاعات الإقتصادية. لذلك فإن هذه التحولات قد دفعت البعض للقول بأن القرن الحالي سيصبح قرناً صينياً بحيث تحتل فيه الصين الصدارة في الإقتصاد على المستوى العالمي[٢].

ولتحديد قوة الإقتصاد الصيني هناك عدد من الدلائل:

١- إن الموقع الجغرافي المميز للصين بحيث تربط شرق آسيا بشرق أوروربا قد مكنها من التحكم بأهم طرق الملاحة البحرية والبرية والجوية.

٢- تحتل الصين المركز الأول على المستوى العالمي من حيث القوة البشرية ذات الدرجات العالية من التعليم والتقدم العلمي.

---

[١] حميد حمد السعدون،مرجع سابق، ص ١٢

[٢] جيجوش كوودكو، **حقائق وأخطاء وأكاذيب السياسة والإقتصاد في عالم متغير**، ترجمة رحاب صلاح الدين يوسف، ل.ط، كلمات عربية للترجمة والنشر، القاهرة، ٢٠١٢، ص ١٠١

٣- تأتي الصين في المرتبة الأولى فيما يتعلق بسرعة النمو الإقتصادي حيث تجاوز هذا المعدل ٩% منذ العام ٢٠٠٥، كما ارتفع الإقتصاد الصيني خلال السنوات ٢٠٠٥-٢٠١٤ من المرتبة الخامسة إلى الثانية عالمياً بعد الولايات المتحدة الأميركية. وتذهب بعض التوقعات إلى أن الإقتصاد الصيني إذا ما حافظ على وتيرة النمو نفسها من الممكن أن يتجاوز الإقتصاد الأميركي بحلول العام ٢٠٢٠ ويحتل المركز الأول على الصعيد العالمي.

٤- تجاوزت الصين الولايات المتحدة الأميركية في مجال التبادل التجاري بحيث أصبحت الصين أكبر قوة تجارية في العالم، وقد عرف هذا التبادل زيادة ملحوظة في الأسواق الناشئة بعد أن انخفض في أسواق الولايات المتحدة الأميركية والإتحاد الأوروبي واليابان.

٥- يقدّر إحتياطي الصين النقدي من العملات الأجنبية بما يقارب ٦،٢ تريليون دولار وهو أكبر إحتياطي نقدي، كما أنها الدائنة الأولى للولايات المتحدة الأميركية.

٦- تمتلك الصين قوة صناعية متطورة عالمياً وذلك يعود إلى قدرتها على التجديد وامتلاك التكنولوجيا وتنوع الموارد الطبيعية بالإضافة إلى وفرة اليد العاملة.

٧- تمتلك الصين أنهار كبيرة كما أن هناك سهول واسعة صالحة للزراعة ما جعلها تحتل مراكز متقدمة على المستوى العالمي في زراعة المحاصيل كالرز والشاي والقطن وغيرها.

٨- تواجد الشركات الصينية والمستثمرين الصينيين في العديد من العواصم في العالم سواء الرأسمالية أو النائية. إذ نمت الإستثمارات الصينية في الخارج بشكل تصاعدي من ٧،٢ مليار دولار في العام ٢٠٠٣ إلى ١٠٠ مليار دولار في العام ٢٠٠٩. وهذا ما ينطبق على مقولة أميركية " أينما تمد الولايات المتحدة وجهها تجد الصين أمامها".

٩- إنضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية حيث تجذب الإستثمارات بالإضافة إلى إنضمامها إلى المؤسسات المالية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وذلك للإستفادة من القروض[١].

وبعيداً عن الجانب العسكري توصل عدد من مراكز الفكر والأبحاث الأميركية بأن الصين قد نافست الولايات المتحدة الأميركية من الناحية الإقتصادية والسياسية وذلك إستناداً إلى عدد من المؤشرات. إذ أن الصين قد أصبحت أكبر شريك تجاري لقارة أفريقيا منذ العام ٢٠٠٩ إذ بلغت قيمة التجارة الصينية مع دول أفريقيا ١١٤،٨١ بليون دولار في حين بلغت التجارة الأميركية مع هذه الدول ما قيمته ١٠٣ بليون دولار. كما أن الصين تربط النشاطات التجارية مع أفريقيا بإتفاقات قروض تفضيلية وذلك لضمان إمداداتها بالطاقة. بالإضافة إلى ذلك فقد سعت الصين إلى تأمين

[١] حيدر سامي عبد، مرجع سابق، ص ١٢٤،١٢٥

مصادر الطاقة وجلب الإستثمار من مناطق أميركا الجنوبية حيث ارتفعت الإستثمارات الصينية مع دول هذه المنطقة بعد زيارة الرئيس الصيني شي جين بينغ إلى هذه المنطقة في العام ٢٠١٤ وقد أدى هذا التحرك الصيني إلى إثارة المخاوف الأميركية. كما ركزت الصين على توثيق علاقاتها الإقتصادية والسياسية مع الدول الآسيوية المجاورة حيث أصبحت الصين الشريك الإقتصادي الأول مع اليابان بدلاً من الولايات المتحدة الأميركية. وكذلك الأمر فقد توجهت عدد من الدول والتي تمتلك علاقات إستراتيجية مع الولايات المتحدة الأميركية نحو الصين ولاسيما كوريا الجنوبية وأستراليا وكندا وذلك بهدف الإستفادة من الإستثمارات مع الصين. وتجدر الإشارة إلى أن الصين قد عززت من علاقاتها مع الدول التي تمتلك علاقات مضطربة مع الولايات المتحدة الأميركية ولاسيما الفلبين وكمبوديا وأوزباكستان وفنزويلا وإيران. ناهيك عن علاقات الصين مع الدول الكبرى ومنها روسيا والإتحاد الأوروبي في سعي مشترك نحو الدفع باتجاه إيجاد عالم متعدد الأقطاب ورفض الهيمنة الأميركية[١].

من خلال ما تقدم يمكن القول بأن النمو الإقتصادي الذي حققته الصين قد ساهم في تعزيز مكانتها كقوة إقتصادية على المستوى العالمي. هذه القوة الإقتصادية قد سمحت للصين بتعزيز قدراتها العسكرية وبالتالي السياسية واكتساب مزيد من النفوذ ولاسيما في المناطق ذات الأهمية الإستراتيجية. ما دفع الولايات المتحدة الأميركية إلى محاولة تطويق الصين وإحتواءها حتى لا يتعاظم نفوذها في هذه المناطق والتي قد تؤثر في حال سيطرة الصين عليها على موازين القوى العالمية، ما قد ينتج عن ذلك من بروز الصين كقطب منافس للقطب الأميركي والذي بدوره يؤدي إلى تغيير في هيكل النظام العالمي.

رابعاً: مقومات الصين العسكرية والسياسية

تولي الصين أهمية كبرى فيما يتعلق بوحدة أراضيها بحيث تسعى إلى إستعادة السيطرة المركزية على كافة الأراضي التي تعتبر أنها تعود لها، بالإضافة إلى ذلك فإن الصين في سعي دائم إلى تأكيد مكانتها كقوة عظمى ولاسيما بعد أن عانت من فترات طويلة من الضعف. ولذلك وفي إطار تحقيق هذه الأهداف سعت الصين إلى التسلح وذلك من أجل أن تحافظ على أمنها القومي كغالبية الدول الأخرى والقوى التي تسعى إلى تحقيق أمنها القومي[٢].

إن المقومات العسكرية التي امتلكتها الصين قد جعلت منها قوة مؤثرة على الصعيد الدولي إذ يمكن الإطلاع على إجمالي القوات المسلحة الصينية بحيث يبلغ عددها ٢،٢٨٥،٠٠٠ وهي بذلك القوة

---

[١] حيدر سامي عبد، مرجع سابق، ص ١٣٢-١٣٤

[٢] أحمد عبد الجبار عبد الله، **الصين والتوازن الإستراتيجي العالمي بعد عام ٢٠٠١ وآفاق المستقبل**، الطبعة الأولى، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠١٥، ص ١١٩

الأكبر من الناحية العددية على المستوى العالمي. وتحتل الصين المركز الثالث بعد الولايات المتحدة الأميركية وروسيا في مجال الفضاء. إذ قامت الصين في تشرين الثاني من العام ٢٠١١ بإطلاق سفينة "شينخو-٨" الفضائية وذلك ضمن إطار برنامجها الفضائي والذي يتضمن تطوير أسلحة مضادة قادرة على تدمير الأقمار الصناعية العسكرية الأميركية، وقد أثر هذا التطور على علاقات الصين مع الولايات المتحدة الأميركية ودول جنوب وشرق آسيا بالإضافة إلى تأثيرها على دور الصين في النظام الدولي[١]. كما أن الصين تحتل المرتبة الثالثة عالمياً كدولة نووية بعد الولايات المتحدة الأميركية وروسيا إذ تمتلك ٢٥٠ رأسا نووياً حسب إحصاءات عام ٢٠١٣[٢]. كما تحتل الصين المركز الثاني بعد الولايات المتحدة الأميركية فيما يتعلق بميزانية الدفاع والتي بلغت ما يقارب ٢٤٩ مليار دولار في العام ٢٠١٢[٣].

إن الأهداف العسكرية للصين تتمثل في رفع مستوى قدراتها من خلال زيادة المخزون من الصواريخ البالستية وزيادة دقتها والعمل على تحديث الجيش الصيني بحيث يصبح أقل عدداً وأفضل من ناحية التلسيح والتجهيز. كما سعت الصين إلى إمتلاك حاملات طائرات خاصة على الرغم من أنها مازالت لا تملك القدرات الكافية في هذا المجال، بالإضافة إلى ذلك حرصت الصين للحصول على الصواريخ المتطورة المضادة للسفن والأسلحة الإلكترونية وأسطول من الغواصات[٤].

إن هذه القدرات العسكرية التي تمتلكها الصين بالإضافة إلى قدرتها الإقتصادية تشكل مجتمعة جوانب مهمة لإمتلاك عوامل القوة الرئيسية التي ترتكز عليها الصين لتحقيق مزيد من النفوذ السياسي والمكانة المؤثرة على المستوى العالمي، وخاصة أن الصين هي إحدى الدول الدائمة في مجلس الأمن. لذلك ومن خلال هذه المقومات يمكن أن تشكل الصين قوة منافسة للولايات المتحدة الأميركية لتحقيق أهدافها المشتركة مع روسيا لبناء عالم متعدد الأقطاب بعيداً عن الأحادية القطبية التي اتسم بها النظام العالمي بعد إنتهاء الحرب الباردة.

الصين هي واحدة من الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن بحيث تتمتع بحق النقض "الفيتو" على أي مشروع قرار صادر عن المجلس، وبالتالي فإن هذا المقعد الدائم يعطي الصين ثقلاً سياسياً على المستوى العالمي كالولايات المتحدة الأميركية وروسيا. بالإضافة إلى ذلك تمتلك الصين شبكة دبلوماسية واسعة في جميع أنحاء العالم كما أنها تتميز بالتروي وعدم التعجل فيما يتعلق بالملفات الشائكة ولاسيما الإقتصادية منها. ومنذ انهيار الإتحاد السوفياتي اعتمدت الصين

---

[١] حيدر سامي عبد، مرجع سابق، ص ١٢٦

[٢] فيليب شل وهانز كريستنسن، **القوات النووية الصينية في الكتاب السنوي: التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي**، ترجمة مركز دراسات الوحدة العربية، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، ستوكهولم، ٢٠١٤، ص ٤١٤

[٣] سام بيرلو فريمان وكارينا سولميرانو، **التطورات العالمية في الإنفاق العسكري في الكتاب السنوي: التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي**، مرجع نفسه، ص ١٩٠،١٨٩

[٤] أحمد عبد الجبار عبد الله، مرجع سابق، ص ١٢٠

إستراتيجية الصعود السلمي بحيث تبتعد عن أسلوب المواجهة مع الآخرين في القضايا العالمية باستثناء قضية تايوان. إذ أن سياسة الصين لا تقوم على ما اتبعه السوفيات في السابق من خلال إستنزاف القوة العسكرية الأميركية، كما أنها تبتعد عن إعتماد الأسلوب الأميركي في إستخدام القوة العسكرية[١].

بالإضافة إلى ذلك تسعى الصين في سياستها إلى تعزيز الصداقة والتفاهم العالمي، وفي هذا الإطار قامت الصين بتوقيع ما يقارب ٨٠٠ خطة لتنفيذ إتفاقيات للتعاون والتبادل الثقافي مع عدد من الدول. لذلك يمكن القول بأن السلام هو الهدف الذي تسعى الصين إلى بذل الجهود لإرسائه[٢].

أما عن أهداف السياسة الخارجية للصين فإنها تنتهج سياسة يمكن وصفها بأنها سلمية وتهدف إلى صيانة السلم العالمي حيث تقوم هذه السياسة على عدد من المبادئ. أولاً: تهدف الصين إلى دفع المجتمع الدولي نحو التعددية القطبية بما فيها من تعايش القوى المتعددة بحيث يتم الحفاظ على الإستقرار الدولي وحماية مصالح الدول المشتركة. ثانياً: العمل على تأسيس نظام سياسي وإقتصادي دولي جديد بحيث تحترم الدول بعضها بعيداً عن فرض أي إرادة ذاتية او إستبعاد الثقافات الأخرى، بالإضافة إلى تسوية النزاعات بين الدول بعيداً عن اللجوء إلى القوة أو التهديد بها. ثالثاً: تطوير العلاقات مع الدول الأخرى وخاصة المتطورة منها وتوسيع دائرة المصالح المشتركة فيما بينها وتسوية الخلافات فيما بينها على أساس المصالح لمختلف الشعوب. رابعاً: تحسين العلاقات مع دول الجوار وتعزيز التعاون الإقليمي. خامساً: تعزيز التعاون مع دول العالم الثالث وتقوية التفاهم والمساعدة والثقة المتبادلين. سادساً: المشاركة الفعالة في النشاطات الدبلوماسية ولعب دور أكبر في المنظمات الدولية والإقليمية بالإضافة إلى مساندة الدول النامية في حماية حقوقها ومصالحها. وفي كانون الأول من العام ٢٠١٣ حدد وزير الخارجية الصيني "وانغ يي" أولويات الصين وذلك في تعزيز العلاقات مع القوى الكبرى كالولايات المتحدة الأميركية وروسيا والإتحاد الأوروربي، بالإضافة إلى تأكيده على العلاقات التقليدية للصين مع الدول النامية وتوسيع التعاون مع إفريقيا وتحسين إتفاقية التجارة الحرة مع رابطة دول جنوب شرق آسيا ودفع المحادثات المتعلقة بإتفاقية التجارة الحرة بين الصين وجمهورية كوريا واليابان[٣].

يمكن القول أن الصين ومن خلال ما تملكه من عوامل القوة المادية وغير المادية يمكن أن تساهم بدور فاعل على الساحة الدولية وتعزيز مكانتها في النظام العالمي. إذ أن القوة الإقتصادية التي تمتلكها الصين قد شكلت مدخلاً أساسياً تمكنت من خلاله من تعزيز قوتها العسكرية. إن هذه القوة بجانبيها الإقتصادي والعسكري قد أعطت الصين قوة إضافية من الناحية الدبلوماسية والسياسية ما

---

[١] حيدر سامي عبد، مرجع سابق، ص ١٣٠،١٣١

[٢] مرجع نفسه، ص ١٣١

[٣] أحمد عبد الجبار عبد الله، مرجع سابق ، ص ١٥٧،١٥٨

يتيح لها من فرض رؤيتها السياسية في القضايا المؤثرة على الصعيد العالمي. وتسعى الصين من خلال ما تملكه من مقومات القوة بأن تدفع بإتجاه إرساء نظام عالمي متعدد القطبية، وذلك من خلال التعاون والشراكة مع روسيا لتحقيق هذا الهدف. وقد برز ذلك مؤخراً من خلال الموقف الصيني الروسي خلال الأزمة السورية بحيث سعت كل من روسيا والصين إلى تثبيت مكانتها على الساحة الدولية.

غير أن الصين الصاعدة في مجال القوة باختلاف مجالاتها تسعى لمعالجة القضايا مع محيطها الإقليمي والدولي بعيداً عن إستخدام القوة العسكرية، إذ تمكنت الصين من تأدية دور بارز في المجال الدولي من خلال دبلوماسيتها النشطة وسياستها الخارجية القائمة على مبدأ تعزيز العلاقات مع الدول الأخرى إنطلاقاً من ضرورة تحقيق العدالة والتأكيد على تعزيز المصالح المشتركة بين الدول. بالمقابل لم تتوان الصين عن تحقيق مصالحها ومد نفوذها ولاسيما في منطقة المحيط الهادئ نظراً لما تملكه هذه المنطقة من أهمية حيوية، والنزاع في بحر الصين الجنوبي على الحقوق السيادية ما أدى إلى التنافس بين كل من الصين والولايات المتحدة الأميركية في هذه المناطق. وذلك يؤشر إلى تعاظم قوة الصين ما سمح لها بمنافسة قوة عظمى كالولايات المتحدة الأميركية، ما يشير إلى إمكانية تحقيق مزيد من الصعود الصيني لتصبح قوة عظمى منافسة للولايات المتحدة الأميركية في قيادة النظام العالمي.

خامساً: صعود القوى الدولية الأخرى

بالنسبة للإتحاد الأوروبي وإمكانية منافسته للولايات المتحدة الأميركية في القرن الحادي والعشرين، يمكن القول أن الإقتصاد الأوروبي أكبر قليلاً من الإقتصاد الأميركي وفيما يتعلق برأس المال البشري والتقنية والصادرات فإن الإتحاد الأوروبي منافس للولايات المتحدة الأميركية. أما فيما يتعلق بالجانب العسكري فإن أوروربا تنفق أقل من نصف ما تنفقه الولايات المتحدة الأميركية على الدفاع. ويمتلك الإتحاد الأوروربي القوة الناعمة وقد لعبت أوروربا أدواراً مركزية في المؤسسات الدولية. وفيما يتعلق بالتجارة والنقود تتساوى الولايات المتحدة الأميركية مع أوروبا في منظمة التجارة العالمية وهي قادرة على موازنة القوة الأميركية، ففي العام ١٩٩٩ أدى إنشاء إتحاد النقدي الأوروبي وإنطلاق اليورو إلى جعل الدور الأوروربي مساوٍ للدور الأميركي في الشؤون النقدية وصندوق النقد الدولي[١].

وفي هذا الصدد يرى بريجنسكي بأن الولايات المتحدة الأميركية جنباً إلى جنب مع الإتحاد الأوروربي يشكلان أساس الإستقرار السياسي والثراء الإقتصادي العالمي، وذلك في حال عملا معاً

[١] جوزيف إس.ناي (الإبن)، **مستقبل القوة**، ترجمة أحمد عبد الحميد نافع، الطبعة الأولى، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠١٥، ص ١٨٨-١٩١

يمكن تحقيق أي شيئ على الصعيد العالمي غير أنهما غالباً على طرفي نقيض. إذ يعود الخلاف إلى ما قبل الحرب الأميركية على العراق في العام ٢٠٠٣، حيث أن الولايات المتحدة الأميركية كانت دائماً في حال من الشكوى بأن أوروربا لا تقوم بما يكفي فيما يتعلق بالدفاع الجماعي، مقابل الشكوى الأوروبية بأن الولايات المتحدة الأميركية غالباً ما تتصرف بمفردها[١].

فمع تولي جورج بوش الإبن الرئاسة الأميركية في العام ٢٠٠١ أخذت العلاقة بين الولايات المتحدة الأميركية والإتحاد الأوروربي تزداد توتراً، واتسع الخلاف ليتجاوز القضايا السياسية والإقتصادية التقليدية ليصل إلى قضايا إستراتيجية دولية بما فيها من تحديات تؤثر على طبيعة العلاقات بينهما لتعمل على تحجيم دور أوروبا دولياً وتمنع تفرد الولايات المتحدة الأميركية في رسم خريطة العالم بما يتناسب مع مصالحها الجيوستراتيجية[٢]. وتختلف الرؤية الأوروربية عن الرؤية الأميركية إذ يرى الإتحاد الأوروربي بأن النظام المتعدد الأقطاب هو وحده الذي يمكّن القوى الدولية بالمشاركة في صنع القرار الدولي وليس النظام الأحادي القطبية[٣].

ويضيف بريجنسكي "بعد أن أصبحت الإمكانات الإقتصادية للإتحاد الأوروربي تضاهي إمكانات أميركا، وبعد تكرار التصادم بين الكيانين بشأن مسائل مالية وتجارية، فإن بروز أوروربا من الناحية العسكرية قد يجعل منها منافساً مرعباً لأميركا، ولا مفر من أن تشكل تحدياً للهيمنة الأميركية"[٤].

فعلى الصعيد الإقتصادي تخوف الأميركيين من تفوق اليورو على الدولار، فقد ازداد عدد الدول المشاركة في العملة الأوروبية الموحدة أي اليورو والذي أصبح يتفوق على الدولار في الأسواق العالمية. إن إطلاق الدول الأوروبية عملتها الموحدة في العام ١٩٩٩ قد شكل نقطة تحول في الأسواق الدولية، ما سمح لأوروبا بامتلاك مقومات إقتصادية تجعلها قادرة على مواجهة الولايات المتحدة الأميركية وتتمتع بنفوذ دولي. وإذا تمكن الإتحاد الأوروبي أن ينمو بحسب ما تصوره مهندسوه فسوف يصبح قوة عظمى تملك كل الوسائل لتكون في مركز الدولة الأعظم[٥].

ومن الناحية العسكرية فقد قامت بعض الدول في الإتحاد الأوروبي (ألمانيا وفرنسا وبريطانيا) بإعادة بناء قوتها العسكرية حيث أصبح لألمانيا قوة عسكرية لها وزنها على المستوى الإقليمي والدولي. كما أن السياسات الأوروبية أصبحت تتوجه لخدمة مصالح أوروبا الإستراتيجية[٦]. وقد

---

[١] زبغنيو بريجنسكي، **الإختيار السيطرة على العالم أم قيادة العالم**، ترجمة عمر الأيوبي، ل.ط، دار الكتاب العربي، بيروت، ٢٠٠٤، ص ١٠٥

[٢] مخلد عبيد المبيضين، **الإتحاد الأوروبي كظاهرة إقليمية متميزة**، ل.ط، دار المنهل اللبناني، بيروت، ٢٠١٢، ص ٢٢٠

[٣] مرجع نفسه، ص ٢٢٣

[٤] زبغنيو بريجنسكي، **الإختيار السيطرة على العالم أم قيادة العالم**، مرجع سابق، ص ١٠٦

[٥] صدام مرير الجميلي، مرجع سابق، ص ٥٦-٥٨

[٦] صدام مرير الجميلي، **الإتحاد الأوروبي ودوره في النظام العالمي الجديد**، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني، بيروت، ٢٠٠٩، ص ٢١٩

قامت دول الإتحاد الأوروبي إلى تفعيل دورها لتثبيت وجودها ونفوذها على المستوى الدولي ما دفعها إلى وضع سياسة جديدة بهدف إعادة الإنتشار الأوروبي في المناطق الدولية. وهذا ما أدى إلى تنافس أوروبي–أميركي غير معلن في بعض المناطق ولاسيما منطقة البحيرات في أفريقيا ومنطقة الشرق الأوسط ومنها المنطقة العربية، بحيث كانت السياسة الأوروبية مختلفة عن تلك الأميركية ولاسيما تعارض السياسة الفرنسية مع السياسة الأميركية تجاه دول شرق وجنوب حوض البحر الأبيض المتوسط[١].

إلا أن جوزيف ناي يرى بأن تكامل السياسة الخارجية والدفاع في الإتحاد الأوروبي ما زال محدوداً بالإضافة إلى افتقاره للتكامل العسكري. وبالإضافة إلى هذه العوامل يعتبر بأن أوروربا عليها أن تتغلب على مشاكلها الداخلية في محاولتها لأن تصبح منافساً عالمياً للولايات المتحدة الأميركية في ميزان القوة التقليدي إلا أنها ومن وجهة نظره لن تعادل القوة الأميركية. ويضيف بأن الإحتكاك السياسي بينهما باقٍ لذلك يرى بأن إحتمال أن يصبح الإتحاد الأوروربي أكثر قوة من الولايات المتحدة الأميركية ويؤدي إلى إنهاء القرن الأميركي هو إحتمال ضعيف[٢].

وفيما يتعلق بالهند كقوة صاعدة فقد شهدت نمواً إقتصادياً متسارعاً وتعد من الدول المرشحة لأن تصبح قوة عظمى. إذ يبلغ عدد سكان الهند (مليار ومئة مليون نسمة) أربعة أضعاف سكان الولايات المتحدة الأميركية ما يجعلها ثاني أكبر دولة في آسيا والعالم. بالإضافة إلى كونها تحتل المرتبة الثانية من ناحية القوة العسكرية في آسيا، وهي رابع قوة عسكرية بعد الولايات المتحدة الأميركية وروسيا والصين. وقد عملت الهند على تبني سياسات ما أدى إلى تطوير إقتصادها، وفي المجال العسكري قامت بتحديث قواتها بزيادة حجم الإنفاق العسكري للجيش الهندي وهو واحد من أكبر الجيوش في العالم[٣].

بالإضافة إلى ذلك فإن صناعة البرمجيات الهندية يمكن أن تقوم بدور كوني، إذ لديها برنامج فضائي وقد أرسلت قمر صناعي إلى المريخ في العام ٢٠١٤. كما تمتلك سلاح نووي يقدر ما بين ٩٠ و١٠٠ رأس، بالإضافة إلى إمتلاكها القوة الناعمة من خلال تأسيسها لديمقراطة وثقافة شعبية نابضة بالحياة. ولكن تبقى الهند دولة غير متطورة بحيث تنتشر حالة الفقر بين أعداد كبيرة من السكان بالإضافة إلى أن الناتج المحلي الإجمالي للهند وهو ٣،٣ تريليون دولار هو أكثر بقليل من ثلث الناتج الصيني البالغ ٨ بلايين دولار، ويشكل ٢٠% من الناتج المحلي الأميركي. ويرى جوزيف ناي بأن الهند ليس من المرجح أن تطور موارد القوة لديها لتصبح المنافس الكوني للولايات

---

[١] مرجع نفسه، ص ٢٢٢

[٢] جوزيف س. ناي، **هل انتهى القرن الأميركي؟**، مرجع سابق، ص ٢٩-٣١

[٣] صدام مرير الجميلي، **صراع الدول الكبرى للهيمنة على النظام العالمي**، مرجع سابق، ص ٣١٩

المتحدة الأميركية في النصف الأول من هذا القرن[1]. إلا أنه في حال تشكيل تحالف بين الهند والصين فقد يؤدي ذلك بالهند بالإضافة إلى مصادر قوتها أن تشكل تحدياً للولايات المتحدة الأميركية، ولكن إحتمالية أن يصبح هذا التحالف خطيراً ضد التحالف الأميركي ضئيلة بسبب التنافس بين الصين والهند بالإضافة إلى النزاعات الحدودية. وعوضاً عن أن تصبح الهند حليفاً يرى ناي بأنها ستصبح جزءاً من مجموعة الدول الآسيوية وتتجه للموازنة مع الصين[2].

أما بالنسبة لليابان فإنها تمتلك ثالث أضخم إقتصاد وطني على مستوى العالم وصناعة متطورة جداً وجيشاً حديثاً في آسيا وأفضل تجهيزاً من الجيش الصيني ولديه قدرات تقنية. بالإضافة إلى احتفاظها بمستوى عالٍ من المعيشة وقوة عاملة ومناطق للريادة التكنولوجية ومهارات التصنيع، ناهيك عن مساعداتها الإنمائية الخارجية ودعمها للمؤسسات الدولية ما يدعم موارد القوة الناعمة لديها. إلا أن اليابان وبحسب جوزيف ناي من غير المرجح أن تصبح منافساً للولايات المتحدة الأميركية على الصعيد الإقتصادي والعسكري نظراً لصغر حجمها الجغرافي والديمغرافي مقارنة بالولايات المتحدة الأميركية. ولكن في حال تحالفت مع الصين فإن مواردهما المجتمعة ستشكل تحالفاً قوياً ولكن هذا التحالف غير واقعي بنظر ناي نظراً للنزاعات الإقليمية في بحر الصين الشرقي. لذلك وفي ظل المخاوف من صعود الصين لتكون قوة عظمى فإن إستمرار التحالف مع الولايات المتحدة الأميركية هو المرجح[3].

لذلك فإن الولايات المتحدة الأميركية وعلى الرغم من صعود بعض القوى فقد رأت في تعاظم الصعود الروسي والصيني خطراً مستقبلياً على مكانتها العالمية نظراً لما تسعى إليه هذه القوى من إرساء عالم متعدد الأقطاب وإنهاء حالة الأحادية القطبية. لذلك سعت إلى إحتواء كل من روسيا والصين نظراً للعلاقات التي تجمع البلدين والأهداف المشتركة فيما يتعلق بالنظام العالمي.

الفقرة الثانية: العلاقات الروسية الصينية والإحتواء الأميركي

[1] جوزيف س. ناي، **هل انتهى القرن الأميركي؟**، مرجع سابق، ص ٤١،٤٢

[2] جوزيف إس.ناي (الإبن)، **مستقبل القوة**، مرجع سابق، ص ٢٠٥

[3] جوزيف س. ناي، **هل انتهى القرن الأميركي؟**، مرجع سابق، ص ٣٢-٣٤

إن القطبية الدولية والتي تؤثر على هيكل النظام العالمي فإنها تتمحور حول جوانب رئيسية للقوة ولاسيما تلك التي تعود إلى القوة العسكرية والإقتصاد وأيضاً التكنولوجيا وإمتلاك التقنية. لذلك فإن التغيير في إمتلاك هذه المقومات أدى إلى ظهور قوى جديدة على الساحة الدولية، ما قد يؤدي إلى تغيير في هيكل النظام العالمي وإنتقاله من حالة الأحادية القطبية إلى التعددية أو الثنائية. هذا الهدف المشترك نحو إرساء عالم متعدد الأقطاب قد دفع كل من روسيا والصين نحو التعاون وإنشاء التحالفات لمنافسة التفرد الأميركي والأحادية القطبية. في المقابل سعت الولايات المتحدة الأميركية إلى إحتواء كل من روسيا والصين، وذلك إنطلاقاً من رؤيتها بعدم السماح لأي قوة صاعدة من منافستها ولاسيما في المناطق الجيوستراتيجية. لذلك سوف نعالج في هذه الفقرة التحالف بين روسيا والصين في مقابل السعي الأميركي لإحتواء كل منهما.

أولاً: مشروع التحالف الروسي الصيني

إن سعي كل من روسيا والصين لتشكيل تحالف فيما بينها قد انطلق من مبدأ مواجهة التدخل الأميركي لمناطق النفوذ الخاضعة لكل منهما ولاسيما المناطق التي كانت تحت النفوذ السوفياتي السابق. وفي سبيل إستعادة قوتها عملت روسيا على التعاون مع الصين ما دفعها إلى تشكيل هذا التحالف مع الصين في النصف الثاني من تسعينيات القرن العشرين. وقد شكل هذا التحالف أساساً لتحقيق عدد من الأهداف الأخرى المشتركة لكلا الدولتين منها:

١- سعي كل من روسيا والصين إلى إرساء عالم متعدد الأقطاب يقوم على المساواة فيما بين الأطراف الفاعلة وإنشاء نظام سياسي وإقتصادي جديد.
٢- المعارضة الروسية–الصينية لمشروع الدفاع الصاروخي الأميركي وإنسحاب الولايات المتحدة الأميركية من معاهدة الحد من إنتشار الأسلحة الباليستية.
٣- المخاوف المشتركة للبلدين من تنامي الحركات القومية في المناطق المجاورة ولاسيما القوقاز، آسيا الوسطى، وغرب الصين.
٤- النمو في صادرات روسيا النفطية في مقابل زيادة الإستهلاك الصيني للطاقة ما دفع الطرفين لإقامة علاقات إستراتيجية ثنائية[١].

لذلك ونتيجة لقلق الدولتين من التحول في النظام العالمي والسيطرة الأميركية التي سادت منذ إنهيار الإتحاد السوفياتي ولدعم الشراكة الإستراتيجية بين الدولتين والتي كانت قائمة منذ نهاية التسعينيات من القرن الماضي، وقعت روسيا والصين في العام ٢٠٠١ إتفاق تعاون ثنائي وذلك بهدف توثيق العلاقات بين البلدين حتى العام ٢٠٢٠. وقد ركزت هذه الإتفاقية على عدد من البنود

[١] أحمد عبد الجبار عبد الله، مرجع سابق، ص ٣٩١

تتلخص في الرفض الثنائي المشترك للتدخل الغربي تحت مسمى التدخل الإنساني والذي كان قد تبناه حلف الناتو في العام ١٩٩٩ في كوسوفو، بالإضافة إلى معارضة مخططات التوسع الأميركي. كما ركزت هذه البنود على توثيق التعاون العسكري بين البلدين والدعم الروسي للصين الواحدة والإعتراف بحقها في تايوان[١].

إن إنتهاء الحرب الباردة والأحداث الدولية التي أعقبتها قد دفعت كل من روسيا والصين إلى بناء علاقات ثنائية قوية وذلك لمواجهة الأمر الواقع الذي فرضته هذه الأحداث ولعل أهمها هيمنة الولايات المتحدة الأميركية باعتبارها القوة العظمى الوحيدة والمتفردة على رأس النظام العالمي. لذلك سعت كل من روسيا والصين إلى إستعادة مكانتهما على الساحة الدولية خلال العقدين الأخيرين من القرن الحادي والعشرين لتعديل هيكل النظام العالمي وإعادة توجيهه نحو عالم متعدد الاقطاب. كما سعت الدولتان من خلال هذه العلاقات الثنائية إلى الحد من الضغوطات التي قد تمارسها الولايات المتحدة الأميركية على أي منها بحيث تتمكن كل من روسيا والصين من ممارسة دور أكبر على الساحة الدولية.

إن الصعود الذي حققته الصين قد أدى إلى زيادة في قوتها الإستراتيجية وبالتالي اتسعت مصالحها على النطاق العالمي، وهذا ما أدى إلى تزايد الإهتمام الصيني بسياستها الخارجية وإنخراطها في القضايا الدولية ولاسيما تلك المتعلقة بمناطق نفوذها. إن هذا الإهتمام الصيني بمناطق النفوذ قد اصطدم بالمصالح الأميركية ما أدى إلى حالة من التنافس بين الولايات المتحدة الاميركية من جهة والصين من جهة أخرى. إذ بدأت الصين مؤخراً بالإهتمام بالسياسة الخارجية أكثر من ذي قبل وذلك لتعزيز مكانتها على الساحة الدولية[٢].

اعتبرت الولايات المتحدة الأميركية بأن كل من الصين وروسيا تشكلان خطراً على أمنها القومي لذلك عملت على إحتوائهما. لذلك اتبعت روسيا في عهد الرئيس فلاديمير بوتين إستراتيجية إحتواء السعي الأميركي لتطويقها وحصارها وسعت إلى توسيع نطاق نفوذها. فالصين باعتبارها تملك ثاني إقتصاد في العالم بعد الولايات المتحدة الأميركية تسعى إلى تبوء مكانة إقليمية وعالمية، أما روسيا فقد سعت إلى إستعادة مكانتها على الساحة الدولية والتي فقدتها بعد إنتهاء الحرب الباردة. لذلك تطورت العلاقات الروسية الصينية بإقامة تحالف إستراتيجي قائم على التعاون العسكري وذلك من خلال منظمة شنغهاي ذات الإهتمامات الأمنية والإقتصادية، وتعتبر مواجهة القطب الواحد الهدف المحوري لهذا التحالف[٣].

---

[١] أحمد عبد الجبار عبد الله، مرجع سابق، ص ٣٩٢

[٢] فوزي حسن حسين، **الصين واليابان ومقومات القطبية الدولية**، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني، بيروت، ٢٠٠٩، ص ٢١١-٢١٧

[٣] تامر إبراهيم كامل هاشم، **الصراع بين الولايات المتحدة والصين الشعبية وروسيا الإتحادية كقوتين صاعدتين**، ل.ط، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، ٢٠١٤، ص ٦،٥

وتتألف منظمة شنغهاي من ست دول دائمة العضوية وهي روسيا، الصين، طاجكستان، قيرغزستان، كازاخستان وأوزباكستان وأربع دول تملك صفة المراقب وهي الهند وإيران ومنغوليا وباكستان وهذه الدول تحضر الإجتماعات السنوية. وقد تحولت كل من أفغانستان وتركيا من صفة الضيوف إلى صفة المراقب في العام ٢٠١٢ وتشتمل المنظمة على أربع دول نووية[١].

وقد عملت هذه المنظمة على تثبيت سياساتها الإستراتيجية وأن يكون لها دور في مواقفها الواضحة في السياسة الدولية ومحيطها الجيوبوليتيكي. وقد سعى قادة المنظمة إلى إقناع الهند الإنضمام إليها كعضو عامل الأمر الذي تحفظت عليه الصين وذلك في الوقت الذي تم رفض طلب الولايات المتحدة الأميركية الإنضمام إليها في العام ٢٠٠٥. وكانت كل من الصين وروسيا قد بدأت بتنسيق جهودها وذلك للحد من النفوذ الأميركي والغربي على مناطق آسيا الوسطى[٢].

كما سعت المنظمة إلى تعزيز أسس التعاون الإقتصادي، فالصين تستخدم شنغهاي بهدف زيادة نفوذها الإقتصادي في دول آسيا الوسطى وهذه الأخيرة تهتم بزيادة النفوذ الصيني فيها وذلك للموازنة مع الدور الروسي والأميركي في المنطقة. أما روسيا فإن المنظمة بالنسبة لها هي وسيلة للتنمية الإقتصادية وتعزيز قوتها ونفوذها في المنطقة[٣].

ويعتقد بعض المحللين بأن منظمة شنغهاي تسعى لأن تصبح منافساً لحلف الناتو على الرغم من نفي مؤسسيها لذلك. إن التقارب الصيني–الروسي في المنظمة إنما يفسر محاولة كل منهما الإهتمام بمصالحه في آسيا الوسطى والإهتمامات الأخرى كقطبين بارزين. كما تحاول المنظمة من خلال القطبين الرئيسين تكريس مواقف واضحة بما يتعلق بشؤون أعضائها، ولذلك فإن للمنظمة أهمية لدى كل من أوروبا والولايات المتحدة الأميركية[٤].

ويرى خبراء الأحلاف العسكرية بأن منظمة شنغهاي ومعها معاهدة الأمن الجماعي والتي تضم أغلب دول المنظمة تهدف إلى رؤية جديدة لتوازنات القوى الدولية. ذلك أن المنظمة ومعاهدة الأمن الجماعي تسيطران على المسرح الدولي الإستراتيجي الشرقي في مقابل سيطرة حلف الناتو على المسرح الدولي الإستراتيجي الغربي، بالإضافة إلى أن المنظمة ومعاهدة الأمن الجماعي قادرة على الردع النووي في مواجهة حلف شمال الأطلسي بالإضافة إلى الإمكانيات الإقتصادية لدول المنظمة[٥].

---

[١] أحمد عبد الجبار عبد الله، مرجع سابق، ص ٢٢٦

[٢] مرجع نفسه، ص ٢٢٦،٢٢٧

[٣] ماهر بن إبراهيم القصير، **المشروع الأوراسي من الإقليمية إلى الدولية العالم بين الحالة اللاقطبية والنظام العالمي متعدد الأقطاب**، ل.ط، دار الفكر العربي، القاهرة، ٢٠١٤، ص ١٧١-١٧٦

[٤] مرجع نفسه، ص ١٧٣

[٥] عدنان برجي، تنامي قوة منظمة شنغهاي واحتمالات المستقبل، متحصل عليه من الموقع http://www.almothaqaf.com/ تم الإطلاع عليه بتاريخ 12/11/2017

إن التحالف بين روسيا والصين يأخذ إتجاهاً جديداً من خلال منظمة شنغهاي كتحالف مضاد للناتو وذلك للتصدي لإختراق حلف الناتو المجال الحيوي الروسي والتمدد نحو أوروبا الشرقية. فقد هدفت المنظمة منذ تشكيلها إلى تحقيق الرفاهية الإقتصادية لشعوب وسط وشمال آسيا إلا أن أهدافها كانت ذات طبيعة أمنية. فتوسع حلف الناتو إلى أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى قد دفع روسيا لتحويل المنظمة من منتدى إقتصادي إلى تحالف شبه عسكري من خلال المناورات العسكرية بين أعضائها. ومع نهاية العام ٢٠١١ بدأت منظمة شنغهاي في البحث بالتوسع جنوب آسيا وذلك لإحتواء النفوذ الأميركي في المنطقة ما دفع الولايات المتحدة الأميركية إلى تدعيم وجودها العسكري وتوطيد تحالفاتها الإقليمية في المنطقة[١].

وفي إطار مواجهة الأحادية القطبية تشكلت مجموعة البريكس في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين بحيث كانت روسيا هي الرائدة في تشكيل هذه المجموعة[٢]. "تمثل مجموعة البريكس المبادرة العالمية الأولى غير الغربية في عالم ما بعد الحرب الباردة، فهي محصلة التغييرات المستمرة في القوى الدولية، إذ لديها الإمكانات لتتطور إلى أداة رئيسة تسهم في تشكيل هيكل الحكومة العالمية، وكمجموعة متحدة فإنها يمكن أن تؤدي دوراً كبيراً في وقت إعادة الترتيب النوعي للقوى لحظة انبثاق نظام دولي جديد"[٣].

والبريكس هي إختصار للأحرف الأولى الأجنبية من الدول صاحبة أسرع نمو إقتصادي في العالم وهي البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا، بدأت المجموعة بالدول الأربع الأولى ثم انضمت إليها جنوب أفريقيا. وقد انعقدت أول قمة بين رؤساء الدول الأربع في "بيكاتيرينبرج" في روسيا عام ٢٠٠٩ وانضمت إليها دولة جنوب أفريقيا في العام ٢٠١٠. ويعيش على أرض البريكس حوالي ٤٣% من سكان العالم كما تشكل إقتصاديات الدول في المجموعة نحو ٢٠% من إجمالي الناتج المحلي العالمي. وفي العام ٢٠١٢ بلغت استثمارات دول البريكس ١١% من إجمالي حركة الإستثمارات الأجنبية المباشرة على مستوى العالم. وخلال العام ٢٠١٢ مثلت تجارتها البينية ١٧% من حجم التبادل التجاري العالمي. وقد كان من المتوقع أن تنافس هذه الدول إقتصاديات أغنى الدول في العالم. وتشكل المجموعة أكبر الأسواق العالمية وأسرع الإقتصاديات نمواً في العالم وذلك تبعاً لعدد سكانها وقوتها الشرائية، وقد انعكس ذلك على علاقاتها الدولية

---

[١] أحمد عبد الجبار عبد الله، مرجع سابق، ص ٢٢٩،٢٣٠

[٢] وسيم خليل قلعجية، مرجع سابق، ص ٢٣٦

[٣] أحمد عبد الجبار عبد الله، مرجع سابق، ص ٢١١

والإقتصادية والسياسية[١]. وقد دعت البريكس إلى التعددية القطبية باعتبارها الآلية للوصول إلى عالم أكثر أمناً وتوازناً وإستقراراً رافضة بذلك الأحادية القطبية[٢].

وبهذا أصبح يتنبأ البعض بزعامة البريكس العالمية نحو سنة ٢٠٣٠، ذلك لأن دول هذه المجموعة هي دول كبيرة ومهمة في العالم. إذ تميزت بلدان المجموعة بنمو إقتصادي غير مسبوق ما أتاح لها أن تشغل موقعاً قيادياً في العالم. كما تشكل البريكس تحدياً للنظام الدولي الراهن القائم على الإنفراد الأميركي بحيث أن المجموعة تسعى لبناء شكل عالمي جديد للوقوف أمام الهيمنة الأميركية العالمية. ويعد البريكس تكتل عالمي الطابع ضمن المشروع الأوراسي للتمدد الإقتصادي والجيوستراتيجي بحيث يتوزع على أربع قارات ويعد مؤشراً على نهاية اللاقطبية وذلك من خلال توضيح مناطق النفوذ للدول العظمى إقتصادياً وسياسياً[٣].

وعند تأسيسها أشارت مجموعة البريكس إلى ضرورة التوجه نحو عالم متعدد الأقطاب، فبالإضافة إلى تركيز المجموعة على القضايا الإقتصادية بدأ منسوب التعاون بين دول المجموعة يتصاعد فيما يتعلق بالشؤون السياسية والعسكرية. ويمكن ملاحظة التقارب في المواقف بين دول المجموعة الذي ظهر خلال الأزمة السورية[٤]. ويمكن أن يكون لهذه المجموعة دوراً بارزاً في تشكيل النظام العالمي المستقبلي، ذلك أن إنتقال القوى الرئيسة أصبح يعتمد أكثر من ذي قبل على النمو الإقتصادي المتسارع وهذا ما تتميز به دول البريكس مع بقاء القوة العسكرية كعامل مهم. وتمثّل مجموعة البريكس إنتقالاً في مراكز القوى العالمية بحيث يتجه مؤشر ميزان القوة الإقتصادية إلى الإنتقال من الغرب إلى الشرق، وتحاول مجموعة دول البريكس إرساء قواعد نظام عالمي جديد[٥].

تدرك روسيا بعد أن استعادت قوتها الإقتصادية ضرورة إستعادة المناطق في المجال السوفياتي السابق وإعادتها للفلك الروسي ولاسيما أن هذه المناطق تشكل أهمية حيوية كبرى لعودة روسيا كقوة عظمى وذات ثقل على الساحة الدولية. إذ أن روسيا بدون هذه المناطق قد تصبح عرضة للتطويق نتيجة السعي الأميركي للتواجد في الجوار الروسي. بالإضافة إلى ذلك فإن الصين بدورها تسعى لمد نفوذها في الجوار الإقليمي لما لذلك من عوائد على النفوذ الصيني على المستوى العالمي. فالتقارب بين روسيا والصين من خلال الإنضمام إلى المجموعات ذات الأهداف الإقتصادية قد كان الهدف منه تحقيق المساعي الروسية والصينية في إحراز التوازن على المستوى العالمي. لذلك

---

[١] محمد عبد العاطي، بريكس وأفريقيا، مجلة أفريقيا قارتنا، ع (١٤)، الهيئة العامة للإستعلامات، القاهرة، ٢٠١٣، ص ١ متحصل عليه من الموقع http://www.sis.gov.eg/newvr/africa/4/ تم الإطلاع عليه بتاريخ 26/11/2017

[٢] مرجع نفسه، ص ٣

[٣] أحمد عبد الجبار عبد الله، مرجع سابق، ص ٢١٢-٢١٦

[٤] وسيم خليل قلعجية، مرجع سابق، ص ٢٥١،٢٥٢

[٥] مرجع نفسه، ص ٢٥٤

لا بد من التعرف على المناطق المهمة لكل من روسيا والصين والسعي الأميركي لاحتواء هذه المساعي في مد النفوذ لتفسير التنافس بين القوى على هذه المناطق الإستراتيجية.

ثانياً: المناطق المهمة لروسيا من الناحية الجيوسياسية والإحتواء الأميركي

لقد أحدث إنهيار الإتحاد السوفياتي إضطراباً جيوبوليتيكياً هائلاً، فبالنسبة لروسيا وهي وريثة الإتحاد السوفياتي فإن خسارة القوقاز قد أدت إلى مخاوف إستراتيجية من إنبعاث النفوذ التركي. وكذلك فإن خسارة آسيا الوسطى قد كان بمثابة خسارة لمصادر الطاقة والمعادن بالإضافة إلى التحدي الإسلامي المحتمل، ناهيك عن أن خسارة أوكرانيا قد شكلت خسارة كبيرة لروسيا. ذلك أن هذه الخسارة فيما يتعلق بأوكرانيا تعني حرمان روسيا من موقعها المتحكم بالبحر الأسود[١]. وبإستقلال الدول في القوقاز وهي جورجيا وأرمينيا وأذربيجان فقدت روسيا موقعها المتحكم في بحر البلطيق وعززت من فرصة تركيا لإرساء نفوذها في المنطقة. إذ كان البحر الأسود بمثابة منطقة الإنطلاق الروسية لبسط النفوذ البحري الروسي في البحر الأبيض المتوسط. ولم تتوقف خسارة روسيا عند هذا الحد ذلك أن إستقلال كل من أذربيجان وكازاخستان وتركمنستان قد أفقد روسيا ثروات بحر قزوين[٢].

ومع ظهور هذه الدول المستقلة الجديدة والتي تقع في وسط وشمال آسيا تقلص المجال الروسي بما يعادل نسبة ٢٠%، ما أدى إلى إدراك القيادة الروسية بالخطر المحدق بالثروات المتوفرة في هذه المناطق بما يجعلها محط أطماع القوى الإقليمية والدولية[٣]. بالنسبة لروسيا فإن أي تهديد لهذه الدول أو أي تهديد من هذه الدول لروسيا هو بمثابة تهديد للأمن القومي الروسي، لذلك فقد توجهت روسيا نحو تعزيز علاقاتها مع هذه الدول وذلك بهدف إستعادة دور روسيا في هذه المناطق من جديد. ويعود ذلك إلى الإدراك الروسي بأهمية هذه المناطق الإستراتيجية لروسيا باعتبارها تشكل مجالاً حيوياً هاماً لممارسة النفوذ الروسي وتطبيق السياسات الروسية.

وكان بريجنسكي قد أشار إلى أهمية آسيا الوسطى بالنسبة لروسيا بقوله "روسيا هي أضعف كثيراً من أن تستطيع إعادة فرض سيطرتها الإمبريالية، ولكنها أقوى كثيراً من إمكانية إخراجها منها، ولأسباب جغرافية وتاريخية، ثقافية وعرقية وإستراتيجية، سوف تستعمل روسيا الوسائل المتاحة من أجل حماية مصالحها في المنطقة"[٤].

---

[١] زبغنيو بريجنسكي، **رقعة الشطرنج الكبرى**، مرجع سابق، ص ١١٦-١٢٠

[٢] مرجع نفسه، ص ١٢١،١٢٢

[٣] لمى مضر الإمارة، **الإستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وإنعكاساتها على المنطقة العربية**، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٩، ص ٢٧٧

[٤] محمد مجدان, سياسة روسيا الخارجية اليوم: البحث عن دور عالمي مؤثر, المجلة العربية للعلوم السياسية, ع (٤٧-٤٨)، بيروت, ٢٠١٥, ص ٥٤

لذلك فإن سياسة روسيا الخارجية نحو آسيا تعتمد على الشراكة مع كل من اليابان والصين والهند وهي الدول التي تؤثر في سياستها تجاه دول آسيا الوسطى. ذلك أن سعي الغرب لتطويق روسيا وعدم إعترافه بمكانتها قد دفعها نحو التقرب من الصين وبعض دول آسيا الوسطى بهدف الدفاع عن النظام العالمي المتعدد الأقطاب. ويقوم هذا التوجه على اعتبار أن روسيا دولة أوروبية وآسيوية لذلك عليها توجيه سياستها نحو هذا العالم حيث تتواجد مصالحها. لذلك وبهدف التأثير في آسيا الوسطى أقامت روسيا عدداً من التحالفات لعل أهمها كومنولث الدول المستقلة منذ العام ١٩٩٤، ومنظمة تعاون آسيا الوسطى، ومنظمة شنغهاي منذ العام ١٩٩٦ والتي تضم روسيا والصين ودول آسيا الوسطى[١].

ونظراً لأهمية أوراسيا باعتبارها مركز العالم الجديد ببحارها الخمسة (المتوسط، الأسود، الأحمر، الخليج العربي، قزوين) فإن من يسيطر عليها يتمكن من التحكم بإقتصاد العالم وشريانه الحيوي النفطي، ناهيك عن أن هذه البحار تملك مخزوناً هائلاً من الطاقة وتمثل مركزاً مهماً للتبادل التجاري بين آسيا وأوروبا. وإنطلاقاً من هذه الأهمية سعت روسيا الإتحادية إلى إستعادة دورها من جديد في المنطقة من خلال مشروع "أوراسيا الجديدة" (الإتحاد الأورو–آسيوي) والذي يهدف من خلاله فلاديمير بوتين إلى بناء روسيا القوية. لذلك فإن أوراسيا تشكل ساحة للصراع والتنافس السياسي والإقتصادي للسيادة على العالم. ويعتبر بريجنسكي في كتابه "رقعة الشطرنج الكبرى" بأن أوراسيا هي رقعة الشطرنج التي يستمر الصراع عليها للهيمنة على العالم. أما روسيا الإتحادية فإنها تقع في مركز أوراسيا وهي تشكل بذلك منطقة القلب بحسب ماكندر وأن السيطرة العسكرية عليها تسمح بالتحكم بالعالم وذلك وفقاً لنظريته "من يحكم شرق أوروبا يهيمن على منطقة القلب، ومن يحكم منطقة القلب (روسيا) يسطر على الجزيرة العالمية (أوراسيا)، ومن يحكم الجزيرة العالمية يسيطر على العالم كله"[٢].

لذلك تسعى روسيا إلى التوغل في أوراسيا من أجل الوصول إلى البحار والمحيطات وذلك تطبيقاً لنظرية ألفرد ماهان "القوى البحرية" ما يحتم على القوى البرية كروسيا التمدد والتوسع لتحسين موقعها الإستراتيجي. وتزداد أهمية أوراسيا بالنسبة لروسيا الإتحادية بالتزامن مع ما تقوم به الولايات المتحدة الأميركية من محاولات لإختراق المنطقة ضد المصالح الروسية وعلى حدودها من خلال أحداث أوكرانيا وجورجيا وقبلها الشيشان ويوغوسلافيا[٣].

إن هذه الأهمية التي تحتلها أوراسيا في الفكر الأميركي والروسي تفسر التنافس الذي شهدته بعض المناطق فيها ولاسيما جورجيا وأوكرانيا لاكتساب مزيد من النفوذ ما يؤثر بدوره على النفوذ العالمي.

---

[١] محمد مجدان، مرجع سابق، ص ٥٥

[٢] وسيم خليل قلعجية، مرجع سابق، ص ١٧٩-١٨١

[٣] مرجع نفسه، ص ١٨٢،١٨٣

هذا النفوذ الذي يحدد وزن وثقل كل من هذه القوى المتنافسة في إطار النظام العالمي. لذلك فإن قدرة روسيا الحالية في منافسة الولايات المتحدة الأميركية والتي لم تكن متوافرة في بداية القرن الحادي والعشرين تؤشر إلى إمكانية التحول في النظام العالمي.

وتجدر الإشارة إلى أن روسيا هي الدولة الوحيدة بين الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن التي لا تحتاج إلى إستيراد الطاقة وبخاصة النفط والغاز والكهرباء، وهذا ما يعطيها نوع من التفوق الإستراتيجي على بعض الدول. وقد شكلت عملية نقل المواد النفطية من أماكن إنتاجها في وسط آسيا إلى الممرات المائية والبرية الأساسية، ساحة للتنافس الدولي وما لذلك من إنعكاسات على أسعار هذه المواد والتي يعتمد عليها الإقتصاد الروسي[١].

ومع تغير الخارطة الجيوسياسية للعالم بعد إنهيار الإتحاد السوفياتي بدأ التغيير في خارطة العلاقات الإقتصادية ولاسيما فيما يتعلق بمجال سياسة الطاقة. ففي السابق كانت موسكو تمد الدول المكونة للإتحاد بالطاقة مجاناً ولم تكن هناك حاجة ضرورية لضمان تصريف الإنتاج من الطاقة لاسيما النفط والغاز خاصة لدى مرورها عبر أوكرانيا إلى أوروبا وهو الخط الأهم بين الخطوط، وتعتبر أوكرانيا وجورجيا أهم نقاط عبور للإمدادات. لذلك فإن السعي الأميركي للتدخل والتواجد في هذه المناطق قد لاقى إمتعاضاً من روسيا على اعتبار أن هذا الأمر يشكل أحد حلقات حروب الطاقة[٢].

تبرز أهمية الطاقة وخطوط إمدادها في المشهد الدولي إذ أن الطاقة وتصديرها وما يعنيه ذلك من قوة إقتصادية للبلد المصدر كروسيا يشكل أحد أوجه الصراع في المناطق التي تشكل طرق عبور لهذه الطاقة. إذ أن الأحداث التي شهدتها كل من جورجيا وأوكرانيا وصراع القوى الأميركية والروسية خلال هذه الأزمات يعطي صورة واضحة لمحاولات التطويق الأميركية لروسيا لتحجيم نفوذها وإحباط مساعيها في تحقيق التحول المنشود على مستوى النظام العالمي.

وهكذا بدأ الصراع الدولي بالتفاقم على خطوط إمداد النفط والغاز ولذلك سعت موسكو إلى رسم إستراتيجية جديدة بعد أن تنبهت إلى مخاطر التدخلات الأميركية والأوروبية بهدف تأمين إستقرار صادراتها بحيث لا تكون عرضة للتدخل من أحد وكانت الولايات المتحدة الأميركية وأوروبا الغربية قد بدأت بالبحث عن مصادر بديلة لطاقة الخليج. وقد تأجج هذا الصراع على الطاقة ولاسيما على المخزون الهائل في منطقة بحر قزوين والدول المحيطة به، بحيث أصبحت هذه المنطقة محط أطماع للدول الكبرى والتي عملت على إيجاد بدائل لخطوط الإمداد وذلك لتجنب مرورها بالأراضي الروسية حتى لا تكون عرضة للتحكم الروسي وتحقيق أهدافها السياسية. وفي العام ١٩٩٩ تم

---

[١] ناصر زيدان، مرجع سابق، ص ٢٤٠

[٢] مرجع نفسه، ص ٢٤٣

إفتتاح أول خط للنفط والغاز في تلك المنطقة والذي يمتد من مدينة باكو عاصمة أذربيجان حتى مرفأ تسوسيا الجورجية على البحر الأسود[1].

وإنطلاقاً من أهمية منطقة بحر قزوين "سعت روسيا الى ترسيخ نفوذها في منطقة قزوين بما يضمن هيمنتها في إطار سياسة توسعية روسية تحافظ على تأثيرها خارج إطار حدودها الجغرافية، لذلك وضعت إستراتيجية للسيطرة على أربع دول رأت انها حاسمة لخططها في أن تصبح قوة عالمية من جديد، وتلك الدول هي: أوكرانيا، بيلاروسيا، كازخستان، وجورجيا. وكازخستان هي إحدى دول قزوين، وجورجيا مجاورة للمنطقة. ويدرج هذا التوجه الروسي ضمن خطة دفاعية أيضاً، إذ أن روسيا تعد دولة ممتدة بدون حواجز طبيعية تحمي حدودها، لذلك فإن العقيدة العسكرية الروسية تعتمد في أساس دفاعها على التمدد لخلق مناطق عازلة لحدودها الجغرافية من أجل حمايتها والدفاع عنها. كما دخلت أذربيجان في الإستراتيجية الروسية كنقطة صراع وتنافس في منطقة بحر قزوين مع الغرب، في مجال، القواعد العسكرية ومجالات الطاقة كونها تمتلك مخزوناً هائلاً من الغاز والنفط، وتقع في منطقة جغرافية هامة تحجز وسط آسيا عن اوروبا"[2].

أدركت الولايات المتحدة الأميركية مقدار الخطر الذي تشكله روسيا على مصالحها، وذلك بعد أن بدأت روسيا سعيها في إستعادة نفوذها في المناطق الجيوستراتيجية التي كانت تابعة لها لتعزيز مكانتها وتأثيرها في المحيط الإقليمي وعلى المستوى الدولي. لذلك سعت الولايات المتحدة الأميركية إلى تقليص حجم روسيا على المستويين الدولي والإقليمي، ولتحقيق ذلك قامت الإدراة الأميركية في عهد الرئيس باراك أوباما إلى ترشيح كل من أوكرانيا وجورجيا ومولدافيا للإنضمام إلى حلف شمال الأطلسي بهدف فك الإرتباط بين هذه الدول وروسيا من الناحية السياسية والإقتصادية والعسكرية في إطار السعي الأميركي لعزل روسيا[3].

إن السعي الأميركي لتطويق روسيا و محاصرتها في الجوار الإقليمي قد دفع روسيا إلى بذل الجهود للعودة بقوة على الساحة الدولية وإحداث تغيير في النظام العالمي من خلال إنهاء الأحادية القطبية والتوجه نحو عالم متعدد الأقطاب. وقد سعت روسيا في سبيل تحقيق هذا الهدف إلى تحسين علاقاتها مع دول العالم و إنشاء التحالفات، وقد ترجمت ذلك السعي على أرض الواقع من خلال إنشاء منظمة شنغهاي بمشاركة الصين و دول آسيا الوسطى وأيضاً تجمع البريكس والذي يسعى لتحقيق نفس الهدف.

---

[1] ناصر زيدان، مرجع سابق، ص ٢٤٣-٢٤٤

[2] حارث قحطان عبدالله ومثنى فائق مرعي، أهمية منطقة بحر قزوين في العلاقات الروسية الإيرانية، مجلة آداب الفراهيدي، ع (١٩)، العراق، آذار ٢٠١٤، ص ٢٧٨

[3] حيدر علي حسين، **سياسة الولايات المتحدة الأميركية ومستقبل النظام الدولي**، ل.ط، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٣، ص ٩٠

ثالثاً: تطويق الصين

يعتقد بعض المحللين بأن الصين هي المنافس المتوقع أن يحقق تفوقاً على القوة الأميركية، حتى وصل البعض إلى الإعتقاد بأن الصين ستنهي القرن الأميركي. ونذكر في هذا المجال ما قاله المؤرّخ نيّال فيرغسون :"إن القرن الحادي والعشرين سيكون القرن الصيني". إن هذه التوقعات فيما يتعلق بالقوة الصينية إنما تقوم على عدد من المقومات أبرزها النمو السريع للناتج المحلي الإجمالي، بالإضافة إلى كون مساحة الصين تعادل مساحة الولايات المتحدة الأميركية وعدد سكانها يوازي أربعة أضعاف عدد سكان الولايات المتحدة الأميركية. أما فيما يتعلق بالجيش فإن الصين تمتلك أضخم جيش في العالم كما تمتلك ٢٥٠ رأسا نووياً، ناهيك عن قدرات الصين في مجال الفضاء والفضاء الإلكتروني. في المقابل يرى جوزيف ناي فيما يتعلق بالقوة الناعمة بأن الصين ما زالت تفتقر إليها مقارنة بالولايات المتحدة الأميركية على الرغم من إنتشار معاهد كونفوشيوس حول العالم لتنشر ثقافتها. كما يعتبر جوزيف ناي بأن الصين لا تزال متأخرة عن الولايات المتحدة الأميركية فيما يتعلق بمقومات القوة، إذ تركز سياستها على منطقتها ونموها الإقتصادي[١].

ويرى جوزيف ناي بأن تسمية تعافي الصين هي أكثر دقة من تسمية صعود الصين، ذلك أن إقتصاد الصين كان أضخم إقتصاد في العالم وذلك حتى بعد أن تفوقت عليها كل من أوروبا والولايات المتحدة الأميركية نتيجة الثورة الصناعية في القرنين الماضيين، إلا أن الإصلاحات التي قام بها دينغ هسياوبنغ في المجال الإقتصادي في ثمانينيات القرن الماضي قد أدى إلى مضاعفة إجمالي الناتج القومي إلى ما يقارب ثلاثة أضعاف في العقدين الأخيرين من القرن الماضي (العشرين). لذلك يعتقد البعض بأن الصين ستتمكن من إستعادة موقعها لتصبح أكبر إقتصاد عالمي[٢].

وفي كتابه "رقعة الشطرنج الكبرى" كان المفكّر الإستراتيجي الأميركي زبغنيو بريجنسكي قد توقع أن الصين تمثل الخطر الذي يهدد مستقبل الإمبراطورية الأميركية وذلك نظراً لكونها قد أصبحت مركزاً حيوياً للنمو الإقتصادي بالإضافة إلى تأثيرها السياسي المتصاعد. كما يؤكد من خلال رؤيته بأن هذا الخطر يتصاعد مع قيام تحالف روسي–صيني قائم على أساس غير إيديولوجي لمواجهة الولايات المتحدة الأميركية. وكان قد شبّه هذا التحالف من حيث أهميته بالتحالف الذي كان قائماً بين الصين والإتحاد السوفياتي السابق[٣].

---

[١] جوزيف س.ناي، **هل انتهى القرن الأميركي؟**، مرجع سابق، ص ٤٨،٤٧

[٢] مرجع نفسه، ص ٤٩

[٣] حيدر سامي عبد، مرجع سابق، ص ١٣١

ويبدو أن توقعات بريجنسكي للمخاطر التي تواجه الولايات المتحدة الأميركية قد تترجمت على أرض الواقع. فمع سعي الولايات المتحدة الأميركية إلى الإبقاء على منطق التفرد والهيمنة العالمية من خلال المحافظة على هيكل النظام العالمي في صورته الأحادية بحيث تشكل الولايات المتحدة الأميركية القطب المهيمن والمتفرّد في القضايا الدولية وتحقيق السيطرة العالمية، فقد سعت القوى الأخرى ولاسيما روسيا والصين وأيضا الإتحاد الأوروبي نحو إرساء عالم متعدد الأقطاب. ولتحقيق ذلك اعتمدت كل من روسيا والصين ولاسيما مع بداية القرن الحادي والعشرين آلية التحالفات الإستراتيجية فيما بينها لمواجهة القوة الكبرى أي الولايات المتحدة الأميركية كما كانت التحالفات القائمة في فترة الحرب الباردة.

لذلك ونتيجة للنمو الصيني المتصاعد وامتلاكها مختلف عوامل القوة، سعت الولايات المتحدة الأميركية للإبقاء على مكانتها العالمية إلى تطويق الصين وذلك بهدف إحتوائها وتطبيقاً للإستراتيجية الأميركية فيما يتعلق بمنطقة آسيا–الباسيفيك بحيث أصبحت محور إهتمام الولايات المتحدة الأميركية.

في ورقة بعنوان "دليل التخطيط الدفاعي" كتب أحد منظري المحافظين الجدد بول وولفويتز يقول "إن هدفنا الأول هو تفادي ظهور منافس جديد. إن هذه رؤية عامة تقع تحتها الإستراتيجية الدفاعية الإقليمية، وتتضمن سعينا الدائم لمنع أي قوة معادية من السيطرة على أي منطقة يمكن لثرواتها أن –عندما تصبح تحت السيطرة– أن تكون كافية لإطلاق قوة عظمى. هذه المناطق تتضمن أوروبا الغربية، شرق آسيا، الأراضي السوفياتية السابقة، وجنوب غرب آسيا". وفي مطلع العام ٢٠٠٠ كتبت كونداليزا رايس أن "الصين ليست بالدولة التي تميل إلى الحفاظ على Status Quo (أي الوضع الراهن) بل على العكس، فهي تريد تغيير الوضع القائم، وتغيير ميزان القوى في آسيا لمصلحتها. وهذا وحده كاف لجعلها الخصم الإستراتيجي للولايات المتحدة الاميركية"[١].

على الرغم من أن الصين قد أصبحت في بداية العقد الأول من القرن الواحد والعشرين الحليف التجاري الأول للولايات المتحدة الأميركية إلا أنه مع بداية الأزمة المالية العالمية في العام ٢٠٠٨ قامت الصين بانتقاد الدور الأميركي في العالم وبتحميلها مسؤولية الأزمة. كذلك وفي العام ٢٠١٠ وجهت الصين الإنتقادات للولايات المتحدة الأميركية جراء تدخلها بالنزاع مع الدول الآسيوية حول حقوقها في بحر الصين الجنوبي واعتبرت ذلك محاولة لتطويق الصين[٢].

وفي إطار الصعود الصيني تبرز الولايات المتحدة الأميركية كفاعل محوري في منطقة شرق آسيا بحيث تتواجد القواعد العسكرية الأميركية بالإضافة إلى التحالفات وذلك من خلال إستراتيجية أذرع

---

[١] طارق عزيزة، استراتيجية الولايات المتحدة في آسيا في ظل النهوض الصيني، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، تركيا، ٤ فبراير ٢٠١٤، ص ٦،٧ متحصل عليه من الموقع
https://harmoon.org/archives/3779

[٢] زبغنيو بريجنسكي، **رؤية إستراتيجية أمريكا وأزمة السلطة العالمية**، مرجع سابق، ص ١٠١

الأخطبوط "Octopus arms strategy" لتطويق الصين[١]. وفي الولاية الثانية للرئيس الأميركي السابق باراك أوباما ازداد الإهتمام الإستراتيجي الأميركي في منطقة شرق آسيا، لذلك قامت الإدراة الأميركية والتي تعتبر بأن لها مصلحة قومية في منطقة بحر الصين الجنوبي بإطلاق ما يسمى "محور آسيا" لتحويل سياسة الولايات المتحدة الأميركية تجاه الصين من سياسة قائمة على مصالح تجارية مشتركة إلى أخرى تهدف لإحتواء الصين[٢].

لذلك وبهدف إحتواء الصين استخدم الرئيس الأميركي السابق باراك أوباما القوة الذكية للتعامل مع الصين للحيلولة دون نموها بحيث لا تكون منافساً للولايات المتحدة الأميركية في منطقة آسيا–الباسيفيك. لذلك سعت الإدارة الأميركية في عهد الرئيس باراك أوباما إلى تعزيز وجودها العسكري في شرق آسيا وجنوب شرقها حيث قامت بنشر أساطيلها بكثافة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ وذلك في إطار الإستراتيجية الأميركية المعروفة بإسم "الإنعطافة نحو آسيا–الباسيفيك". وفي هذا الإطار عقدت الإدراة الأميركية عدداً من الإتفاقيات العسكرية والإقتصادية مع دول منطقة آسيا–الباسيفيك وذلك لإحتواء المد الصيني إقليمياً بمظلة عسكرية وإقتصادية تمتد عبر المحيط الهادئ وجنوب شرق آسيا[٣].

في العقد الأول من القرن الواحد والعشرين حافظت روسيا على موقعها في منطقة شمال شرق آسيا ومنطقة آسيا–المحيط الهادئ وذلك من خلال الإنفاق على الوجود الروسي العسكري في المحيط الهادئ. كما أنها أقامت شراكة إستراتيجية مع الصين في إطار منظمة شنغهاي للتعاون[٤]. إلا أن الولايات المتحدة الأميركية لم تنظر إلى روسيا باعتبارها قوة مهمة في منطقة آسيا–المحيط الهادئ، ولم تذكر هيلاري كلينتون روسيا في مقالتها حول الإستراتيجية الأميركية تجاه هذه المنطقة. أما السبب الآخر لتجاهل روسيا هو أن الولايات المتحدة الأميركية لم تدخل في صدام شامل مع الصين وبالتالي لم تكن بحاجة إلى إستراتيجية ضخمة لإحتوائها. ولكن في حال إندلاع هذه المواجهة فمن الممكن أن تحتاج الولايات المتحدة الأميركية إلى وقوف روسيا بجانبها وخاصة أن هذه الأخيرة تخشى من قوة الصين المتصاعدة ما يشكل تهديداً لمصالح روسيا الجيوسياسية. فالتوترات الصينية–الأميركية هي القائمة في منطقة آسيا–المحيط الهادئ بحيث تبحث الصين عن مناطق نفوذها في آسيا، في المقابل فإن الولايات المتحدة الأميركية تعارض التطلعات الصينية وتسعى إلى المحافظة على تفوقها الإستراتيجي في آسيا–المحيط الهادئ[٥].

---

[١] تامر إبراهيم كامل هاشم، مرجع سابق، ص ٢٢٨

[٢] طارق عزيزة، مرجع سابق، ص ٩

[٣] حيدر سامي عبد، مرجع سابق، ص ٣٢١،٣٢٢

[٤] أرتيوم لوكين، دراسات عالمية: روسيا وتوازن القوى في منطقة شمال شرق آسيا، ع (١١٨)، الطبعة الأولى، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجة، أبو ظبي، ٢٠١٤، ص ٣١

[٥] مرجع نفسه، ص ٣٢

هذا التحول في الإستراتيجية الأميركية من منطقة الشرق الأوسط نحو آسيا–الباسيفيك والتي سبقت الإشارة إليه في الفصل السابق يؤكد الرؤية الأميركية لأهمية هذه المناطق من الناحية الجيوستراتيجية بحيث تشكل ثقلاً إقتصادياً وباعتبارها منطقة ديناميكية إقتصادية. لذلك فإن المساعي الصينية لتعزيز نفوذها في المنطقة بعد اكتسابها قوة إقتصادية متصاعدة قد أثار المخاوف الأميركية من إمكانيات الصين في حال إنتشارها في هذه المنطقة، ما يؤدي بدوره إلى تزايد النفوذ الصيني على الساحة الدولية وتحولها إلى قطب منافس بقوة للولايات المتحدة الأميركية كما سبق وتوقع بعض المفكرين الأميركيين. هذه المخاوف تلقي بظلالها على التحولات التي قد يشهدها النظام العالمي في حال تزايد النفوذ الصيني بالتشارك مع روسيا، وبالتالي سيطرة كل منهما على مناطق ذات أهمية إستراتيجية.

وتدرك الصين بحكم موقعها الجغرافي أن السواحل الصينية المطلة على الباسيفيكي هي بمثابة المنفذ الوحيد على العالم، وذلك لأن منطقة قلب الدولة الحيوي تقع بالقرب منها وهي تسعى إلى تحقيق هدف إستراتيجي بإبعاد النفوذ العسكري الأميركي من المنطقة خاصة مع وجود سلسلة من الدول (اليابان، تايوان، كوريا الجنوبية) على طول الساحل الصيني الباسيفيكي مرتبطة بالولايات المتحدة الأميركية[1]. كما ركزت الصين إهتمامها على بناء قدرات بحرية بهدف حرمان الولايات المتحدة الأميركية من الوصول إلى بحر الصين الجنوبي والشرقي وذلك لتعزيز موقعها الإقليمي. كما عملت روسيا على مضاعفة تمويل أسطولها في المحيط الهادئ[2].

خلاصة المبحث الأول:

[1] أرتيوم لوكين، مرجع سابق، ص ٢٣٩

[2] زبغنيو بريجنسكي، **رؤية إستراتيجية أمريكا وأزمة السلطة العالمية**، مرجع سابق، ص ١٣٠

لقد عرفت الساحة الدولية خلال المراحل التاريخية المتلاحقة صعود وأفول القوى العظمى الذي أفرزه تبدل موازين القوى نتيجة إعادة توزيع عناصر القوة واكتسابها من قبل بعض القوى مقابل تراجع عناصر القوة التي تملكها القوى الأخرى، وقد أدى ذلك إلى تغيرات وتحولات في هيكل النظام العالمي والذي انتقل من هيكل إلى آخر بحسب عدد هذه القوى ووزنها. هذا ينطبق في عصرنا الحاضر على بعض القوى الصاعدة ولاسيما روسيا والصين والتي اكتسبت المزيد من عناصر القوة والتي بدأت بالتصاعد في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. فبالنسبة لروسيا ومنذ العام ٢٠٠٠ مع تولي فلاديمير بوتين السلطة تضافرت عدد من العوامل التي أدت إلى تصاعد القوة الروسية نتيجة للإصلاحات الداخلية التي قام بها بوتين ولاسيما ما يتعلق منها بالقوة الإقتصادية لروسيا والتي كانت تعاني من ضعف إقتصادي منذ تفكك الإتحاد السوفياتي. ناهيك عن انتهاجه سياسة خارجية تمت صياغتها بطريقة تدريجية متلائمة مع كل مرحلة من المراحل كما تتلاءم مع القدرات الروسية خلال هذه المراحل. ولطالما كانت القوة الإقتصادية هي الأساس في تحقيق المزيد من القوة في كافة المجالات، فقد طورت روسيا إنطلاقاً من قدرتها الإقتصادية قدراتها في المجالات السياسية والعسكرية. هذا الصعود الذي حققته روسيا قد تزامن مع الصعود الصيني والتي أصبحت قوة إقتصادية كبرى لها وزنها الإقتصادي على الساحة الدولية ما مكنها من تعزيز قدراتها العسكرية والسياسية. كما شهدت الساحة الدولية صعود قوى أخرى وإن لم تكن بحجم وتأثير الصعود الروسي والصيني، غير أن ذلك يدلل على اكتساب هذه القوى مزيد من عناصر القوة ما يمكنها من ممارسة أدوار أكثر فاعلية على الصعيد العالمي. غير أن التقارب الروسي الصيني قد شكل أحد أبرز أوجه التقارب في القرن الحادي والعشرين لتحقيق الهدف المشترك بتحقيق التوازن مع القطب الأميركي وإرساء عالم متعدد الأقطاب يقوم على مشاركة هذه القوى في قيادة هذا النظام وإنهاء حالة التفرد. وقد شكلت منظمة شنغهاي وتجمع البريكس والذي يضم كل من روسيا والصين ودولاً أخرى أحد أشكال هذا التقارب لتوحيد الجهود نحو تحقيق الأهداف المشتركة. وفي سعيها نحو تثبيت مكانتها على الساحة الدولية وتحقيق عودتها كقوة عظمى، سعت روسيا إلى إستعادة مناطق النفوذ الهامة والإستراتيجية ولاسيما في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى وأوراسيا، وذلك بهدف الحفاظ على مصادر الطاقة وخطوط إمدادها لما لذلك من تأثير على القدرة الإقتصادية الروسية والتي تؤثر بدورها على إستعادة روسيا للمكانة التي تتطلع إليها. وكذلك الأمر بالنسبة للصين فقد سعت إلى توسيع نطاق نفوذها في منطقة المحيط الهادئ الإستراتيجية لإدراك الصين أهمية هذه المنطقة الحيوية في تعظيم نفوذها على المستوى الدولي. هذه المساعي قد قابلتها المحاولات الأميركية لتطويق كل من روسيا والصين في الجوار الإقليمي للحؤول دون تحول كل منهما إلى قوى ذات نفوذ على الصعيد العالمي.

لذلك فإن ما يمكن تسميته بصعود كل من روسيا والصين إلى الساحة الدولية بعد أن تمكنت كل من الدولتين من بناء قوتها الإقتصادية والعسكرية، وبالتالي تأثير عوامل القوة هذه على النفوذ السياسي للقوى الصاعدة قد أدى إلى حالة من التنافس بين الولايات المتحدة الأميركية من جهة وروسيا والصين من جهة أخرى. وقد شهدت بعض المناطق الإستراتيجية في العالم حالة من التنافس الحاد بين الجانبين ولاسيما جورجيا وأوكرانيا وبحر الصين الجنوبي ومنطقة الشرق الأوسط وقد بلغ هذا التنافس ذروته مع اندلاع الأزمة في سوريا. ويمكن القول أن النفوذ السياسي الذي تمارسه هذه القوى قد يكون له الأثر البارز على النظام العالمي، إذ تعددت وجهات النظر حول ملامح هذا النظام في الآونة الأخيرة ولاسيما مع عودة روسيا وإثبات مكانتها بقوة على الساحة الدولية من خلال الأحداث والتطورات التي عرفتها منطقة الشرق الأوسط. إنطلاقاً من ذلك سوف نعالج في المبحث الثاني من هذا القسم التنافس الذي شهدته المناطق الإستراتيجية في العالم وتداعيات هذا التنافس على النظام العالمي.

المبحث الثاني: التنافس الدولي في المناطق الإستراتيجية وتداعياته على النظام العالمي

تسعى الدول دائماً إلى حماية سيادتها وأمنها القومي وصيانة مكانتها وتثبيتها على المستوى العالمي من خلال إمتلاكها المزيد من عناصر القوة باختلاف أشكالها إنطلاقاً من القوة العسكرية إلى القوة الإقتصادية والتكنولوجية والسياسية. ولتحقيق ذلك تسعى الدول ولاسيما الكبرى منها إلى السيطرة على المناطق الإستراتيجية في العالم والتي تمتاز بأهميتها الجيوبوليتيكية والجيوستراتيجية، إنطلاقاً من موقع هذه المناطق وغناها بالثروات والمواد الطبيعية وفي مقدمتها المعادن والنفط والغاز الطبيعي أي مصادر الطاقة الطبيعية والضرورية وخطوط الإمداد. من هنا كان التنافس بين الدول ولاسيما الكبرى منها خلال المراحل التاريخية المتعاقبة من أجل كسب مزيد من الأراضي وبسط السيطرة والنفوذ على المناطق المهمة في العالم. لذلك شهدت منطقة القوقاز خلال الأزمة الجورجية تنافساً حاداً بين الولايات المتحدة الأميركية وروسيا والتي شكلت عودة التنافس بين القوتين، كما ازداد هذا التنافس خلال الأزمة الأوكرانية. بالإضافة إلى ذلك تشهد منطقة آسيا–الباسيفيك وبحر الصين الجنوبي تنافساً بين القوى المختلفة ولاسيما الولايات المتحدة الأميركية وحلفائها من ناحية والصين من ناحية ثانية، نظراً لما تملكه هذه المنطقة من أهمية من ناحية موقعها الإستراتيجي وغناها بالثروات الطبيعية. كما شكلت منطقة الشرق الأوسط ساحة للتنافس بين القوتين العظمتين خلال فترة الحرب الباردة، إذ لطالما سعت كل من الدولتين للسيطرة على المنطقة وبحثاً عن المياه الدافئة والثروات الطبيعية ومصادر الطاقة التي تتميز بها المنطقة. وقد عاد هذا التنافس من جديد بعد الأزمات التي عرفتها المنطقة ولاسيما الأزمة السورية في العام ٢٠١١ والتي ما زالت مستمرة حتى تاريخ هذه الدراسة. إذ شهدت منطقة الشرق الأوسط خلال هذه الأزمة تنافساً حاداً بين الولايات المتحدة الأميركية وحلفائها من جهة وروسيا وحلفائها من جهة أخرى، هذا التنافس بدوره قد طرح العديد من الاسئلة حول مستقبل النظام العالمي وخاصة مع ظهور كل من روسيا والصين بقوة على الساحة الدولية وتثبيت مكانتهما ومدى تأثير ذلك على الهيمنة الأميركية التي استمرت منذ انتهاء الحرب الباردة على النظام العالمي وسيطرة الأحادية القطبية. لذلك سوف نقوم في الفقرة الأولى من هذا المبحث بإلقاء الضوء على الأزمة التي اندلعت في جورجيا وأوكرانيا، فضلاً عن التنافس في بحر الصين الجنوبي والتي ألقت بأبعادها على التنافس الدولي في منطقة الشرق الأوسط وتداعياته على النظام العالمي في الفقرة الثانية.

الفقرة الأولى: التنافس الدولي في جورجيا وأوكرانيا وبحر الصين الجنوبي

بعد بروز كل من روسيا والصين على الساحة الدولية بعد اكتساب عوامل القوة اللازمة، حاولت كل من الدولتين تثبيت مكانتهما في الجوار الإقليمي ولاسيما في المناطق ذات الأهمية الجيوبوليتيكية والتي تستطيع كل منهما من خلالها إكتساب مزيد من النفوذ على المستوى العالمي. إلا أن إدراك الولايات المتحدة الأميركية خطورة هذه العودة وتداعياتها على مستقبل النظام العالمي وموقعها الأحادي في هذا النظام سعت إلى منافسة كل من الدولتين في مناطق النفوذ المهمة. وقد شكلت جورجيا وأوكرانيا ساحة للتنافس بين الولايات المتحدة الأميركية وروسيا نظراً لأهمية هذه المناطق بالنسبة لروسيا في مقابل السعي الأميركي إلى تطويقها. كذلك شكلت منطقة بحر الصين الجنوبي ساحة للتنافس بين الولايات المتحدة الأميركية والصين نظراً لأهمية هذه المنطقة في الإدراك الصيني والأميركي. لذلك سوف نتطرق في هذه الفقرة إلى التنافس بين القوى الدولية في هذه المناطق.

أولاً: التنافس في جورجيا

تعد الجغرافيا السياسية من أهم العناصر لتحليل سياسة الدولة ومن أهم المحددات لإتخاذ قرارها السياسي سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي، وفي الحالة الروسية يمكن القول بأن الجغرافيا السياسية قد أجبرت روسيا التاريخية على الإستمرار بتوجهات معينة. وبما أن لكل دولة كبرى مسلماتها "الجغرافية الإستراتيجية" فإن لروسيا أيضاً مسلماتها فيما يعرف ب "المحيط المباشر" والذي يمثل أساس الأمن القومي الروسي. ويتمثل هذا المحيط في الخط الممتد من جورجيا وأوكرانيا مروراً بتشيكيا وبولندا وحتى حدود بحر البلطيق[١].

وتمتلك منطقة شرق أوروبا أهمية حيوية لروسيا إذ تشكل هذه المنطقة خط الدفاع الأول في مواجهة أي عدوان من غرب أوروبا. وتكمن المعضلة الروسية بأنها لا تملك حدوداً دفاعية لذلك سعت دائماً إلى التوسع الجغرافي عسكرياً وسياسياً خارج حدودها. كما تواجه روسيا الإتحادية معضلة أخرى بعدم إمتلاكها لمنافذ مفتوحة على أعالي البحار. إن خشية روسيا من وجود قوات حلف شمال الأطلسي على حدودها وإنتشارها في أوروبا الشرقية يدفع روسيا للإصرار إلى منع دخول كل من جورجيا وأوكرانيا في حلف شمال الأطلسي، وأيضاً رفضت روسيا نشر الدرع الصاروخية الأميركية في تشيكيا وبولندا وبلغاريا[٢].

---

[١] وسيم خليل قلعجية، مرجع سابق، ص ١٦٤

[٢] مرجع نفسه، ص ١٦٥-١٧٠

تعود جذور الأزمة في جورجيا إلى النزعة الإنفصالية التي كانت قد عبرت عنها أوسيتيا الجنوبية التابعة لجورجيا بعد تفكك الإتحاد السوفياتي، حيث أعربت عن رغبتها الإنضمام للنفوذ الروسي الأمر الذي اعترض عليه البرلمان الجورجي ما أدى إلى إندلاع المواجهات بين الإنفصاليين في أوسيتيا وجورجيا. وكانت قد تجددت المواجهات في العام ٢٠٠٤ إلا أن جورجيا قد حاولت أن تحول دون توحد أوسيتيا الجنوبية والشمالية (هذه الأخيرة تابعة للإتحاد الروسي)، في المقابل اعتبرت روسيا أن هذا الأمر هو تعبير عن إرادة الإستقلال. وفي العام ٢٠٠٨ قامت جورجيا بتنفيذ الهجوم على أوسيتيا الجنوبية ذات النزعة الإنفصالية وقد كانت تنتشر فيها قوات مراقبة دولية تتكون من وحدات عسكرية روسية، وقد راهنت جورجيا خلال هذه الأزمة على الدعم الذي ممكن أن يقدمه الغرب[١]. وتجدر الإشارة إلى أن خلفية الصراع القائم بين الولايات المتحدة الأميركية وروسيا حول مناطق النفوذ في منطقة القوقاز تعود إلى الموارد النفطية في بحر قزوين، حيث تعتبر هذه المناطق بمثابة مناطق عبور لخط أنابيب بحر قزوين، لذلك فإن روسيا تعارض إنضمام هذه الدول إلى حلف الناتو وإقامة قواعد عسكرية فيها. وتعتبر روسيا أن هذا الحضور يمكن أن يتم من خلال جورجيا[٢].

وهذا يعني أن خسارة روسيا لجورجيا من خلال إنضمام الأخيرة إلى حلف شمال الأطلسي يعني خسارتها لطرق إمداد الطاقة، ما يعود على روسيا بآثار سلبية على الصعيد الإقتصادي ما يؤدي بدوره إلى تداعي النفوذ الروسي الذي ما لبث أن برز على الساحة الدولية. وهذا ما يفسر التدخل الروسي خلال الأزمة الجورجية لتفادي خسارة منطقة إستراتيجية مهمة لصالح القوة الأميركية، وبالتالي تداعي المسعى الروسي للعودة كقطب دولي في نظام عالمي متعدد الأقطاب.

لذلك ومع إندلاع الأزمة الجورجية من خلال الغزو الذي قامت به جورجيا ضد أوسيتيا الجنوبية في العام ٢٠٠٨، شكلت هذه الأزمة نقطة التحول في مسار السياسة الخارجية الروسية إذ أن الرد الروسي على هذا الغزو قد كان بمثابة المفاجأة بالنسبة للكثير من المتابعين للأزمة. ذلك أن روسيا قد لجأت إلى الخيار العسكري للحسم بدلاً من الإكتفاء بالتنديد واللجوء إلى المجتمع الدولي لمطالبته بالتدخل وإنهاء الأزمة[٣]. فقد بدأت القوات الروسية باجتياح جورجيا وأوسيتيا الجنوبية وأبخازيا والتي كانت تابعة للإتحاد السوفياتي في السابق. وقد حسم الرئيس فلاديمير بوتين الحرب لمصلحة روسيا من خلال إجتياح كل من أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا حيث انتهت بهزيمة القوات الجورجية وباعتراف روسيا بإستقلال كل من الدولتين، كما دعمت روسيا الحركة الإنفصالية في

---

[١] وسيم خليل قلعجية، مرجع سابق، ص ١٦٠

[٢] روسيا وأميركا من سيحسم الصراع؟، ساسة بوست، ١٢ إبريل ٢٠١٤ متحصل عليه من الموقع www.sasapost.com/american-russian-relatins تم الإطلاع عليه بتاريخ 1/11/2017

[٣] لمى مضر الإمارة، مرجع سابق، ص ٢٨٦

أبخازيا. وعلى الرغم من تنديدات وتهديدات كل من حلف شمال الأطلسي والإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأميركية أصرت موسكو على الإعتراف بإستقلال كل من أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا رغم أن أي من البلدان لم يحذو حذوها في الإعتراف[١].

ونظراً لأهمية العامل الإقتصادي في ممارسة النفوذ السياسي والذي يمكن تحقيقه من خلال السيطرة على المناطق الجيوستراتيجية المهمة، فقد وضعت روسيا في تصورها أبعاداً لهذه الأزمة ترتبط بهذا التصور. إذ أن الرؤية الروسية لهذه الأزمة تندرج في إطار محاولة الغرب لتطويقها ومحاصرتها للحد من انتشار النفوذ الروسي في المنطقة، وذلك يعود بالدرجة الأولى إلى الأهمية الإقتصادية التي تمثلها المنطقة فيما يتعلق بخطوط نقل أنابيب النفط إلى أوروبا نظراً للموقع الجغرافي لكل من إقليمي أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية، إذ أن هذا الموقع له أهميته من وجهة النظر الغربية باعتباره يمثل طريقاً حيوياً لتصدير النفط من بحر قزوين إلى العالم. ونظراً لأن المنافسة بين القوى الدولية لم تعد عسكرية بقدر ما تعتمد على القوة الإقتصادية، فإن تحكم روسيا بأنابيب نقل النفط والغاز يشكل نقطة قوة مهمة لروسيا[٢].

بالإضافة إلى السعي الروسي نحو تعزيز القوة الإقتصادية، فقد هدفت روسيا من خلال تدخلها في جورجيا إلى تحقيق هدف آخر يتمثل بمنع حلف شمال الأطلسي من ضم جورجيا إلى الحلف، بالإضافة إلى منع وجود أساطيل الحلف في البحر الأسود أو إنشاء قواعد صواريخ إستراتيجية في جورجيا. وكرد فعل من جانب الولايات المتحدة الأميركية خلال العام نفسه، حدثت أزمة أخرى من خلال توقيع الولايات المتحدة الأميركية إتفاقاً مع بولندا ينص على نشر منظومة الدرع الصاروخي الأميركي على الأراضي البولندية في العام ٢٠١٢[٣].

لذلك يمكن القول بأن السياسة الخارجية الروسية تواجه عدداً من التحديات الإقليمية لعل أهمها يتمثل بتوسع حلف شمال الأطلسي ونشر الدرع الصاروخية الأميركية في دول أوروبا الشرقية، ما يؤدي بدوره إلى إمكانية تطويق روسيا وعزلها نتيجة إقتراب القوى العسكرية الغربية من الحدود الروسية، وذلك لتحقيق مصلحة الغرب في الحد من ممارسة روسيا لنفوذها الإقليمي بما يتعارض مع مصالح الغرب[٤]. وبالنسبة لروسيا فإن ما يجري في القوقاز ليس مجرد رد فعل على ما ارتكبته جورجيا تجاه أوسيتيا الجنوبية، وإنما يعكس تحولاً نوعياً في سياسة روسيا الإقليمية والدولية بحيث أعلنت عدم حاجتها إلى العلاقات مع حلف الناتو وأعلنت إستعدادها قطع علاقات التعاون ووقف

---

[١] وسيم خليل قلعجية، مرجع سابق، ص ١٦١،١٦٢

[٢] لمى مضر الإمارة، مرجع سابق، ص ٢٨٨

[٣] فتحي ذياب سبيتان، **قضايا عالمية معاصرة**، ل.ط، الجنادرية للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠١١، ص ٢٥٦-٢٥٨

[٤] مرجع نفسه، ص ٣٠٢

التنسيق مع الحلف[١]. لقد أدركت روسيا بأن الغرب يحاول العبث بالمصالح الروسية في منطقة القوقاز وأنه لا بد من التصدي للطموح الأميركي وأن ذلك لا يمكن تحقيقه من خلال الحوار[٢].

وفيما يتعلق بالأزمة الجورجية يعتبر بريجنسكي في كتابه "رؤية إستراتيجية أمريكا وأزمة السلطة العالمية" بأن روسيا قد أدركت بأن إعتمادها الخيار العسكري والتدخل في جورجيا سوف يؤدي إلى تدهور العلاقات الشرقية–الغربية ما يدفعها بالنتيجة إلى مجابهة الولايات المتحدة الأميركية، إلا أن الضعف النسبي الذي تعاني منه روسيا قد شكل دافعاً روسياً للقبول ما يصفه بريجنسكي نجاح إقليمي ثانوي بدلاً من تحقيق إنتصار باهظ الثمن. وعن التدخل الأميركي في الأزمة يضيف بريجنسكي بأن أي إنهيار أميركي من شأنه إضعاف جورجيا أمام التدخل العسكري الروسي والتخويف السياسي. فالولايات المتحدة الأميركية تدعم سيادة جورجيا وتؤيد إنتسابها إلى حلف الناتو وكانت الولايات المتحدة الأميركية قد قدمت المساعدات إلى جورجيا في العام ٢٠٠٨ بما يقدر بقيمة مليار دولار[٣].

إن الصراع بين الولايات المتحدة الأميركية وروسيا قد أصبح واضحاً ولاسيما في جورجيا وخاصة بعد بروز دور هذه الأخيرة باعتبارها ممراً آمناً محتملاً لخطوط النفط والغاز لتجنب المرور بالأراضي الروسية. ففي حين سعت الولايات المتحدة الأميركية إلى دعم جورجيا، سعت روسيا بالمقابل إلى التدخل في المنطقة حتى لا تتحول إلى منطقة عبور للنفط والغاز إلى البحر الأسود وتركيا متجنبة الأراضي الروسية[٤].

وفي إطار تأكيد إنطلاق التنافس الروسي الأميركي على المنطقة، يؤكد بريجنسكي في كتابه بأن تدهور وضع أمريكا جراء القيود على القدرات الأميركية سوف يؤدي إلى إستثارة روسيا للعودة إلى المطالبة بمناطق نفوذها القديمة وذلك بسبب الحضور الأميركي المتضاءل في أوروبا. بالإضافة إلى ذلك هناك عامل آخر لإستثارة روسيا من وجهة نظر بريجنسكي يتمثل بتولي الولايات المتحدة الأميركية تطوير ممر جنوبي عبر جورجيا بهدف تزويد أوروبا بالطاقة وبالأخص خط أنابيب باكو–تفليس–سيهان النفطي الذي لن يلبث أن يصل إلى أوروبا عبر تركيا. لذلك يرى بريجنسكي أنه إذا ما تمكنت روسيا من قطع العلاقة بين الولايات المتحدة الأميركية وجورجيا فسوف تتمكن من إستعادة إحتكار معابر الطاقة إلى أوروبا ما يحقق لروسيا مكاسب هائلة من الناحية الجيوسياسية والإقتصادية. ويضيف بريجنسكي بأن إخضاع جورجيا لروسيا نتيجة للتدهور الأميركي فإن ذلك يؤدي إلى نوع من تأثير الدومينو في أذربيجان وضمها هي الأخرى، ذلك أن

---

[١] باسم خفاجي، **روسيا ومواجهة الغرب: أزمة القوقاز وأثرها على العالم العربي والمسلم**، الطبعة الأولى، المركز العربي للدراسات الإنسانية، القاهرة، ٢٠٠٨، ص ٣٢

[٢] مرجع نفسه، ص ٣٦

[٣] زبغنيو بريجنسكي، **رؤية إستراتيجية: أمريكا وأزمة السلطة العالمية**، مرجع سابق، ص ١٠٧

[٤] ناصر زيدان، مرجع سابق، ص ٢٤٤

هذه الأخيرة هي المصدر الأساسي لتموين الممر الجنوبي وتنويع أوروبا الطاقي. في ظل هذا الواقع فإن أوروبا كلها سوف تكون تحت الضغط للإنصياع لأجندة روسيا السياسية[١].

هذا الإدراك الأميركي لتعاظم الخطر الروسي في السيطرة على جورجيا، والذي يلقي بتداعياته فيما يتعلق بمصادر الإمداد بالطاقة بحيث تبقى روسيا متحكمة بخطوط إمداد الطاقة إلى أوروبا والغرب، وهذا ما يعطي روسيا قوة ونفوذ على المستوى العالمي ما يفسر التدخل الأميركي في الأزمة.

لقد كانت جورجيا هي ساحة المواجهة بين روسيا والولايات المتحدة الأميركية إذ حاولت الأخيرة من خلال الأحداث العسكرية في القوقاز لتضخيم الخوف من روسيا الجديدة. فإن ما حدث في جورجيا في العام ٢٠٠٨ لم يكن فقط مواجهة بين روسيا وجورجيا وإنما كانت وبدرجة أهم أول مواجهة بين روسيا الغرب. لقد كان الهدف الروسي من تدخله في هذه الأزمة تحجيم التواجد الغربي الذي يقترب عسكرياً وإستراتيجياً من حدوده ومناطق نفوذه التاريخية. في المقابل كان الهدف الأميركي تخويف دول المعسكر الشرقي السابق من تنامي الخطر الروسي ما يدفعهم للقبول بتواجد قواعد عسكرية غربية بإسم مشروع الدرع الصاروخي الأميركي[٢].

يتضح من خلال ما تقدم بأن الأزمة الجورجية قد شكلت ساحة للتنافس بين روسيا من جهة والولايات المتحدة الأميركية من جهة أخرى. إذ سعت روسيا من خلال تدخلها في الأزمة إلى إستعادة مكانتها ونفوذها في المنطقة، وتعزيز قوتها الإقتصادية من خلال المكاسب التي يمكن تحقيقها والتي تؤثر بدورها على النفوذ السياسي لروسيا ومكانتها على الساحة الدولية. في المقابل سعت الولايات المتحدة الأميركية إلى تدارك الوقائع في المنطقة إنطلاقاً من الإدراك الأميركي لأهميتها، ما دفعها نحو الحد من التأثير الروسي لمنع روسيا من إستعادة نفوذها في المنطقة. بالإضافة إلى منع روسيا من احتكار طرق عبور الطاقة إلى الغرب والذي يشكل عاملاً أساسياً في التنافس الذي شهدته هذه المنطقة.

ويمكن القول بأن المواجهة التي حدثت بين الولات المتحدة الأميركية وروسيا من خلال الأزمة الجورجية هي بمثابة الإنذار نحو بداية مختلفة للعلاقات الدولية، وإيذان بعودة التنافس إلى الساحة الدولية وقد تجلى ذلك بوضوح من خلال الأزمات التي اندلعت سواء في منطقة الشرق الأوسط لاسيما الأزمة السورية، ولاحقاً الأزمة الأوكرانية التي شهدت تصعيداً في الموقف الروسي.

---

[١] زبغنيو بريجنسكي، **رؤية إستراتيجية: أمريكا وأزمة السلطة العالمية**، مرجع سابق، ص ١٠٧،١٠٨

[٢] باسم خفاجي، مرجع سابق، مقدمة الكتاب

ثانياً: التنافس في أوكرانيا

سعت الولايات المتحدة الأميركية إلى التقرب من أوكرانيا وذلك بهدف إبعادها عن فلك النفوذ الروسي وذلك إنطلاقاً من رؤية بريجنسكي من أن الإمبراطورية الروسية ستتشكل بتحالف أوكرانيا مع روسيا. حيث اعتبر بريجنسكي فيما مضى بأن تداعي الدومينو وما تعنيه من إنضمام دول أوروبا الشرقية إلى حلف شمال الأطلسي تبدأ من أوكرانيا[١]. حيث يقول بريجنسكي في كتابه العالم الثاني السلطة والسطوة في النظام العالمي الجديد "ومن دون أوكرانيا، لا تعود روسيا إمبراطورية أوروبية، وهو ما يجعل أوكرانيا جزء لا يتجزأ من مفهوم روسيا عن الخارج القريب حيث أن روسيا لم تعتبر أوكرانيا دولة أجنبية قط"[٢].

وتعود أهمية أوكرانيا بالدرجة الأولى إلى موقعها الجغرافي بحيث تشكل نقطة إلتقاء بين القارة الآسيوية والأوروبية. كما أنها تشكل حلقة وصل بين قوتين عظمتين القوة الشرقية "روسيا" والغربية "الإتحاد الأوروبي" وهذه الأخيرة هي حليفة للولايات المتحدة الأميركية[٣]. وأوكرانيا مثلها مثل جورجيا ففي حال خضوعها إلى تأثير أي دولة عظمى منافسة فإن ذلك يشكل خطراً على قلب روسيا الإتحادية ولاسيما مع عدم وجود أي مانع جغرافي طبيعي. فبالنظر إلى المسافة الفاصلة بين كييف وموسكو يمكن معرفة مدى الخطر والقلق الروسي إزاء الأحداث في أوكرانيا وهذا يفسر سبب ضم روسيا لشبه جزيرة القرم. بالإضافة إلى أن الحدود الفاصلة بين أوكرانيا وكازاخستان عبر القوقاز تبلغ ٦٠٠ كيلومتر ما يؤدي إلى وجود ثغرة أخرى لموسكو في حال خسارتها للقوقاز[٤].

كما تعتبر أوكرانيا دولة شقيقة لروسيا وفقاً للمعيار العرقي والمذهبي إذ ظلت على مدى قرون من الأركان الأساسية في القوة السلافية الأورثوذكسية، وإن خسارة روسيا لأوكرانيا ليست خسارة جيوسياسية فقط وإنما خسارة لجزء من التاريخ. وتحتل أوكرانيا مكاناً مهماً في رقعة الشطرنج الأوراسية لأنها وبوجودها كدولة مستقلة يساعد على تحويل موقف روسيا ذلك لأن روسيا بدون أوكرانيا لا تستطيع المضي لأن تكون إمبراطورية. وبالنسبة إلى أوروبا تعد أوكرانيا بمثابة الجدار الفاصل بين كل من روسيا وأوروبا الشرقية، فهي تشكل جسراً بين أوروبا وروسيا من جهة كما أنها تعتبر منطقة عازلة بينهما من جهة أخرى[٥].

---

[١] حيدر علي حسين، مرجع سابق، ص ١٠٥

[٢] زبغنيو بريجنسكي، **العالم الثاني السلطة والسطوة في النظام العالمي الجديد**، تأليف باراج خانا، ترجمة دار الترجمة، الطبعة الأولى، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠٠٩، ص ٦٢

[٣] إيمان أشرف أحمد محمد شلبي، الأبعاد الدولية للأزمة الأوكرانية، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والإقتصادية متحصل عليه من الموقع www.democraticac.de تم الإطلاع عليه بتاريخ 27/10/2017

[٤] وسيم خليل قلعجية، مرجع سابق، ص ١٦٩

[٥] مرجع نفسه، ص ١٨٤

أما بالنسبة للولايات المتحدة الأميركية يرى بريجنسكي بأن عليها أن تحرم روسيا من ثلاث دول جيوسياسية مهمة وهي أوكرانيا وأوزباكستان وأذربيجان نظراً لموقعها الجغرافي ومواردها الطبيعية. فيما يتعلق بأوكرانيا فإنها تطل على البحر الأسود والذي يؤدي إلى المضائق التركية وبذلك فإن أي وجود أميركي في أوكرانيا سوف يمنع روسيا من نشر أساطيلها. فالوجود الأميركي في أوكرانيا يعني التواجد على البحر الأسود والذي يعتبر بمثابة المنفذ لروسيا على البحر الأبيض المتوسط، من هنا تنبع أهمية أوكرانيا بالنسبة للولايات المتحدة الأميركية من الناحية الجيوسياسية والجيوسيتراتيجية المتعلقة بمحاصرة النفوذ الروسي. فضلاً عن أن الموانئ الأوكرانية ذات أهمية لحلف شمال الأطلسي عند دخول بوارجه إلى البحر الأسود. لذلك يمكن القول بأن النفوذ الأميركي في أوكرانيا هو بمثابة وسيلة ضغط على روسيا لعدم الإضرار وعرقلة المصالح الأميركية في الشرق الأوسط ومنطقة أوراسيا[1].

وهكذا يعود تدخل روسيا في أوكرانيا إلى عدة أسباب سياسية، إستراتيجية، إقتصادية وشبه جزيرة القرم. فمن الناحية السياسية فإن روسيا تسعى بعد عودتها منذ تسلم بوتين السلطة إلى بناء قوتها وإستعادة نفوذها في الجوار الإقليمي وعلى الساحة الدولية، لذلك ولتحقيق هذه الإستراتيجية فإنها ترفض التدخل الغربي في الدول التي تعتبرها تابعة والتي تشكل إمتداداً لها. ومن الناحية الإستراتيجية فإن روسيا تخشى من التقارب بين أوكرانيا والإتحاد الأوروبي والذي قد ينتهي بضم أوكرانيا إلى الإتحاد وما يؤدي بدوره إلى إنضمامها لحلف شمال الأطلسي، الأمر الذي تعتبره روسيا تهديداً إستراتيجياً لها بتواجد الحلف بالقرب من أراضيها. أما إقتصادياً تعتبر روسيا المصدّر الرئيسي للطاقة لأوكرانيا كما أن أوكرانيا تشكل المعبر الرئيسي لتمرير الغاز الروسي إلى أوروبا فضلاً عن كونها منفذ لروسيا على البحر الاسود حيث يستخدمه الأسطول الروسي في مدينة سيفاستوبول. بالإضافة إلى قلق روسيا من توقيع إتفاقية شراكة بين أوكرانيا والإتحاد الأوروبي ما يؤثر على الإقتصاد الروسي، لذلك فقد خشيت روسيا من التقارب الأوروبي مع أوكرانيا الذي قد يؤدي إلى الهيمنة الأوروبية وتراجع النفوذ الروسي والتأثير على مناطقها الحيوية لذلك سعت روسيا إلى ضم أوكرانيا إلى الإتحاد الجمركي الروسي. أما شبه جزيرة القرم والتي أصبحت جزءاً من أوكرانيا في مرحلة وجود الإتحاد السوفياتي ولكن مع تفكك هذا الأخير شعرت روسيا بالقلق بسبب أهمية هذه المنطقة. إذ تشكل القرم منطقة مصالح إستراتيجية بحيث أنها ميناء إستراتيجي هام لروسيا ومصالحها الحيوية العسكرية. ويقع ميناء سيفاستوبول على الساحل الجنوبي لشبه جزيرة القرم وهو مقر أسطول البحر الأسود الروسي كما يوفر لروسيا المياه الدافئة ونقطة الربط بينها

[1] وسيم خليل قلعجية، مرجع سابق، ص ١٨٥،١٨٦

وبين البحر المتوسط، كما أنه نقطة الوصل مع حلفاء روسيا على البحر المتوسط ولاسيما في ميناء طرطوس في سوريا لذلك عملت روسيا على حماية قواعدها الإستراتيجية[١].

إن الطبيعة الجغرافية لروسيا وافتقارها إلى المنافذ البحرية يفسر الإهتمام الذي أولته روسيا لأوكرانيا وذلك من أجل النفاذ إلى البحر الأسود نظراً لأهمية وجود منافذ بحرية للدولة التي تطمح لأن تلعب دوراً عالمياً. أضف إلى ذلك فإن سعي الولايات المتحدة الأميركية إلى ضم أوكرانيا إلى حلف شمال الأطلسي يعني إغلاق الطرق البحرية أمام روسيا وبالتالي إضعافها حتى لا تتحول إلى قوة عالمية قادرة على إحداث تحولات في ميزان القوى، وبالتالي تحقيق الرغبة الروسية بالعودة كقطب منافس في قيادة النظام العالمي. من هنا كان التنافس الروسي الأميركي من خلال الأزمة الأوكرانية، لذلك لا بد من الإطلاع على الأحداث خلال الأزمة للوقوف عند المواقف الروسية والأميركية.

إن سعي الولايات المتحدة الأميركية بالتقرب من أوكرانيا يندرج في إطار تحقيق الهدف بدفع أوكرانيا للإنضمام إلى حلف شمال الأطلسي من خلال إنضمامها إلى الإتحاد الأوروبي وذلك لإبعادها عن النفوذ الروسي، ما يسمح بوجود قواعد عسكرية للحلف في الجوار الروسي وتهديد القاعدة العسكرية الروسية في ميناء سيفاستوبول وهي المنفذ الحيوي لروسيا على البحر الأسود في شبه جزيرة القرم. وبتكرار نفس السيناريو في جورجيا والتي تقع أقصى الشمال الشرقي لتركيا وهي عضو في حلف الأطلسي، ناهيك عن تهديد القاعدة الروسية في ميناء طرطوس في سوريا وهي بمثابة المنفذ الوحيد لروسيا على البحر الأبيض المتوسط، وبهذا يكتمل الحصار الأميركي لروسيا من الناحية العسكرية والإقتصادية فتصبح مناطق النفوذ الروسي من الجنوب إلى شمال سوريا وتركيا ثم جورجيا وأوكرانيا تحت النفوذ الأميركي. وهكذا وبانشغال روسيا بالتوترات والأزمات على حدودها ومنها الأزمة الأوكرانية وتقليص مناطق نفوذها في الجوار الإقليمي تضطر روسيا للخروج كقطب مؤثر من منطقة الشرق الأوسط[٢].

ومع إندلاع الإحتجاجات في أوكرانيا في العام٢٠١٣ ضد الرئيس الأوكراني السابق فيكتور يانوكوفيتش فقد دعمت الولايات المتحدة الأميركية مطالب الأوكرانيين الذين يرون أن مستقبل بلادهم مع الإتحاد الأوروبي. هذه الإحتجاجات اندلعت ضد الرئيس السابق على خلفية قراره بوقف المفاوضات مع الإتحاد الأوروبي لتحرير التجارة. في المقابل قدمت روسيا التشجيع لأوكرانيا بتقديم مساعدات بقيمة ١٥ مليون دولار وتخفيض بأسعار النفط المصدرة إلى أوكرانيا في حال التوقيع على إتفاق مع الإتحاد الجمركي الروسي[٣].

---

[١] إيمان أشرف أحمد محمد شلبي، الأبعاد الدولية للأزمة الأوكرانية، مرجع سابق، تم الإطلاع عليه بتاريخ 27/10/2017

[٢] حيدر سامي عبد، مرجع سابق، ص ٣٣٠،٣٣١

[٣] مرجع نفسه، ص ٣٣٢

أدت هذه الإحتجاجات إلى سقوط نظام الرئيس الأوكراني السابق يانكوفيتش وعيّن البرلمان الأوكراني أوليكسندر تيرتشينوف رئيساً مؤقتاً للبلاد كما تم الإعلان عن إجراء إنتخابات رئاسية جديدة في شهر أيار من العام ٢٠١٤. بالإضافة إلى ذلك كان البرلمان الأوكراني قد صوّت على جعل اللغة الأوكرانية اللغة الرسمية الوحيدة وإلغاء اللغة الروسية الثانية ما أدى إلى ردات فعل غاضبة من قبل السكان من ذووي الأصول الروسية في شبه جزيرة القرم وشرق أوكرانيا وجنوب شرقها. أما عن المواقف الدولية فقد وجهت روسيا الإتهامات إلى كل من الولايات المتحدة الأميركية والإتحاد الأوروبي بإزاحة الرئيس السابق والمجيء بحكومة إنقلابية. في المقابل أعلنت الولايات المتحدة الأميركية والإتحاد الأوروبي أن الحكومة المؤقتة التي عينها البرلمان في ٢٧ شباط من العام ٢٠١٤ هي الحاكم الشرعي لأوكرانيا فضلاً عن نيتها تقديم مساعدات مالية كبيرة لها[١].

اعتبرت روسيا أن الأزمة الأوكرانية تشكل مصدر تهديد لأمنها القومي وتعاملت مع الأحداث على هذا الأساس. وفي الأول من آذار عام ٢٠١٤ وافق البرلمان الروسي (الدوما) على طلب بوتين السماح بإستخدام القوة العسكرية الروسية في أوكرانيا تحت ذريعة حماية مصالح الأقليات الروسية المضطهدة في القرم، هذا الأمر الذي شكل نقطة تحول خطيرة في الأزمة الأوكرانية. وهكذا دخلت القوات الروسية إلى شبه جزيرة القرم وفرضت السيطرة عليها. وبعد الإستفتاء الذي أجري في ١٦ آذار من العام ٢٠١٤ بإنفصال شبه جزيرة القرم عن أوكرانيا وإنضمامها إلى روسيا بموافقة ساحقة من قبل سكان الجزيرة، قام الرئيس بوتين بالتوقيع على قرار الإنضمام في ١٨ آذار من العام نفسه الأمر الذي رفضته كل من الولايات المتحدة الأميركية وحلفائها. وكانت الإدارة الأميركية قد فرضت على موسكو عدداً من العقوبات الإقتصادية كردة فعل على ضم شبه جزيرة القرم إلى روسيا. كما أقر الكونغرس الأميركي قانون دعم الحرية في أوكرانيا فضلاً عن دعمها بمساعدات عسكرية بقيمة ٣٥٠ مليون دولار أميركي[٢].

لقد عكست الأزمة في أوكرانيا التنافس الدولي على مناطق النفوذ ولاسيما بين الولايات المتحدة الأميركية وروسيا، وعلى الرغم من زوال العامل الإيديولوجي في هذا التنافس والذي كان سائداً خلال حقبة الحرب الباردة إلا أن التناقض فيما يتعلق بالإستراتيجيات والمصالح ما زال قائماً.

إن الدعم الذي قدمته الولايات المتحدة الأميركية لأوكرانيا ناتج عن الرغبة الأميركية بانضمام الأخيرة إلى الإتحاد الأوروبي، وبالتالي إلى حلف شمال الأطلسي في إطار توسيع الحلف ليشمل الدول التي كانت تابعة للإتحاد السوفياتي أو تلك التي كانت تدور في فلكه. غير أن هذه الرغبة تعود لتحقيق أهداف إستراتيجية نابعة من الإدراك الأميركي لأهمية أوكرانيا بالنسبة لروسيا باعتبارها أحد أهم الممرات لخطوط إمداد الطاقة الروسية المصدرة إلى أوروبا. وبالتالي فإن محاصرة النفوذ

---

[١] حيدر سامي عبد، مرجع سابق، ص ٣٣٢،٣٣٣

[٢] مرجع نفسه، ص ٣٣٣،٣٣٤

الروسي من قبل الولايات المتحدة الأميركية ولاسيما بعد أن اتخذت القوة الروسية شكلاً تصاعدياً منذ بداية القرن الحادي والعشرين تتم من خلال محاصرة روسيا إقتصادياً والتضييق عليها وحرمانها من أهم مصادر القوة الإقتصادية الروسية والتي تتمثل بتصدير الغاز الطبيعي وذلك بالسيطرة على طرق الإمداد المهمة كجورجيا وأوكرانيا.

وكانت قد سبقت الإشارة إلى أهمية هذه الدول في الرؤية الروسية للتحول إلى قوة عالمية باستخدام سيطرتها على هذه المناطق لترسيخ نفوذها في منطقة قزوين الغنية بالثروات الطبيعية، الأمر الذي تخشاه الولايات المتحدة الأميركية لما لذلك من تأثير على تزايد النفوذ الروسي على الصعيد الإقتصادي، وبالتالي إستخدام القوة الإقتصادية لفرض شروطها ورؤيتها السياسية على الصعيد العالمي وفرض نفسها كقوة عالمية مشاركة في قيادة النظام العالمي. وعلى الرغم من المحاولات الأميركية لتطويق روسيا ومحاصرتها، إلا أن روسيا تمكنت من تصعيد موقفها المنافس للولايات المتحدة الأميركية والذي بدأ مع الأزمة الجورجية وتثبيت مكانتها في منطقة أوراسيا وإثبات نفسها بأنها شريك في القضايا العالمية ولا يمكن إستثنائها. وقد انعكس ذلك من خلال ما قامت به روسيا بضم شبه جزيرة القرم خلال أزمة أوكرانيا على الرغم من العقوبات التي فُرضت عليها إلا أنها لم تتراجع عن هذا القرار، ما يُدلل على قدرة روسيا الوقوف أمام القوى الكبرى كقوة قادرة على فرض رؤيتها السياسية لتحقيق مصالحها.

وتجدر الإشارة إلى أن المواقف الروسية خلال الأزمة السورية قد تزامنت مع إصرارها على تحقيق مصالحها في أوكرانيا. إذ أن الضغط الأميركي على روسيا في أوكرانيا لم يؤدِ إلى تراجع الموقف الروسي في منطقة الشرق الأوسط خلال الأزمة السورية. تعطي هذه الأزمة التي اندلعت في أوكرانيا والأحداث التي تخللتها مؤشراً على تزايد النفوذ الروسي من خلال المواقف التي اتخذتها روسيا وإصرارها على تأكيد مصالحها مقابل تراجع النفوذ الأميركي على الصعيد العالمي. إذ لم تتمكن الولايات المتحدة الأميركية من فرض رؤيتها خلال الأزمة الأوكرانية بإبعادها عن الفلك الروسي.

ثالثاً: التنافس في بحر الصين الجنوبي

تحتوي منطقة جنوب شرق آسيا على كل طرق العبور البحرية وذلك لنقل الطاقة من الشرق الأوسط وأفريقيا ومختلف أنحاء العالم إلى الصين، لذلك فإن لهذه المنطقة أهمية حيوية وجيوستراتيجية بالنسبة للصين ولاسيما فيما يتعلق بأمن الطاقة الصيني إذ تمثّل هذه المنطقة أيضاً فرصاً بديلة

لطرق بحرية وبرية لنقل وإستيراد الطاقة. وتحتوي هذه المنطقة على ١٢ مضيقاً إستراتيجياً ومسطحات مائية ومن بينها بحر الصين الجنوبي ومضيق ملقا وهو من أهم المضائق[١].

يعد بحر الصين الجنوبي أحد قضايا النزاع في المحيط الهادئ إذ يُعد ثاني أكثر ممرات العالم إزدحاماً بسفن التجارة الدولية، ومن جانبها ترى الصين بأن لها الحق بالسيطرة على ٨٠% منه وهو ما ترفضه معظم الدول المطلة عليه (فيتنام، الفليبين، ماليزيا، بروناي، أندونيسيا، تايوان). وقد أدى الوجود العسكري الأميركي في المنطقة إلى زيادة حدة التوترات بين الدول المطلة عليه، كما كان لاكتشاف كميات كبيرة من النفط والغاز الدور البارز في زيادة هذه التوترات[٢].

ويقع بحر الصين الجنوبي في الممر الملاحي الذي يربط جنوب شرق آسيا بشمالها عبر مضيقي ملقا وتايوان، ويتكون هذا البحر من عدد من الأرخبيلات التي تضم عدداً كبيراً من الجزر ومنها أرخبيل سبارتلي وبارسيل. ويحتدم الصراع فيما يتعلق بحقوق السيادة على بعض الجزر بين الدول المتنافسة[٣]. ولهذه الجزر أهمية كبيرة في ترسيم الحدود الدولية في منطقة شرق آسيا، بالإضافة إلى أنها تحتوي على كميات كبيرة من النفط والغاز الطبيعي ما جعلها محط أطماع العديد من الدول ومحطّاً للنزاع[٤]. كما يعتبر بحر الصين الجنوبي ساحة للتنافس بين الولايات المتحدة الأميركية والصين حيث تتصاعد القوة العسكرية البحرية للصين، في حين تحاول الولايات المتحدة الأميركية إحتواء قوة الصين وذلك للحفاظ على تفوقها الإقليمي والعالمي[٥].

ويشهد بحر الصين الجنوبي نمواً متزايداً لأسطول الصين والذي يترافق مع نمو قدراتها العسكرية، بالإضافة إلى قيام الصين ببناء طريق بحري ما أثار دول جنوب شرق آسيا بالإضافة إلى الولايات المتحدة الأميركية وذلك نظراً لأهمية البحر الجيوستراتيجية، ذلك أن القوة التي تسيطر عليه تستطيع أن تمنع معظم واردات اليابان من البترول والغاز الطبيعي بالإضافة إلى قطع الطريق على العمليات البحرية الأميركية التابعة لحلفائها في الإقليم. ومن هنا تختلف الولايات المتحدة الأميركية والصين، فبينما ترى الصين أن على الولايات المتحدة أن لا تتدخل في الجزر لأنه ليس لها فيها

---

[١] باتيس غيل، **النجم الصاعد الصين: دبلوماسية أمنية جديدة**، الطبعة الأولى، دار الكتاب العربي، بيروت، ٢٠٠٩، ص ٢٣٢-٢٣٤

[٢] عزت شحرور، الصين ونزاعات المحيط الهادئ .. الأسباب والمآلات، تقارير، مركز الجزيرة للدراسات، ١ أوكتوبر ٢٠١٢ متحصل عليه من الموقع http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2012/10/201210191733518887.html تم الإطلاع عليه بتاريخ 5/11/2017

[٣] أحمد عبد الجبار عبد الله، مرجع سابق، ص ٢٨٨

[٤] بثينة أشتيوي، بحر الصين الجنوبي: الصراع البارد بين الصين والولايات المتحدة، ساسة بوست، ٢٨ أيار ٢٠١٥، متحصل عليه من الموقع https://www.sasapost.com/china-us-relations/ تم الإطلاع عليه بتاريخ 5/11/2017

[٥] مرجع نفسه، تم الإطلاع عليه بتاريخ 5/11/2017

أي مصلحة، ترى الأخيرة أن لها مصلحة في الحفاظ على حرية الملاحة في البحر والإستقرار[١]. وهذا التواجد العسكري الصيني قد دفع دول المنطقة إلى الإحتفاظ بعلاقات جيدة مع الولايات المتحدة الأميركية بهدف ردع الصين من محاولة التوغل على جيرانها ولاسيما أنها تدعي وصايتها على هذه المنطقة دون منازع[٢].

إن المطالب الإقليمية للصين في بحر الصين الجنوبي تقع ضمن إستراتيجيتها لتكوين نفوذها الإقليمي على المدى البعيد وذلك من خلال إستخدام البحر كقواعد للقيام بعمليات في أعالي البحار ضد كل من الولايات المتحدة واليابان وملاحة السفن، ما دفع الصين إلى تحديث قدرتها العسكرية في جزر سبارتلي وبارسيل. أما الولايات المتحدة الأميركية فإنها تتمسك بتحالفاتها مع إقليم شرق آسيا الهادئ، إذ تخشى أن يهدد تفاقم النزاع طرق الملاحة في المنطقة. كما أنها تستبعد التورط في النزاع إلا في حال التهديد المباشر لمصالحها، وفي الوقت نفسه تحاول منع الصين من السيطرة على هذا البحر[٣].

وتعمل الولايات المتحدة الأميركية على رفع قداتها العسكرية في المحيط الهادئ في إطار إستراتيجيتها لتقوية موقعها وموقع الدول الحليفة لها لمواجهة التهديد الذي يشكله تطور الجيش الصيني. إذ سعت واشنطن خلال السنوات الماضية إلى تحديث وتغيير مواقع قواتها العسكرية حيث عززتها في منطقة (آسيا–المحيط الهادئ) على حساب (أوروبا–المحيط الأطلسي). بالإضافة إلى تنظيم تحالفها العسكري مع اليابان كما عززت علاقاتها العسكرية مع الهند ودول أخرى في آسيا الوسطى وجنوب شرق آسيا. وكانت هيلاري كلينتون في العام ٢٠١٠ قد أشارت إلى أن إستمرار التوتر في بحر الصين الجنوبي يقوض المصالح الإستراتيجية الأميركية في المنطقة، كما رأت أن القوة المتصاعدة للصين تجعل من المنطقة عرضة للتهديد، وهذا ما عدته الصين أول تدخل أميركي بقضايا المنطقة. وهذا ما دفع الولايات المتحدة الأميركية إلى زيادة تواجدها العسكري في المنطقة، كما قامت بزيادة المناورات المشتركة مع دول المنطقة ولاسيما مع الفليبين والتي لها نزاعات حدودية مع الصين في بحر الصين الجنوبي، كما دعّمت صلاتها العسكرية بفيتنام والتي لها نزاعات حدودية مع الصين أيضاً. بالإضافة إلى ذلك عملت على تدعيم تواجدها العسكري في اليابان وكوريا الجنوبية وأستراليا، وذلك بهدف ردع الصين أو أي قوة من إعاقة العمليات العسكرية

---

[١] أحمد عبد الجبار عبد الله، مرجع سابق، ص ٢٨٩

[٢] علي حسين باكير، غليان آسيا: بحر الصين الجنوبي ونهاية هادئ مستقر، مراجعات، مركز الجزيرة للدراسات، ٤ أيار ٢٠١٤، متحصل عليه من الموقع
http://studies.aljazeera.net/ar/bookrevision/2014/04/2014429105212236483.html تم الإطلاع عليه بتاريخ 5/11/2017

[٣] أحمد عبد الجبار عبد الله، مرجع سابق، ص ٢٩٣

الأميركية في المحيط الهادئ. يمكن القول أن عودة الولايات المتحدة الأميركية إلى المنطقة تعد نقطة تحول مهمة في الإستراتيجية العسكرية الأميركية كما أنها مؤشر واضح على تنامي أهمية المنطقة في الرؤية الإستراتيجية للمرحلة القادمة[1].

إن الصين ومع تصاعد قوتها الإقتصادية وقدراتها العسكرية أصبحت مصدر قلق وتخوف في الرؤية الأميركية وبخاصة المساعي الصينية لتوسيع نطاق نفوذها نحو منطقة المحيط الهادئ وفي بحر الصين الجنوبي لما تعنيه هذه المنطقة من أهمية على مستوى توسيع دائرة النفوذ الصينية لتصبح أكثر عالمية. لذلك تتزايد المخاوف الأميركية من وصول الصين إلى قطب منافس لها في النظام العالمي، ولاسيما في ظل التراجع الأميركي في منطقة الشرق الأوسط والتراجع الإقتصادي ووسط التقارب الذي تشهده الساحة الدولية بين الصين وروسيا في إطار تحقيق الأهداف المشتركة فيما يتعلق بإرساء نظام عالمي متعدد الأقطاب، بحيث تمارس كل من الصين وروسيا دورها على الساحة الدولية وفي إطار تحقيق مصالحها. وإنطلاقاً من ذلك لا تتوانى الولايات المتحدة الأميركية في إستراتيجياتها التي تصيغها بشكل مرحلي وبناء على متطلبات كل مرحلة جديدة من التأكيد على عدم وجود قوة منافسة لها على الصعيد الدولي. إلا أن تنامي القوة الصينية والروسية يؤشر إلى تحولات في توزيع القوة على الصعيد العالمي، وبأن هذه القوى تسعى لتأكيد مكانتها وتحقيق مصالحها مع عدم قدرة الولايات المتحدة الأميركية من محاصرتها بشكل كامل ومنعها من تعظيم ثقلها ووزنها على الساحة الدولية.

يعكس هذا التنافس مقدار القوة التي أصبحت تمتلكها كل من روسيا والصين في مواجهة الولايات المتحدة الأميركية بحيث سعت كل من الدولتين إلى بسط نفوذها في المناطق الإستراتيجية المهمة على الرغم من السعي الأميركي إلى تحجيمها. وينطوي هذا التنافس على مؤشرات حول عودة القوى العظمى إلى الساحة الدولية بعد غيابها منذ إنتهاء الحرب الباردة، ما دفع الكثير من المراقبين إلى التساؤل عن مستقبل توزيع القوة وبالتالي تداعيات ذلك على النظام العالمي.

هذا التغيير في حجم القوى الدولية ومدى إمكاناتها والذي شهدته الساحة الدولية والتنافس مع القوة العظمى الأميركية قد وصل ذروته في الآونة الأخيرة في منطقة الشرق الأوسط خلال الأزمة السورية. هذه الأزمة قد شكلت نقطة التحول فيما يتعلق بموازين القوى الدولية في المنطقة والتي كانت خاضعة منذ انتهاء الحرب الباردة للتأثير والنفوذ الأميركي. غير أن الصعود التدريجي للقوى الأخرى وإثبات وجودها في جوارها الإقليمي قد انعكس على الأداء السياسي لها خلال هذه الأزمة وهذا ما سوف نعالجه في الفقرة الثانية من هذه المبحث.

---

[1] أحمد عبد الجبار عبد الله، مرجع سابق، ص ٢٩٤،٢٩٥

الفقرة الثانية: التنافس الإستراتيجي في منطقة الشرق الأوسط والتحول في النظام العالمي

تعد منطقة الشرق الأوسط أحد المناطق المهمة في العالم من وجهة نظر القوى الكبرى. ومنذ ظهور كل من الولايات المتحدة الأميركية والإتحاد السوفياتي كقوى عالمية خلال فترة الحرب الباردة تنافست كل من القوتين على هذه المنطقة طوال فترة الحرب الباردة. وبعد إنتهاء الحرب الباردة عقب تفكك الإتحاد السوفياتي أصبحت المنطقة واقعة تحت النفوذ والتأثير الأميركي حيث اعتمدت الولايات المتحدة الأميركية لضمان مكانتها عالمياً على إستراتيجيات مختلفة. إن هذا الصراع والتنافس يعود إلى أهمية هذه المنطقة من الناحيةالإستراتيجية، إذ أن السيطرة عليها تعد نقطة الإنطلاق للسيطرة العالمية نظراً لما توفره هذه السيطرة من الحصول على مصادر الطاقة والثروات الطبيعية، فضلاً عن الموقع الجغرافي المهم والممرات المائية اللازمة لخطوط المواصلات والتجارة الدولية والنقل بين قارات العالم الثلاث آسيا وأوروبا وأفريقيا. وفي الآونة الأخيرة شهدت هذه المنطقة العديد من الأزمات ولعل أبرزها الأزمة السورية التي اندلعت في العام ٢٠١١ والتي تحولت إلى ساحة للصراع بين القوى الدولية إنطلاقاً من أهمية هذه المنطقة من الناحية الجيوستراتيجية. وقد شهدت المنطقة من خلال هذه الأزمة تنافساً حاداً بين الولايات المتحدة الأميركية من جهة وروسيا والصين من جهة أخرى ما أثار التساؤلات حول تداعيات هذا التنافس في منطقة الشرق الأوسط والمناطق الإستراتيجية المهمة على هيكل النظام العالمي وهذا ما سوف نعالجه في هذه الفقرة.

أولاً: أهمية منطقة الشرق الأوسط الجيوسياسية

"يتميز الإمتداد الجغرافي للشرق الأوسط بخصائص جيوستراتيجية هي التالية: يربط قارات العالم القديم الثلاث آسيا–أوروبا–أفريقيا، وشبكة من المنافذ البحرية تمتد من بحر قزوين إلى البحر الأسود (مضائق الدردنيل والبوسفور)، إلى الخليج العربي فالمحيط الأطلسي، فإلى البحر المتوسط والأحمر. بالإضافة إلى إمتلاكها مخزون هائل من الثروات الباطنية وإحتياط مؤكد من الطاقة النفطية والغاز يصل إلى أكثر من ٧٥% من إجمالي الطاقة"[١]. ناهيك عن موقع الشرق الأوسط إلى الشرق من البحر المتوسط وهذا الأخير هو واحد من الممرات المائية الأكثر أهمية من الناحية الإستراتيجية في العالم[٢].

---

[١] محمد مراد، **السياسة الأميركية تجاه الوطن العربي بين الثابت الإستراتيجي والمتغير الظرفي**، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني، بيروت، ٢٠٠٩، ص ٣٤٨،٣٤٧

[٢] عمار بهاء الدين، مرجع سابق، ص ٣٣

أما الممرات الملاحية المهمة فهي مضيق هرمز ومضيق باب المندب ومضيق قناة السويس ومضيقي البوسفور والدردنيل وهذه الممرات تتحكم بالبحار (البحر العربي والخليج العربي والبحر الأحمر والبحر المتوسط والبحر الأسود). ونظراً لأهمية هذه الممرات في حركة التجارة الدولية فإنها تعطي للمنطقة أهمية في الإعتبارات الروسية والأميركية ذلك أن السيطرة عليها يؤثر في تحقيق المكانة والنفوذ العالمي لكلا القوتين[١]. لذلك فإن التنافس على منطقة الشرق الأوسط قد تبين جلياً من خلال الصراع الدولي الذي برز خلال الأزمة السورية والتي بدأت منذ العام ٢٠١١ وما زالت مستمرة.

ثانياً: دوافع التدخل الدولي في الأزمة السورية

ما إن اندلعت الأزمة السورية حتى تحولت إلى صراع نفوذ بين القوى الإقليمية الكبرى ثم ما لبثت أن أصبحت أساساً للصراع بين القوى العظمى، أي الولايات المتحدة الأميركية والدول الأوروبية من جهة وروسيا والصين من جهة أخرى[٢]. وكانت روسيا قد عبّرت عن إستيائها لما حصل في الأزمة الليبية في مجلس الأمن، إذ اعتبرت روسيا أنها تعرضت للخديعة بعد إصدار قرار دولي لحماية المدنيين في ليبيا ليتحول فيما بعد إلى ذريعة للتدخل العسكري الغربي في ليبيا لفرض الوصاية عليها، لذلك أعلنت موسكو عزمها عن معارضة أي قرار دولي ضد سوريا[٣]. فقد اعتبرت روسيا والصين بأن مصالحها الجيوستراتيجية مستهدفة من قبل دول الأطلسي، وهذا ما آلت إليها نتيجة الأزمة الليبية فقد تعرضت الصين التي كانت تستثمر في مجال البترول وقطاع البناء خسائر فادحة، كما خسرت روسيا حليف كان يعتمد على السلاح الروسي في المقابل استفادت الولايات المتحدة الأميركية وفرنسا وبريطانيا من النفط والغاز في ليبيا[٤].

وقد مثلت الأزمة السورية الفرصة لروسيا لتقدم نفسها كقوة عظمى وذلك ليس فقط من خلال تصديها للغرب وإنما أيضاً من خلال جذب الصين لتأييد مواقفها[٥]. وتتفق الصين مع روسيا في موقفها الداعم لسوريا وذلك بسبب إستيائها من سياسات الولايات المتحدة الأميركية وخاصة في منطقة المحيط الهادئ، إذ تعتقد الصين بأن الولايات المتحدة الأميركية تسعى إلى تطويقها من خلال السيطرة على خطوط التجارة وإمدادات الطاقة والمواد الأولية الضرورية للصناعة والنمو

---

[١] عمار بهاء الدين، مرجع سابق، ص ٤٥،٤٦

[٢] آزاد أحمد علي وآخرون، **خلفيات الثورة: دراسات سورية**، الطبعة الأولى، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ٢٠١٣، ص ٤٧٨

[٣] جمال واكيم، **صراع القوى الكبرى على سوريا: الأبعاد الجيوسياسية لأزمة ٢٠١١**، الطبعة الثانية، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ٢٠١٣، ص ٢٠٩

[٤] حسين ضاهر، **مدخل إلى دراسة العلاقات الدولية**، مرجع سابق، ص ٢١٢،٢١٣

[٥] قاسم دحمان، مرجع سابق، ص ٨٤

الإقتصادي في الصين. وتسعى الولايات المتحدة الأميركية من وجهة النظر الصينية في سبيل تطويها إلى عقد التحالفات مع جيرانها القلقين من الصعود الصيني[1].

لذلك فإن التوجهات الأميركية الجديدة نحو منطقة آسيا–الباسيفيك والتي بدأت مع تولي باراك أوباما الرئاسة وأصبحت أكثر محورية في فترة رئاسته الثانية، وفي إطار السعي لتطويق الصين في تلك المنطقة إنما تهدف للتضييق عليها. ذلك الأمر انعكس على المواقف الصينية والتي توافقت مع روسيا فيما يتعلق بالأزمة السورية في منطقة الشرق الأوسط. فتزايد النفوذ الروسي الصيني في المنطقة والذي بدأ من خلال الأداء السياسي في مجلس الأمن قد جاء بالتزامن مع التراجع الأميركي في المنطقة.

إذ يمكن القول بأن التنافس بين الولايات المتحدة الأميركية والقوى الصاعدة أي روسيا والصين في المناطق الإستراتيجية في العالم ولاسيما القوقاز وآسيا الوسطى بالنسبة لروسيا ومنطقة المحيط الهادئ بالنسبة للصين قد انعكس على السياسة الخارجية لكلا البلدين في الصراع الدائر في منطقة الشرق الأوسط ولاسيما الأزمة السورية. وقد عبّرت الدولتان عن ذلك منذ بداية الأزمة من خلال إستخدام حق النقض الفيتو في مجلس الأمن بإشارة منهما إلى العودة كمنافسين بقوة للولايات المتحدة الأميركية على الساحة الدولية وسعياً لتحقيق الهدف بالتوجه نحو التعددية القطبية في النظام العالمي.

فإن خسارة سوريا تعني إمكانية أن تقوم الولايات المتحدة الأميركية بعد تطويق إيران بتحقيق الهدف الإستراتيجي الذي يتلخص بتحقيق إستراتيجية تطويق الصين وروسيا بحيث تنحصران عميقاً داخل آسيا، وبالتالي لا تستطيعان الوصول إلى المياه الدافئة والشرق الأوسط والهند وأفريقيا. كما أن خسارة سوريا تعني إغلاق منطقة الشرق الأوسط في وجه روسيا ما يتيح للولايات المتحدة الأميركية أن تصل عبر تركيا إلى آسيا الوسطى والقوقاز ما يؤدي إلى زعزعة الإستقرار في روسيا. وبالنسبة للصين فإن هذه الخسارة تعني إغلاق الشرق الأوسط أمامها، ومع محاصرة الصين بحرياً عبر اليابان وكوريا الجنوبية وتايوان ودول جنوب شرقي آسيا لا يمكن للصين أن تتمكن من الخروج إلى البحار إلا برضى أميركي، ما يشكل أمراً صعباً لأي قوة تطمح لأن تلعب دوراً عالمياً أن تكون خطوط مواصلاتها تحت نفوذ قوة منافسة. لذلك فإن خروج الصين إلى العالم يتم عن طريق الشرق الأوسط وبالأخص نحو أفريقيا حيث تحاول الصين الإنفتاح على هذه المنطقة نظراً لغناها بالموارد الطبيعية[2].

أما الولايات المتحدة الأميركية وفيما يتعلق بالأزمة السورية وموقفها المطالب بإسقاط النظام السوري فذلك يعود إلى أنها تنظر إلى الصراع في سوريا باعتباره جزءاً من حالة الصراع مع إيران، ولذلك

---

[1] آزاد أحمد علي وآخرون، مرجع سابق، ص ٤٨٤،٤٨٣

[2] جمال واكيم، مرجع سابق، ص ٢٠٨-٢١١

فإن مصالح الولايات المتحدة الأميركية تكمن في منع تشكل قوس نفوذ إيراني وذلك نظراً للتداعيات التي يمكن ان تنشأ على المستوى الدولي من هذا القوس ولاسيما إذا نشأ تحالف إيراني–روسي–صيني[١]. ذلك أن الدعم الروسي–الصيني للبرنامج النووي الإيراني يشكل عائقاً أمام المصالح الأميركية في المنطقة، حيث أن إستراتيجيات هذه الدول في منطقة الشرق الأوسط قد أدت إلى فقدان الولايات المتحدة الأميركية جزءاً من نفوذها في المنطقة[٢]. في المقابل فإن إيران وسوريا هما إمتداد جغرافي للحدود الجنوبية الروسية، لذلك فإن خسارة سوريا تعني بأن المواجهة مع الغرب ستقترب من الحدود الروسية في القوقاز وآسيا الوسطى وبالتالي ستتمكن الولايات المتحدة الأميركية من تطويق روسيا. كما تعني خسارة لحليفها الإستراتيجي في المنطقة ما يعني بدوره بأن روسيا ستخسر منطقة الشرق الأوسط[٣].

بالإضافة إلى ذلك يشكل ميناء طرطوس والقاعدة العسكرية الجوية في اللاذقية أهمية إستراتيجية بالنسبة لروسيا[٤]. وتعود أهمية القاعدة العسكرية الروسية في ميناء طرطوس بخدمة سلاح البحرية الروسية والسفن الروسية والتي تقوم بعمليات عسكرية في البحر المتوسط وخليج عدن من حيث تزويدها بالوقود والمؤن[٥]. كما أن أهمية سوريا تكمن في علاقة روسيا بتركيا والتي تتحكم بالطريق التي تصل روسيا بالشرق الأوسط وأفريقيا وجنوب أوروبا[٦]. كما تعتبر المصالح الإقتصادية من أهم العوامل التي تفسر التدخل الروسي بالأزمة، والتي تعود تاريخياً إلى مرحلة الإتحاد السوفياتي حيث تتركز هذه المصالح على التبادلات التجارية وإستثمارات الشركات الروسية بالإضافة إلى التعاون في مجال الطاقة[٧]. وعن علاقة ما يجري في منطقة الشرق الأوسط وتحديداً الأزمة السورية بالنظام العالمي "أكّد ألكسندر لوكاشيفيتش، الناطق الرسمي بإسم وزارة الخارجية الروسية، أن صورة النظام العالمي ستكون مرهونة بكيفية تسوية الوضع في سوريا"[٨].

أما عن البعد الجيوسياسي للأزمة السورية فإنه يدور حول جيوسياسية الطاقة، وذلك يعود إلى تزايد أهمية السيطرة على الغاز الطبيعي ليس في الشرق الأوسط فحسب وإنما أيضا بالنسبة للإتحاد الأوروبي وأوراسيا بما فيها روسيا كمصدر للغاز والصين كمستورد له. وذلك يعود إلى أن الغاز هو الطاقة الأقل تلويثاً للبيئة وسيصبح الوقود الأهم للإتحاد الأوروبي باعتباره أكبر سوق مستهلك

---

[١] آزاد أحمد علي وآخرون، مرجع سابق، ص ٤٧٨،٤٧٧

[٢] علي بشار بكر أغوان، مرجع سابق، ص ٣٦٤

[٣] مجموعة مؤلفين (أحمد سعيد نوفل وآخرون)، مرجع سابق، ص ٣٠٢

[٤] وسيم خليل قلعجية، مرجع سابق، ص ١٦٧

[٥] مجموعة مؤلفين (أحمد سعيد نوفل وآخرون)، مرجع سابق، ص ٣٠٤

[٦] وسيم خليل قلعجية، مرجع سابق، ص ١٦٧

[7] Azuolas Bagdonas, Russia's Interests in the Syrian Conflict: Power, Prestige, and Profit, European Journal of Economic and Political Studies, Faith university, Turkey, Volume 5, Number 2, 2012, p 63

[٨] مجموعة مؤلفين (أحمد سعيد نوفل وآخرون)، مرجع سابق، ص ٣٠١

للغاز[١]. لذلك فإن مصالح روسيا فيما يتعلق بتصدير الغاز قد شكل أحد العوامل بالإهتمام الروسي بالأزمة السورية. إذ تريد روسيا من خلال تقسيم مناطق النفوذ والمصالح بعد ضمان حصتها أن يكون لها كلمتها في منطقة الغاز الناشئة في شرق المتوسط[٢].

وبعد أن أوقفت موسكو إمدادات الغاز إلى أوروبا بعد ظهور الخلافات الروسية الأميركية في أوكرانيا في العام ٢٠٠٩، بدأ الأوروبيون بالبحث عن البديل من خلال التوقيع على إتفاقية مشروع خط أنابيب "نابوكو" (Nabucco) في أنقرة وذلك لنقل الغاز من آسيا الوسطى والمنطقة العربية نحو الإتحاد الأوروربي مروراً بتركيا من دون أن يمر بروسيا، هذا المشروع دعمته الولايات المتحدة الأميركية وأطلق عليه الأوروبيون إسم "مشروع القرن" إلا أن موسكو وصفته بأنه معادٍ لروسيا[٣]. تؤكد الوقائع السياسية أن خط العرض (٣٣) شمال خط الإستواء صار بديلاً لطريق الحرير وهذا الخط سوف يسمح للولايات المتحدة الأميركية بالهيمنة على ما يسمى "المنطقة الأميركية الوسطى" والتي تمثلها أقطار الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، وهذا الخط يمثل شريان الطاقة الرئيس في العالم وشريان النفوذ[٤]. "وقد عرّفته بعض الدراسات بأنه خط الإقتصاد العالمي الذي يربط الشرق الأقصى بالأوسط وصولاً إلى ضفاف أوروبا، إنه أساس الأزمة التي تعيشها المنطقة اليوم. وهذا الخط مفتاحه سوريا، ويمر بالعاصمة طهران وينتهي في بكين عاصمة الصين، كما يعزل روسيا ويفككها جغرافياً وإقتصادياً". أما الدول الواقعة على حافة هذا الخط فهي سوريا ولبنان والعراق وإيران، لذلك فإن سوريا واقعة على قناطر خط نابوكو [٥].

بعد إدراك روسيا بأن البحث عن بدائل للغاز الروسي قد أصبح هدفاً إستراتيجياً لأوروبا والولايات المتحدة الأميركية، سعت روسيا من خلال التدخل في الأزمة السورية إلى قطع الطريق على مشروع نقل الغاز القطري إلى أوروبا عبر الأراضي السورية. كما هدفت إلى منع تركيا من تحقيق مكاسب من خلال مرور الغاز القطري عبر أراضيها إلى أوروربا. بالإضافة إلى تحقيق الهدف

---

[١] حبيب قهوجي، **تاريخية وإستراتيجية إسرائيل والصهيونية في الوطن العربي والمنطقة**، الطبعة الأولى، ل.د، ٢٠١٥، ص ٨١١

[٢] ربى حصري، سورية وخريطة الطاقة المتغيرة في الشرق الأوسط، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، ٢٠ يناير ٢٠١٣، متحصل عليه من الموقع http://carnegie-mec.org/2013/01/02/ar-pub-50481 تم الإطلاع عليه تاريخ 3/11/2017

[٣] الطاقة ..محرك الصراع في منطقة الشرق الأوسط: خط العرض ٣٣ شريان النفوذ والتحكم في العالم أنابيب الغاز تشعل الحرب في سوريا وأوكرانيا، العرب، العدد ٩٥٤٤، 30/4/2014 متحصل عليه من الموقع http://alarab.co.uk/pdf/2014/04/30-04/p07.pdf تم الإطلاع عليه بتاريخ 3/11/2017

[٤] مشروع نابوكو وتأثيره على الأحداث في سوريا، 7/1/2014، متحصل عليه من الموقع https://justsourire.wordpress.com/2014/01/07/ تم الإطلاع عليه بتاريخ 3/11/2017

[٥] الطاقة ..محرك الصراع في منطقة الشرق الأوسط: خط العرض ٣٣ شريان النفوذ والتحكم في العالم أنابيب الغاز تشعل الحرب في سوريا وأوكرانيا، مرجع سابق، تم الإطلاع عليه بتاريخ 3/11/2017

الروسي بتصدير الغاز الإيراني إلى أوروربا بعد وصوله الموانئ السورية عبر البحر الأبيض المتوسط من خلال إبرام عقود طويلة الأمد مع إيران[١].

من خلال ما تقدم تتضح الأبعاد الجيوسياسية للأزمة السورية والتدخلات الدولية خلال هذه الأزمة. وفيما يتعلق بالدور الروسي والإصرار على المواقف الروسية من خلال مجلس الأمن، فإن روسيا تعي تماماً أن الغرب الذي يبحث عن بدائل للغاز الروسي للتخلص من التحكم الروسي بأحد أهم مصادر الطاقة، إنما يعني إحكام التضييق الإقتصادي على روسيا والتي تعتمد في إقتصادها بشكل كبير على تصدير الغاز إلى العالم. وبالتالي فإن تراجع القوة الإقتصادية الروسية سوف يؤثر بشكل كبير على عوامل قوتها الأخرى ويؤدي إلى تداعي نفوذها الذي اكتسبته في السنوات الأخيرة كما حدث مع الإتحاد السوفياتي. وبالتالي وفي هذه الحالة سيبقى النظام العالمي أحادياً ولن تتمكن روسيا ومعها الصين من إرساء عالم متعدد الأقطاب والذي تسعى إليه كل منهما.

ثالثاً: التنافس الدولي في سوريا

في بداية الأزمة السورية كان التنافس بين القوى الدولية على المستوى السياسي إذ أقدمت روسيا والصين في ٤ تشرين الأول من العام ٢٠١١ إلى إستخدام الفيتو المزدوج لإسقاط مشروع قرار غربي لإدانة سوريا ومعاقبة النظام. وحين دار نقاش جديد في مجلس الأمن في كانون الثاني من العام ٢٠١٢ حول مشروع قرار لإرسال قوات عسكرية لحفظ الأمن في سوريا وبالتالي فرض عقوبات جديدة، قام سيرغي لافروف وزير الخارجية الروسي بالإعتراض على هذا المشروع بحيث وصف موقف الدول الغربية من سوريا بأنها منحازة إلى طرف واحد وأعلن "بالنسبة لروسيا الخط الأحمر واضح، لن تدعم أي عقوبات، وستستخدم حق النقض لمنع أي مقترحات للتدخل العسكري في سوريا"[٢]. هناك بعد عالمي للسياسة الروسية تجاه سوريا يتمثل برؤية مميزة للنظام العالمي، ذلك أن روسيا تسعى نحو تشكيل عالم متعدد الأقطاب غير خاضع للهيمنة الأحادية من جانب الولايات المتحدة الأميركية، عالم بحيث تكون روسيا إحدى القوة المركزية المؤثرة. ولقد تم التعبير عن هذا التفكير الإستراتيجي من قبل السياسي الروسي يفجيني بريماكوف في منتصف التسعينيات وقد أصبحت هذه الرؤية تشكل أحد أهداف السياسة الخارجية المركزية[٣].

ولطالما رأت روسيا منذ بداية الأزمة في سوريا أن الحل الوحيد هو الحوار الوطني، وأكدت رفضها بشكل حاسم التدخل الخارجي وخاصة العسكري في سوريا. لذلك أفشلت روسيا المساعي الغربية

---

[١] أنابيب الغاز الطبيعي .. أدوات الصراع الخفي في الشرق الاوسط، 28/2/2016، متحصل عليه من الموقع http://alkhaleejonline.net/articles/ تم الإطلاع عليه بتاريخ 3/11/2017

[٢] حسين ضاهر، **مدخل إلى دراسة العلاقات الدولية**، مرجع سابق، ص ٢١٣، ٢١٤

[3] Azuolas Bagdonas, Russia's Interests in the Syrian Conflict: Power, Prestige, and Profit, opsit, p 67

لإصدار قرار من مجلس الأمن لإدانة النظام في سوريا. وكانت قد استخدمت بالإشتراك مع الصين حق الفيتو في ٥ أوكتوبر ٢٠١١ ضد مشروع قرار يدين النظام السوري. كما استخدمت روسيا والصين الفيتو للمرة الثانية في ٤ فبراير ٢٠١٢ ضد تمرير مشروع قرار عربي حظي بدعم غربي في مجلس الأمن يتبنى خطة العمل العربية. وفي ١٩ يوليو ٢٠١٢ إستخدم البلدان الفيتو للمرة الثالثة ضد تمرير قرار غربي يضع خطة كوفي عنان تحت فقرات الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة والذي يطالب بفرض عقوبات غير عسكرية في حال عدم إلتزام النظام بالنقاط الست للخطة. وفي ٢٢ مايو ٢٠١٤ إستخدمت كل من روسيا والصين الفيتو للمرة الرابعة على قرار تبنته فرنسا يدعو إلى إحالة الوضع في سوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية[١].

لم تتراجع روسيا في مجلس الأمن عن رفض مشروع أي قرار قد ينص صراحة أو ضمنياً على التدخل العسكري في سوريا أو إدانة النظام. وقد شهدت مشاريع القرارات تراجعاً في مضمونها، فبعد أن كانت تنص صراحة على إدانة النظام السوري (مشروع قرار ٢٠١١) أصبحت تدعو أطراف النزاع إلى إيجاد حلول سياسية (مشروع قرار ٢٠١٢)، وهذا يدل على أن التحركات الدبلوماسية الروسية قد ضيقت المجال أمام التدخل العسكري وهذا بحد ذاته إنتصار للدبلوماسية الروسية وعودة قوية لدورها في مجلس الامن على غرار فترة الحرب الباردة. كما أدت المساعي الروسية في حل الأزمة إلى الوصول إلى عقد مؤتمر دولي بمشاركة الاطراف المحلية والدولية[٢].

وتم الإجتماع في جنيف بدعوة من مبعوث الأمم المتحدة والجامعة االعربية إلى سوريا كوفي عنان وصدر بيان جنيف الأول في العام ٢٠١٢ والذي ينص على أن أي تسوية سياسية للأزمة يجب أن يتضمن مرحلة إنتقالية[٣]. وقد دعت الدول المشاركة في المؤتمر جميع الأطراف إلى وقف العنف واستئناف الحوار وذلك من أجل الوصول إلى حل سلمي للأزمة. وأكد لافروف أن على السوريين أن يقرروا المرحلة الإنتقالية لبلادهم وتأكيده على رفض أي قرار يستند إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ما يؤدي إلى إستخدام القوة[٤]. وكان قد برز التباين في تفسير البيان بين الولايات المتحدة الأميركية وروسيا، ففي حين اعتبرت الخارجية الأميركية بأن هذا الإتفاق يمهد الطريق لمرحلة ما بعد الأسد، صرّح وزير خارجية روسيا بأن إتفاق جنيف لم يشترط تنحي الأسد.

---

[١] شدوى محمد إبراهيم بسيوني، السياسة الخارجية الروسية تجاه الأزمة السورية في الفترة "٢٠١١-٢٠١٦"، المركز العربي الديمقراطي متحصل عليه من الموقع http://democraticac.de/?p=33933 تم الإطلاع عليه بتاريخ 2/11/2017

[٢] مرجع نفسه، تم الإطلاع عليه بتاريخ 2/11/2017

[٣] محمد عبد الرحمن يونس العبيدي، روسيا الإتحادية والبرنامج النووي الإيراني، مجلة دراسات إقليمية، ع (١٦)، العراق، ٢٠٠٩، ص ٤٥

[٤] مؤتمر جنيف يؤكد على الحل السلمي للأزمة السورية والإلتزام بخطة عنان، ملف مركز الشرق العربي: مؤتمر جنيف بشأن الأزمة السورية إختلاف على تفسير البيان الختامي، يوليو ٢٠١٢، متحصل عليه من الموقع http://www.asharqalarabi.org.uk/barq/b-qiraat-293.htm تم الإطلاع عليه بتاريخ 2/11/2017

هذا التباين في تفسير البيان الختامي أدى إلى فشله وعدم تطبيق بنوده[١]. ونتيجة لذلك إستقال كوفي عنان من مهمته في ٢ آب ٢٠١٢ وجرى تعيين الأخضر الإبراهيمي في ١٧ آب ٢٠١٢ مبعوثاً أممياً وعربياً إلى سوريا. وبوصوله لنفس النتيجة كاد أن يستقيل لولا إتفاق كيري–لافروف في ٧ أيار ٢٠١٣ والذي نص على عقد مؤتمر جديد لحل الأزمة السورية إستناداً إلى بيان جنيف١. وعند انعقاد جنيف٢ كان الصراع في سوريا قد أصبح حله صعباً بإتخاذه أبعاداً إقليمية ودولية[٢].

وفي العام ٢٠١٣ لعبت روسيا دوراً محورياً في منع توجيه ضربة عسكرية أميركية ضد سوريا حيث نجحت الدبلوماسية الروسية بإيجاد حل دبلوماسي للأزمة[٣]. فقد أدت مبادرة التخلص من الأسلحة الكيماوية السورية في أيلول ٢٠١٣ إلى نوع من التقارب الروسي الأميركي فيما يتعلق بالأزمة السورية إلا أن مستقبل الرئيس السوري قد بقي محل خلاف بين الدولتين، ففي حين ترى واشنطن ضرورة تنحي الأسد تصر موسكو على بقائه لمحاربة الإرهاب وأن الإنتخابات تحدد مستقبله[٤].

ويرى البعض تراجعاً أميركياً في الشرق الأوسط ولاسيما بعد قرار واشنطن بالإنسحاب من العراق في العام ٢٠١١ ولاحقاً من أفغانستان وذلك لإعادة ترتيب الأولويات الأميركية في المنطقة مع إبقاء وتيرة التدخل في الأزمات إلى أقل درجة ممكنة بما يتناسب مع الأهداف الإستراتيجية الأميركية الجديدة، حيث اعترف باراك أوباما أمام الجمعية العمومية للأمم المتحدة في أيلول ٢٠١٤ "أن الإمبريالية لم تعد جزءاً من السياسة الحالية الأميركية ولا تتماشى مع متطلبات الرأي العام الأميركي". هذا التراجع قابله زيادة في النفوذ الروسي من خلال منع توجيه ضربة عسكرية إلى سوريا بدعم إستراتيجي من الصين[٥].

وفي ٢ يناير من العام ٢٠١٤ انعقد مؤتمر جنيف ٢ برعاية الولايات المتحدة الأميركية وروسيا والأمم المتحدة كمسار تفاوضي لحل الأزمة السورية، ولكن المفاوضات بين وفد المعارضة والنظام قد توصلت إلى طريق مسدود[٦]. ولم يتم التوصل إلى حل سياسي للأزمة السورية بعد تعثر المفاوضات وهكذا أعلن الأمين العام للأمم المتحدة إستقالة الأخضر الإبراهيمي على أن يغادر منصبه في أيار من العام ٢٠١٤[٧].

---

[١] تباين في التفسيرين الروسي والاميركي لنتائج مؤتمر "جنيف"، ملف مركز الشرق العربي: مؤتمر جنيف بشأن الأزمة السورية إختلاف على تفسير البيان الختامي، يوليو ٢٠١٢، متحصل عليه من الموقع http://www.asharqalarabi.org.uk/barq/b-qiraat-293.htm تم الإطلاع عليه بتاريخ 2/11/2017

[٢] مؤتمر السلام السوري "جنيف٢" وتحديات البيئة المحلية والإقليمية، تحليل سياسات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، فبراير ٢٠١٤، ص ٤

[٣] شدوى محمد إبراهيم بسيوني، مرجع سابق، تم الإطلاع عليه بتاريخ 2/11/2017

[٤] مؤتمر السلام السوري "جنيف٢" وتحديات البيئة المحلية والإقليمية، مرجع سابق، ص ١٠

[٥] كريم المفتي، مصالح روسيا والصين في الشرق الأوسط: دراسة تحليلية، المجلة العربية للعلوم السياسية، ع (٤٧-٤٨)، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٥، ص ٢٦، ٢٧

[٦] شدوى محمد إبراهيم بسيوني، مرجع سابق، تم الإطلاع عليه بتاريخ 2/11/2017

[٧] إستقالة الأخضر الإبراهيمي من منصبه كموفد اممي إلى سوريا، 14/5/2014، متحصل عليه من الموقع http://www.france24.com/ar/ تم الإطلاع عليه بتاريخ 2/11/2017

وتسارعت الأحداث وتطورت ففي العام ٢٠١٤ ظهر تنظيم "داعش" الإرهابي في العراق ولاحقاً في سوريا حيث أصبح طرفا ثالثاً في هذه الحرب، فبادرت الولايات المتحدة الأميركية إلى تشكيل تحالف دولي في العام ٢٠١٤ والذي قام بضربات جوية ضد التنظيم. كما سعت كل من روسيا وإيران إلى تشكيل تحالف آخر انطلق عملياً في أيلول من العام ٢٠١٥ حيث بدأ التدخل الروسي العسكري المباشر في سوريا[١].

قدمت روسيا للنظام في سوريا الدعم العسكري وقد برز ذلك في العام ٢٠١٣ حيث قامت البحرية الروسية بمناورات عسكرية قبالة الشواطئ السورية في البحر المتوسط، وقد كانت هذه المناورات بمثابة الإشارة إلى الغرب بعدم التفكير في أي تدخل عسكري في سوريا. وفي العام ٢٠١٥ شهد هذا الدعم خطوة إضافية حيث منح الإتحاد الروسي تفويضاً لبوتين بنشر قوات عسكرية في سوريا وذلك رداً على طلب الأسد مساعدة عسكرية من موسكو. وفي ٣٠ أيلول من العام ٢٠١٥ بدأت المقاتلات الروسية باستهداف مواقع لتنظيم "داعش" الإرهابي في سوريا. وكان وزير الخارجية سيرغي لافروف قد أعلن في أوكتوبر ٢٠١٥ بأن العمليات الروسية في سوريا تهدف إلى مكافحة الإرهاب. وفي مارس من العام ٢٠١٦ أعلن بوتين وبشكل مفاجئ عن قرار سحب القسم الأكبر من قواته العسكرية من سوريا الأمر الذي رحب به الغرب، وأعلن بوتين بأن روسيا قد قامت بذلك بالتنسيق مع الأسد وبأن القوات المتبقية كافية للقيام بمكافحة داعش[٢].

وقد شكل التدخل العسكري الروسي أحد أبرز العناصر المؤثرة في سلسلة التدخلات الدولية والإقليمية في سوريا. أما عن أبعاد هذا التدخل في سوريا فإنه يتعلق بإستراتيجية روسيا التي ترى أنه من الضروري إختراق سياسة الإحتواء التي تقوم بها كل من الولايات المتحدة الأميركية والإتحاد الأوروبي، والتي تعتبر أنها أصبحت أكثر وضوحاً بعد أزمة أوكرانيا وضم شبه جزيرة القرم[٣]. بحيث فرضت دول الإتحاد الأوروبي عدداً من العقوبات الإقتصادية على روسيا ووقف المفاوضات مع روسيا في عدد من القضايا الإقتصادية والعسكرية[٤].

ومع تولي دونالد ترامب رئاسة الولايات المتحدة الأميركية بعد فوزه في إنتخابات الرئاسة لعام ٢٠١٦ طُرحت التساؤلات حول السياسة الخارجية الأميركية في عهده ولاسيما فيما يتعلق بمنطقة

---

[١] أزمة التدخلات الإقليمية والدولية في سوريا وانعكاساتها على المنطقة العربية في ضوء التدخل العسكري الروسي المباشر www.platform.almanhal.com/reader/2/93238 تم الإطلاع عليه بتاريخ 2/11/2017

[٢] شدوى محمد إبراهيم بسيوني، مرجع سابق، تم الإطلاع عليه بتاريخ 2/11/2017

[٣] أزمة التدخلات الإقليمية والدولية في سوريا وانعكاساتها على المنطقة العربية في ضوء التدخل العسكري الروسي المباشر، مرجع سابق، تم الإطلاع عليه بتاريخ 2/11/2017

[٤] محمد مطاوع، مرجع سابق، ص ١٠

الشرق الأوسط والتي تعتبر أحد أولويات السياسية الخارجية الأميركية نظراً للمصالح الإستراتيجية الأميركية الثابتة في هذه المنطقة[١].

وكان الرئيس الأميركي ترامب قد رفض التدخل العسكري في سوريا ودعا للتركيز على مصالح بلاده الداخلية. غير أن التحول في الموقف الأميركي قد جاء في نيسان من العام ٢٠١٧ بعدما وجهت الولايات المتحدة الأميركية ضربة عسكرية لقاعدة الشعيرات السورية رداً على هجوم كيماوي في خان شيخون ما أدى إلى تدمير القاعدة. وهذا هو أول عمل عسكري أميركي مباشر ضد الحكومة السورية[٢]. في المقابل نددت روسيا بالضربة الصاروخية الأميركية وأعلنت عن تعليق إتفاق يهدف إلى تلافي الحوادث الجوية بين الطائرات الروسية والأميركية في الأجواء السورية إلى الحد الأدنى. وقال المتحدث بإسم الرئيس فلاديمير بوتين "بأن خطر المواجهة بين الأصول الجوية للإئتلاف الذي تقوده الولايات المتحدة وروسيا "زاد بشكل كبير" بعد أن أمر الرئيس ترامب بإطلاق ٥٩ صاروخاً من طراز توماهوك على قاعدة جوية سورية رداً على هجوم كيماوي أدى إلى مقتل عشرات من المدنيين"[٣]. لقد تفاقمت العلاقات بين الولايات المتحدة وروسيا منذ تولي ترامب الرئاسة الأميركية في حين توقع الكثيرون بأن ترامب قد يقرّب بين الدول. ذلك أن التدخل العسكري الروسي في أوكرانيا وسوريا قد ألقى بظلاله على الجانب الأميركي حول التقارب المحتمل[٤].

إن تطور الأحداث في الأزمة السورية قد أدى إلى تطور التنافس بين القوى الدولية حيث انتقل هذا التنافس من الجانب السياسي من خلال مواقف القوى الدولية في مجلس الأمن إلى التدخل العسكري المباشر في إشارة من قبل القوى الدولية لتثبت نفوذها وتأكيد كل جانب على عوامل القوة والنفوذ التي يملكها. فقد حاولت روسيا أن تثبت بأنه لا يمكن تجاوزها في القضايا الإقليمية والدولية وبأنها قطب فاعل ومؤثر في الأحداث الدولية.

---

[١] زياد عقل، رؤية دونالد ترامب وادارته لملفات الصراع في الشرق الأوسط، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية،21/1/2017 متحصل عليه من الموقع http://acpss.ahram.org.eg/News/5659.aspx تاريخ الإطلاع 3/11/2017

[٢] الحرب في سوريا: غضب روسي بسبب الغارة الجوية الأميركية على قاعدة الشعيرات، BBCعربي، ٧ نيسان ٢٠١٧ متحصل عليه من الموقع http://www.bbc.com/arabic/middleeast-39527999 تم الإطلاع عليه بتاريخ 3/11/2017

[3] Russia condemns U.S. missile strike on Syria, suspends key air agreement, The Washington Post متحصل عليه من الموقع https://www.washingtonpost.com/world/europe/russia-condemns-us-missile-strike-on-syria/2017/04/07/c81ea12a-1b4e-11e7-8003-f55b4c1cfae2_story.html?utm_term=.92b04666c6 تم الإطلاع عليه بتاريخ 3/11/2017

[4] Russia proposed full normalization with US under Trump, Kremlin says, CNN Politics, 13 september 2017 متحصل عليه من الموقع http://edition.cnn.com/2017/09/13/politics/russia-us-state-department/index.html تم الإطلاع عليه بتاريخ 3/11/2017

رابعاً: التحول في النظام العالمي

لقد أظهرت الأزمة السورية ما تسعى إليه الإستراتيجية الروسية بأن تكون طرفاً لا غنى عنه في تسوية النزاعات الإقليمية. إذ تعتمد هذه الإستراتيجية على السعي لعالم متعدد الأقطاب على اعتبار أن ميزان القوى لا يختلف عن مرحلة الحرب العالمية الأولى والسعي لتحقيق التوازن بين القوى العالمية في مقابل سعي الولايات المتحدة الأميركية المحافظة على الأحادية القطبية[١]. وقد أدى التعاون بين روسيا والصين في سبيل تحقيق الهدف المشترك فيما يتعلق بإنشاء عالم متعدد الاقطاب إلى إثارة التساؤلات حول إمكانية هذا التحول ولاسيما أن التنافس بين كل من الدولتين والولايات المتحدة الأميركية في المناطق الإستراتيجية والمهمة يؤشر إلى عودة كل منهما إلى الساحة الدولية والذي ظهر جلياً من خلال الأزمة السورية. لذلك تعددت وجهات النظر والتوقعات حول طبيعة النظام العالمي في المستقبل القريب وإن كانت كلها ما زالت في إطار الإفتراضات.

يلقي سيمون سيرفاتي وهو أستاذ العلاقات الدولية في مقال "الحركة نحو عالم ما بعد الغرب" نظرة على اللاعبين السياسيين في عالم ما بعد الغرب والعلاقة بينهم. حيث يعتبر الكاتب بأن عصر الأحادية القطبية قد وصل إلى نهايته وذلك مع تراجع القوة الأميركية، ولكن في الوقت نفسه لا تستطيع أي قوة أخرى فرض هيمنتها أو الوصول إلى حالة الندية معها. لذلك من وجهة النظر هذه فإن الواقع العالمي يمكن أن يتسم ب "اللاقطبية" حيث تتعدد القوى الصاعدة بالإضافة إلى العديد من الدول الأقل حجماً. وتنقسم هيكلية النظام العالمي من هذا المنطلق إلى الفاعلون الرئيسيون والذي يضم الولايات المتحدة، الإتحاد الأوروبي، وروسيا، والمثلث الآسيوي والذي يتكون حسب تسلسل القوة من الصين، الهند واليابان[٢]. يُجمع الكثير من المنظرين بأن العصر المقبل لم يعد مطلقاً نظام القطب الأميركي الواحد ثم يختلفون في توصيف ماهية العصر الجديد. فهناك من يتوقع العودة إلى نظام الثنائية القطبية مع آسيا، وهناك من يُرجّح الإتجاه نحو عصر متعدد الأقطاب مع الصين والإتحاد الأوروبي وروسيا وغيرها. أو نحو عصر "عديم القطبية" ما يعني أن إدارة العالم لن تعود بين أقطاب محددين وذلك بسبب وجود أطراف عديدة من المراكز والأقطاب الذين لا يمكن حصرهم[٣].

التحول نحو نظام ثنائي القطبية

---

[١] مريم موسى رياض يعقوب، تأثير الصعود الروسي على العلاقات الروسية – الأميركية خلال فترة "بوتين وأوباما"، المركز الديمقراطي العربي، متحصل عليه من الموقع http://democraticac.de/?p=35126 تم الإطلاع عليه بتاريخ 7/11/2017

[٢] وائل محمد إسماعيل، مرجع سابق، ص ١٤٥

[٣] إلياس البراج، العولمة عديمة القطبية والإنترنت عديمة المسؤولية، مجلة آفاق المستقبل، ع (٧)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠١٠، ص ٨٦

يقوم هذا الإحتمال على إفتراض بأن تراجع بعض عناصر القوة الأميركية المترافق مع تزايد عناصر قوة أخرى لقوى صاعدة مثل الصين سوف يؤدي إلى تغيير في التوازن الإستراتيجي وممارسة التأثير في التفاعلات الدولية بناء على عناصر القوة المتغيرة. ومع إختلاف التصورات حول شكل النظام العالمي والذي هو في طور التشكل، فإن هناك إتفاقاً بأن الصين تُعدّ المنافس القوي والمحتمل للولايات المتحدة الأميركية على الصعيد الدولي. ويعزو كثير من المحللين بأن النمو الإقتصادي الصيني هو الذي أدى إلى صعود الصين كقطب دولي وتحدّيه للمكانة والهيمنة الأميركية والذي ترافق مع تراجع نظيره الأميركي في ظل الأزمة المالية التي يعاني منها[١]. وتشير العديد من الدراسات بأن الصين ستكون الفاعل الدولي المنافس للولايات المتحدة الأميركية ذلك أن معدلات النمو التي حققتها آسيا بالإضافة إلى ظهور الصين كأكبر مركز صناعي في العالم وثاني أكبر إقتصاد عالمي ما يعني أن ميزان القوة العالمي يميل إلى آسيا ومما يؤدي إلى التحول في القوة والقيادة وبهذا تتم إستعادة الأدوار في النظام العالمي[٢]. في المقابل يقلل جوزيف ناي من قدرة الصين على تحدي الولايات المتحدة الأميركية ويرى أن الطريق ما زال أمامها طويلاً حتى تنافس قوة الولايات المتحدة[٣].

لقد أصبح العامل الإقتصادي في عالم اليوم هو الأهم، لذلك فإن من يمتلك الإقتصاد يمتلك السلطة وبالتالي يتحكم بالعالم. وبما أن الصين قد أصبحت ثاني أكبر إقتصاد في العالم فهذا يجعلها قطباً دولياً في النظام العالمي ما يمكنها من منافسة الولايات المتحدة الأميركية على زعامته، بحيث تستطيع الصين مع الولايات المتحدة الأميركية من التحكم في إقتصاديات العالم أي أنهما سيصبحان القطبين الوحيدين إقتصادياً في العالم. وتجدر الإشارة إلى أن الصين هي قطب إقتصادي فقط ذلك أن الولايات المتحدة الأميركية وروسيا يحتلان الصدارة في المجال العسكري. ولكن هذه الثنائية القطبية المطروحة مبنية على القوة الإقتصادية المتسيّدة للمشهد الدولي[٤].

إن توفر عوامل القوة ولاسيما الإقتصادية منها يعطي للدولة قدراً أكبر من الإمكانية في تطوير قدراتها وعناصر القوة الأخرى. وبالتالي وفي حالة الصين فإن صعودها كقوة إقتصادية على الساحة الدولية والوفرة التي حققتها الصين في مجالها الإقتصادي قد مكنها من استخدام هذه القوة في سبيل تطوير مجالات القوة الأخرى سواء العسكرية أو التكنولوجية. ذلك أن الوفرة الإقتصادية تسمح في

---

[١] عمرو عبد العاطي، "اللاقطبية": تحولات النظام الدولي تهدد الهيمنة الأميركية، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ٢ آب ٢٠١١، متحصل عليه من الموقع http://www.siyassa.org.eg/News/1571.aspx تم الإطلاع عليه بتاريخ 5/11/2017

[٢] هند بطلموس، الصين في ميزان القوة العالمي، شبكة النبأ المعلوماتية، متحصل عليه من الموقع https://groups.google.com/forum/#!topic/fayad61/qpwnAlQ5Agg تم الإطلاع عليه بتاريخ 5/11/2017

[٣] عمرو عبد العاطي، مرجع سابق، تم الإطلاع عليه بتاريخ 5/11/2017

[٤] أحمد عبد الجبار عبد الله، مرجع سابق، ص ٣٨٤،٣٨٥

زيادة الإنفاق العسكري والإنفاق على تطوير التقنية والتكنولوجيا. لذلك فقد تمكنت الصين من توفير عوامل القوة المختلفة لديها والذي انعكس بدوره على قوة الصين من الناحية الدبلوماسية والسياسية. إذ أن الصين وخلال السنوات الأخيرة قد بدأت بالإهتمام بسياستها الخارجية بشكل أكبر، وذلك من خلال إعتماد سياسة خارجية أكثر فاعلية، والذي انعكس من خلال سعي الصين إلى التمدد في مجالها الخارجي واكتساب مزيد من النفوذ في المناطق ذات الأهمية الجيوإقتصادية ذات الوفرة بالموارد الطبيعية والثروات. وينطلق ذلك من إدراك الصين لأهمية هذه المناطق في زيادة النفوذ الإقتصادي للصين من خلال الحصول على مصادر الطاقة والثروات الطبيعية ولاسيما في منطقة بحر الصين الجنوبي.

في المقابل فإن تراجع القوة الإقتصادية الأميركية ولاسيما بعد الأزمة المالية العالمية للعام ٢٠٠٨ والآثار السلبية التي خلّفتها هذه الأزمة على أداء الإقتصاد الأميركي قد انعكس على الأداء والدور الأميركي نظراً لأهمية الوفرة الإقتصادية في زيادة نفوذ الدولة من الناحية السياسية والدبلوماسية. وعلى الرغم من ذلك لا تزال الولايات المتحدة الأميركية تشكل قوة عظمى ذات نفوذ على المستوى العالمي بالمقارنة مع الصين والتي لا تزال في مرحلة لم تضاهي الولايات المتحدة الأميركية في نفوذها وقوتها العسكرية. وهذا ما دفع البعض إلى طرح إفتراض التحول نحو الثنائية القطبية ومشاركة الصين مع الولايات المتحدة الأميركية في قيادة النظام العالمي من الناحية الإقتصادية.

وكذلك الأمر بالنسبة لروسيا والتي تمكنت من اكتساب المزيد من عناصر القوة بعد النمو الإقتصادي الذي حققته منذ بداية القرن الحادي والعشرين ما مكنها من إعادة بناء قوتها العسكرية وإعتماد سياسة خارجية أكثر فاعلية. لذلك يمكن القول أن روسيا وبعد أن أثبتت مكانتها على الساحة الدولة والذي انعكس من خلال السياسة التي اتبعتها روسيا منذ العام ٢٠٠٨ خلال الأزمة الجورجية ودخولها في منافسة مع الولايات المتحدة الأميركية في المناطق الإستراتيجية ولاسيما من خلال الأزمة الأوكرانية والأزمة السورية، هذا الحضور الروسي والذي انعكس من خلال المواقف الروسية والمحاولات لإستعادة النفوذ في المناطق السوفياتية السابقة وغيرها من المناطق الإستراتيجية يطرح الإفتراض بإمكانية تحول النظام العالمي نحو الثنائية القطبية، بحيث تتشارك مع الولايات المتحدة الأميركية في قيادة النظام العالمي ولاسيما من الناحية السياسية والعسكرية.

التحول نحو التعددية القطبية

هناك وجهة نظر أخرى ترى بأن النظام العالمي يمر بمرحلة إنتقالية ليُعاد تشكيله على أساس متعدد الأقطاب، ذلك نظراً لوجود عدد من المؤشرات التي تدل على تراجع الولايات المتحدة الأميركية في النظام العالمي ما أدى إلى ظهور أقطاب جديدة في الساحة الدولية قد تأخذ أدواراً

كبيرة. ويعود ذلك بالدرجة الأولى إلى إمتلاك الأطراف الدولية عناصر القوة الإقتصادية والعسكرية والتكنولوجية والتي لم تعد حكراً على طرف واحد[١]. ويمكن القول بأن التطورات التي شهدتها الساحة الدولية والتي ترافقت مع عودة كل من روسيا والصين إلى المشهد الدولي لتنافس الولايات المتحدة الأميركية في المناطق الإستراتيجية ولاسيما الأحداث في جورجيا وأوكرانيا ومنطقة آسيا–الباسيفيك والصراع الدولي الذي تجلّى في سوريا قد دفع البعض إلى التساؤل عما إذا كان ذلك يدل على عودة الحرب الباردة بين القوى الدولية. لذلك ومن خلال هذه الأحداث وإدراك الولايات المتحدة الأميركية لما يشكله صعود هذه القوى ومحاولتها لإحتوائها وتطويقها، إنما يدلّ على أهمية هذه القوى وما يمكن أن تمارسه من نفوذ على الساحة الدولية، ما ينذر بشكل ما إلى تعدد الاقطاب على الساحة الدولية.

فقد شهد النظام العالمي خلال الأعوام الأخيرة تغيرات فيما يتعلق بترتيب القوة بالإضافة إلى علاقة القيادة داخل النظام وأطرافه ناهيك عن العلاقات فيما بينها[٢]. ويتجه هذا النظام إلى التعددية القطبية ويعود ذلك إلى أن الأحادية القطبية تتطلب إرتباط القوة العسكرية بالإقتصادية للقطب المسيطر وهذا لا يتوفر للولايات المتحدة الأميركية ذلك نظراً لتوزيع مصادر القوة الإقتصادية والعسكرية في النظام العالمي[٣]. إن توسيع القوة والنفوذ هو بمثابة الهدف الإستراتيجي لجميع الدول العظمى، وفي هذا الصدد يقول (بيتس غيل) بأن الصين باعتبارها مركزاً ناشئاً للقوى العالمية نظراً لما تملكه من ثقل دبلوماسي وتأثير إقتصادي متصاعد في الشؤون العالمية ما يزيد قدرتها صوب معالم النظام المستقبلي. كما يرى (بافل باييف) بأن روسيا تسعى لإستعادة مكانتها كقوة عظمى في عالم متعدد الأقطاب وذلك عوضاً عن عالم أحدي القطبية أو عديم القطبية[٤].

ووجهة النظر حول التحول نحو عالم متعدد الأقطاب يتبناها الباحث "جيرار شاليان" بحيث يرى تحول مراكز القوة من الغرب نحو آسيا وعلى رأسها الصين والهند بالإضافة إلى البرازيل. كما يعتبر أن الولايات المتحدة الأميركية هي قوة عظمى لن تغيب عن الساحة الدولية. ويعتبر أننا اليوم في صدد التحول نحو عالم متعدد الأقطاب بحيث تؤدي فيه آسيا وبعض دول أميركا الجنوبية والولايات المتحدة الأميركية دوراً مهماً في تشكيل العلاقات الدولية[٥]. وحول التعددية القطبية هناك

---

[١] أحمد عبد الجبار عبد الله، مرجع سابق، ص ٣٨٦

[٢] محمد عبد الشفيع عيسى، بعض التطورات الأخيرة في هيكل النظام الدولي محاولة موجزة في تصنيف العالم، المجلة العربية للعلوم السياسية، ع (٣٢)، الجمعية العربية للعلوم السياسية، بيروت، ٢٠١١، ص ١٤٧

[٣] أحمد عبد الجبار عبد الله، مرجع سابق، ص ٣٨٦

[٤] مرجع نفسه، ص ٣٩٣

[٥] عبد الحق الزموري، نحو نظام عالمي جديد، مراجعات كتب، مركز الجزيرة للدراسات، ١٦ فبراير ٢٠١٤، متحصل عليه من الموقع http://studies.aljazeera.net/ar/bookrevision/2014/02/2014216114312986150.html تم الإطلاع عليه بتاريخ 5/11/2017

وجهة نظر بأن النظام العالمي الجديد والذي لم يتبلور بعد هو أحادي القطبية على صعيد القوة العسكرية وهذا ما يشير إليه الإنفاق العسكري الأميركي بالمقارنة مع القوى الدولية الصاعدة بحيث يعتبر أنصار هذا الإتجاه بأن الولايات المتحدة ستبقى القوة العسكرية لفترة طويلة من الزمن، ولكن هذا النظام سيكون متعدد الأقطاب على الصعيد الإقتصادي[1].

تنطلق وجهة النظر حول التعددية القطبية من إفتراض مفاده بأن توزع عناصر القوة بين عدد من القوى الدولية يؤدي إلى بروز أقطاب مؤثرة على الساحة الدولية. وفي هذا الإطار فإن النمو الإقتصادي الذي حققته عدد من الدول ومن بينها روسيا والصين والبرازيل والهند يسمح لها كما سبقت الإشارة إليه من اكتساب المزيد من عناصر القوة في المجالات الأخرى وبالتالي ممارسة المزيد من التأثير في القضايا العالمية. إذ يعتبر أصحاب هذا التوجه بأن صعود هذه القوى مجتمعة يعني أن كلّاً منها قادر على ممارسة التأثير على المستوى الدولي، وبالتالي فإن ذلك لم يعد محصوراً بقطب واحد أي الولايات المتحدة الأميركية أو بثنائية بين روسيا والولايات المتحدة الأميركية أو بين الصين والولايات المتحدة، وذلك يعود إلى أن كل من هذه القوى تسعى لأن تكون قطباً مؤثراً وتسعى إلى توظيف قوتها الإقتصادية في مجالات القوة الأخرى في سبيل تعززيها. بالإضافة إلى ذلك فقد تزامن صعود هذه القوى مع بعضها البعض وبالتالي فإنها قد تسعى مجتمعة إلى تحقيق الهدف المشترك للتوجه نحو التعددية القطبية لأن أيّاً منها لا تمتلك جميع عناصر القوة بشكل يفوق القوى الأخرى حتى تتمكن من إستبعاد غيرها من القوى عن ممارسة دورها على الساحة الدولية. لذلك ينظر أصحاب هذا الإتجاه بأن توافر عناصر القوة بشكل يختلف بين كل من هذه القوى قد يؤدي إلى التوجه نحو نظام عالمي متعدد القطبية ولاسيما على الصعيد الإقتصادي إنطلاقاً من أن معظم هذه القوى وإن كانت قد حققت نمواً إقتصادياً إلا أنها لم تستطع مجتمعة أن تكتسب عناصر القوة الأخرى بشكل متكافئ.

خلاصة المبحث الثاني:

لطالما كانت القوى المتنافسة على المناطق ذات الأهمية الإستراتيجية في العالم تندرج ضمن القوى التي تمتلك جوانب مختلفة من عناصر القوة، أي تلك التي تحتل موقعاً بارزاً وثقلاً على الساحة الدولية، وذلك يعود إلى إمكانات هذه الدول التي تسمح لها في خوض التنافس مع القوى الأخرى. وتأتي القوة الإقتصادية والعسكرية في مقدمة هذه الإمكانات، وبالتالي ومن دون توفر الإمكانات والقدرات المذكورة لا تستطيع القوى من فرض رؤيتها في سبيل تحقيق مصالحها. إنطلاقاً من ذلك فإن اكتساب كل من روسيا والصين لعوامل القوة ولاسيما بعد أن حققت نمواً إقتصادياً قد أدى بها لبناء قوة عسكرية ضخمة ما أكسبها وزناً وثقلاً على الساحة الدولية لممارسة سياسة خارجية تسعى

[1] صدام مرير الجميلي، **صراع الدول الكبرى للهيمنة على النظام العالمي**، مرجع سابق، ص ١٠٠

من خلالها لتحقيق مصالحها وأهدافها. لذلك وفي سبيل تثبيت مكانتها على الساحة الدولية وتأمين مصالحها، سعت كل من روسيا والصين إلى توسيع دائرة نفوذها لتشمل المناطق ذات الأهمية الجيوستراتيجية، وذلك سعياً لزيادة عوامل القوة لديها وبالتالي لتحقيق مساعيها بأن تصبح أقطاباً دولية قادرة على إحداث التغيير في النظام العالمي وتحقيق التوازن من خلال إرساء عالم متعدد الأقطاب.

لذلك سعت روسيا إلى إستعادة دورها في مناطق النفوذ السوفياتي ولاسيما في أوراسيا وذلك إنطلاقاً من رؤية روسية مفادها بأن عدم تواجد روسيا في هذه المناطق سوف ينتهي بتطويقها من قبل الولايات المتحدة الأميركية، وبالتالي تحجيم قوتها ومنعها من ممارسة دورها كقطب دولي على الساحة الدولية. لذلك وبهدف الحفاظ على قوتها الإقتصادية والتي تعتمد بشكل كبير على تصدير الطاقة الضرورية إلى الغرب والعالم، عمدت روسيا إلى حماية خطوط إمداد الطاقة وطرق العبور في مقابل المساعي الأميركية لقطع الطريق على روسيا وتطويقها بهدف تحجيم قوتها الإقتصادية ولاسيما أن روسيا تتحكم بتصدير الغاز الطبيعي إلى الغرب، الأمر الذي يعطي روسيا قوة كبيرة في مجال الطاقة الحيوي. لذلك شهدت كل من جورجيا في العام ٢٠٠٨ وأوكرانيا في العام ٢٠١٤ حالة من التنافس بين روسيا والولايات المتحدة الأميركية، وذلك يعود لأهمية هذه المناطق كطرق عبور لخطوط إمداد الطاقة. وقد شكلت الأزمة الجورجية بداية التنافس بين روسيا والولايات المتحدة الأميركية وإنطلاق حقبة جديدة في تاريخ العلاقات الروسية الأميركية. وقد تزامنت هذه الأزمة مع بداية التراجع الأميركي ولاسيما مع الأزمة المالية العالمية للعام ٢٠٠٨، مقابل تنامي القدرات الإقتصادية لروسيا ما سمح لهذه الأخيرة من إثبات موقفها في الأزمة ومنع الولايات المتحدة الأميركية من تطويقها.

ولاحقاً في العام ٢٠١٤ وخلال الأزمة الأوكرانية شهد الموقف الروسي تصعيداً أكبر وثباتاً في المواقف وصل إلى حد ضم شبه جزيرة القرم لروسيا. وذلك يعود إلى أهمية أوكرانيا بالنسبة لروسيا باعتبارها تشكل أحد المنافذ على البحر الأسود والذي يشكل أهمية بالغة بالنسبة لروسيا لتصدير الطاقة والتواصل مع البحر الأبيض المتوسط. وبالتالي لم تتمكن المساعي الأميركية من تطويق روسيا في جوارها الإقليمي على الرغم من العقوبات التي فُرضت على روسيا ما يُدلل على الإمكانات والقدرات الروسية والتي استطاعت بموجبها من إثبات مكانتها باعتبارها قوة قادرة على المنافسة.

ومع توجهات الإستراتيجية الأميركية ولاسيما في الولاية الثانية للرئيس السابق باراك أوباما نحو منطقة آسيا–الباسيفيك نظراً لأهمية المنطقة من ناحية مواردها وثرواتها وموقعها وذلك بهدف إحتواء الصعود الصيني في المنطقة، شهدت منطقة بحر الصين الجنوبي تنافساً بين الولايات المتحدة الأميركية والصين بحيث سعت الأخيرة إلى بسط نفوذها في البحر والذي يتميز بثرواته

النفطية، مقابل المساعي الأميركية لتطويق الصين وإحتوائها نتيجة للمخاوف الأميركية من تحول الصين إلى قطب دولي منافس للولايات المتحدة الأميركية في قيادة النظام العالمي وخاصة في ظل التقارب بين روسيا والصين. هذا التقارب الذي تسعى من خلاله كل منهما إلى تحقيق الهدف المشترك نحو إنهاء حالة الاحادية القطبية والتوجه نحو مزيد من التعددية.

وقد انعكس الصراع على النفوذ مؤخراً في منطقة الشرق الأوسط من خلال الأزمة السورية والتي اندلعت في العام ٢٠١١ بحيث تحولت إلى ساحة تنافس بين القوى الدولية في سبيل إثبات مكانتها ونفوذها على الساحة الدولية. فقد تشاركت كل من روسيا والصين المواقف من خلال مجلس الأمن باستخدام الفيتو ضد أي مشروع قرار ضد سوريا مقابل مواقف الولايات المتحدة الأميركية وحلفائها. وفي ذلك إشارة إلى عودة كل من روسيا والصين باعتبارهما أطرافاً مؤثرة في القضايا العالمية. كما أن هذا الصراع يرتبط بحلقة الصراع بين القوى الكبرى على خطوط إمداد الطاقة. ولم تتغير المواقف الروسية والصينية خلال الأزمة السورية مقابل المواقف الأميركية، وقد تمكنت روسيا من خلالها إثبات نفسها كلاعب دولي قادر على فرض رؤيته. كما أن الضغط الأميركي على روسيا خلال الأزمة الأوكرانية والتي تزامنت مع الأزمة السورية لم تدفع روسيا نحو التراجع في منطقة الشرق الأوسط. هذه المؤشرات تدل على أن القوى الدولية الصاعدة قد تمكنت من تعزيز مكانتها على الساحة الدولية ما أثار التساؤلات حول إمكانية تحولها إلى أقطاب منافسة للولايات المتحدة الأميركية. وفي ظل هذه الأحداث تعددت وجهات النظر عن إمكانية التحول في النظام العالمي وتوجهه نحو الثنائية القطبية مع الصين من الناحية الإقتصادية أو أنه يتجه نحو التعددية. في حين يرى البعض الآخر بأن النظام العالمي والذي هو في طور التشكل قد يكون عديم القطبية. وعلى الرغم من إختلاف وجهات النظر، إلا أن النظام العالمي لم يعد أحادي القطب بشكل جامد وقد يتجه إلى مزيد من التغيير في المستقبل في حال إستمرار القوى الدولية بحالة الصعود.

الخاتمة:

مع صعود القوى الدولية ولاسيما روسيا والصين وبروزها على الساحة الدولية بعد تحقيقها نمواً إقتصادياً ما سمح لها بتطوير قدراتها العسكرية، بدأ المهتمون بالعلاقات الدولية بمراقبة مسار الأحداث على الساحة الدولية وتطور العلاقات فيما بين القطب الأوحد أي الولايات المتحدة الأميركية وغيرها من القوى، والإستراتيجيات الأميركية التي اتبعت في مواجهة هذا الصعود لاسيما أن القوى الصاعدة تسعى وتعمل جاهدة نحو التوجه إلى عالم متعدد الأقطاب وعدم تركيز القوة لدى قطب واحد.

ونظراً لأهمية الجغرافية السياسية يمكن للمراقب متابعة المناطق ذات الأهمية الجيوستراتيجية بالنسبة للقوى الصاعدة أي روسيا والصين ورصد الأحداث والتطورات في هذه المناطق وذلك بهدف تحديد الإستراتيجيات المتبعة من قبل هذه القوى والإستراتيجيات المضادة من قبل الولايات المتحدة الأميركية. لذلك شكّلت الأحداث في جورجيا مسرحاً لمراقبة ردود الأفعال الأميركية والروسية تجاه الأزمة. فقد سعت روسيا إلى العودة إلى مناطق نفوذها السابقة نظراً لما لهذه المناطق من أهمية إستراتيجية وجيوستراتيجية في الإدراك الروسي وخاصة فيما يتعلق بعصب الطاقة والذي أصبح العامل الحيوي بما يخص محددات القوة الدولية. بالمقابل وبهدف التصدي للصعود الروسي وتحجيم العودة الروسية إلى المسرح الدولي وممارسة النفوذ كما الإتحاد السوفياتي في فترة الحرب الباردة والذي شكّل ندّاً للولايات المتحدة الأميركية، ومن أجل تقليل تأثير روسيا في القضايا العالمية، اتبعت الولايات المتحدة الأميركية إستراتيجية الإحتواء لتطويق روسيا لمنعها من التمدد إلى مناطق النفوذ السابقة وذلك بهدف المحافظة على مكانتها وقوتها العالمية في إطار الأحادية القطبية.

لقد شكّل أمن الطاقة عاملاً حيوياً للقوى الدولية وذلك نظراً لأهمية الإقتصاد وإدراك هذه القوى مدى أهمية الحصول على مصادر الطاقة وخطوط إمدادها والتحكم بها ما يوفر للقوى المتحكمة إمكانية السيطرة على المستوى العالمي. لذلك اتخذ التنافس بين القوى الدولية في المناطق الإستراتيجية أبعاداً جيوسياسية تربط بين أهمية هذه المناطق من ناحية موقعها الجغرافي لضرورته في خطوط نقل الطاقة من مصادرها إلى بقية أنحاء العالم، بالإضافة إلى ما تحتويه هذه المناطق من الموارد الطبيعية ولاسيما موارد الطاقة الضرورية. إذ تدرك القوى الدولية المتنافسة أهمية العامل الإقتصادي في تعزيز نفوذها السياسي ووجودها كطرف فاعل ومؤثر على المستوى الدولي، فإن التحكم بمصادر الطاقة وتأمين خطوط إمدادها يسمح لهذه القوى أن تعزز قدرتها الإقتصادية وبالتالي نفوذها السياسي. وقد اتخذ هذا التنافس شكله الحاد خلال الأزمة الأوكرانية إنطلاقاً من مسلّمات أن التحكم بخطوط إمداد الطاقة ضرورة حيوية لروسيا ناهيك عن الأهمية الجيوسياسية للمنطقة من وجهة نظر روسية في مقابل السعي الأميركي لتطويق روسيا. كذلك شكلت منطقة آسيا–الباسيفيك محور إهتمام الولايات المتحدة الأميركية نظراً للتوجه الصيني في هذه المنطقة وأهميتها ولاسيما منطقة بحر الصين الجنوبي.

لقد شكّل التنافس بين الولايات المتحدة الأميركية والقوى الصاعدة أي روسيا والصين والذي تجلّى مؤخراً في منطقة الشرق الأوسط ولاسيما خلال الأزمة السورية محور إهتمام دارسي العلاقات الدولية، بحيث كثرت التساؤلات حول ما يمكن أن تؤدي إليه هذه المنافسة على صعيد النظام العالمي وإمكانية التحول نحو عالم متعدد الأقطاب. إذ لم تعد إستراتيجية الإنفرادية والتوجه الأحادي قابلة للتنفيذ في القضايا العالمية والإقليمية كما كانت قبل صعود القوى الدولية إلى المسرح الدولي.

وبالنتيجة اختلفت وجهات النظر حول مستقبل النظام العالمي والذي هو في طور التشكُّل بحيث لا يمكن الجزم فيما إذا كان النظام العالمي سيستمر بشكله الأحادي أو أنه سيتجه نحو الثنائية أو التعددية القطبية وذلك يعود إلى توزيع مصادر القوة وعدم تركزها بيد إحدى القوى الدولية دون سواها. ومن هنا يُطرح التساؤل فيما إذا كانت الأحداث والتطورات على الساحة الدولية ولاسيما في المناطق الإستراتيجية ستؤدي إلى إكتساب القوى الدولية الصاعدة مزيد من القوة ما يمكنها من توجيه النظام العالمي نحو التعددية أم أن المرحلة القادمة سوف تشهد جموداً في هيكل النظام العالمي ليستمر كما هو اليوم؟

لائحة المراجع

الكتب العربية والمترجمة:

١- أحمد (سيد) أبو ضيف، **باراك أوباما: الرئيس الأسود في البيت الأبيض**، الطبعة الأولى، دار الفكر العربي، القاهرة، ٢٠٠٩

٢- أغوان (علي) بشار بكر، **الفوضى الخلاقة: العصف الرمزي لحرائق الشرق الأوسط**، الطبعة الأولى، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، بيروت، ٢٠١٣

٣- أوتكين (أناتولي)، **الإستراتيجية الأميركية للقرن الحادي والعشرين**، ترجمة أنور محمد إبراهيم ومحمد نصر الدين الجبالي، الطبعة الأولى، المشروع القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠٠٣

٤- إسماعيل (وائل) محمد، **التغيير في النظام الدولي**، الطبعة الأولى، دار السنهوري، بيروت، ٢٠١٦

٥- الإمارة (لمى) مضر، **الإستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وإنعكاساتها على المنطقة العربية**، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٩

٦- البكري (جواد) كاظم، **فخ الإقتصاد الأميركي الأزمة المالية**، الطبعة الأولى، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، بغداد، ٢٠١١

٧- التنّير (سمير)، **أميركا من الداخل: حروب من أجل النفط**، الطبعة الأولى، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ٢٠١٠

٨- الجميلي (صدام) مرير، **الإتحاد الأوروبي ودوره في النظام العالمي الجديد**، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني، بيروت، ٢٠٠٩

٩- الجميلي (صدام) مرير، **صراع الدول الكبرى للهيمنة على النظام العالمي**، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني، بيروت، ٢٠١٦

١٠- الحمداني (قحطان) أحمد، **المدخل إلى العلوم السياسية**، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٢

١١- الخطابي (حلمي)، **الرؤية الأميركية للغزو العسكري للعراق: قراءة في مستقبل الإحتلال**، الطبعة الأولى، دار الأحمدي، الرياض للنشر، ٢٠٠٤

١٢- الديهي (محي الدين) إسماعيل، **تحولات العلاقات السياسية الدولية وتداعياتها على الصعيد العالمي**، الطبعة الأولى، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، ٢٠١٤

١٣- السيد حسين (عدنان)، **التوسع الاطلسي**، الطبعة الاولى، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠٠٩

١٤- السيد حسين (عدنان)، **نظرية العلاقات الدولية**، الطبعة الثالثة، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠١٠

١٥- الشاهر (شاهر) إسماعيل، **أولويات السياسة الخارجية الأميركية بعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١**، الطبعة الأولى، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، ٢٠٠٩

١٦- الشمري (صلاح) حسن، **الإستراتيجية الأميركية حيال العراق: قراءة في ملامح التغيير**، ل.ط، منشورات الضفاف، بيروت، ٢٠١٤

١٧- العيساوي (مالك) محسن، **الحروب بالوكالة: إدارة الأزمة الدولية في الإستراتيجية الأميركية**، الطبعة الأولى، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٤
١٨- القصير (ماهر) بن إبراهيم، **المشروع الأوراسي من الإقليمية إلى الدولية العالم بين الحالة اللاقطبية والنظام العالمي متعدد الأقطاب**، ل.ط، دار الفكر العربي، القاهرة، ٢٠١٤
١٩- المبيضين (مخلد) عبيد، **الإتحاد الأوروبي كظاهرة إقليمية متميزة**، ل.ط، دار المنهل اللبناني، بيروت، ٢٠١٢
٢٠- المعلة (جميل) خليل نعمة وآخرون، **الفكر السياسي الأميركي المعاصر وأثره على الوطن العربي**، الطبعة الأولى، إبن النديم للنشر والتوزيع، الجزائر، ٢٠١٦
٢١- الهزايمة (محمد) عوض، **قضايا دولية تركة قرن مضى وحمولة قرن أتى**، الطبعة الأولى، ل.د، عمان، ١٩٩٥
٢٢- الهسياني (ناظم)، **توزيع الأدوار الإقليمية الجديدة على خارطة الشرق الأوسط الكبير**، الطبعة الأولى، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ٢٠١١
٢٣- اليعقوبي (خالد) محسن جابر، **السياسة الأميركية تجاه العراق وإنعكاساتها الإقليمية والدولية بعد نيسان ٢٠٠٣**، الطبعة الأولى، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠١٣
٢٤- باستور (روبرت) أ، **رحلة قرن كيف شكلت القوى العظمى بنية النظام الدولي الجديد**، ترجمة هاشم أحمد محمد، الطبعة الأولى، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠١٠
٢٥- بالمر (جلين) وت.كليفتون مورجان، **نظرية السياسة الخارجية**، ترجمة عبد السلام علي نوير،ل.ط، جامعة الملك سعود، الرياض، ٢٠١١
٢٦- بريجنسكي (زبغنيو)، **الإختيار السيطرة على العالم أم قيادة العالم**، ترجمة عمر الأيوبي، ل.ط، دار الكتاب العربي، بيروت، ٢٠٠٤
٢٧- بريجنسكي (زبغنيو)، **العالم الثاني السلطة والسطوة في النظام العالمي الجديد**، تأليف باراج خانا، ترجمة دار الترجمة، الطبعة الأولى، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠٠٩
٢٨- بريجنسكي (زبغنيو)، **الفرصة الثانية: ثلاثة رؤساء وأزمة القوة العظمى الأميركية**، ترجمة عمر الايوبي، الطبعة الأولى، دار الكتاب العربي، بيروت، ٢٠٠٧
٢٩- بريجنسكي (زبغنيو)، **رقعة الشطرنج الكبرى: الأولية الأمريكية ومتطلباتها الجيوستراتيجية**، ترجمة أمل الشرقي، الطبعة الثالثة، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٢
٣٠- بريجنسكي (زبغنيو)، **رؤية إستراتيجية: أمريكا وأزمة السلطة العالمية**، ترجمة فاضل حبتكر، دار الكتاب العربي، بيروت، ٢٠١٢

٣١- بريماكوف (يفجيني)، **العالم بعد ١١ سبتمبر وغزو العراق**، ترجمة عبدالله حسن، الطبعة الأولى، مكتبة العبيكان، الرياض، ٢٠٠٤

٣٢- بهاء الدين (عمار)، **مستقبل التنافس الروسي الأميركي في الشرق الأوسط: دراسة في الأبعاد الإقتصادية والسياسية**، الطبعة الأولى، دار السنهوري، بيروت، ٢٠١٦

٣٣- توفيق (سعد) حقي، **مبادئ العلاقات الدولية**، الطبعة الخامسة، شركة العاتك لصناعة الكتاب، القاهرة، ٢٠١٠

٣٤- حسيب (خير الدين)، **العراق من الإحتلال إلى التحرير**، سلسلة كتب المستقبل العربي (٥١)، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٦

٣٥- خفاجي (باسم)، **روسيا ومواجهة الغرب: أزمة القوقاز وأثرها على العالم العربي والمسلم**، الطبعة الأولى، المركز العربي للدراسات الإنسانية، القاهرة، ٢٠٠٨

٣٦- حسين (حيدر) علي، **سياسة الولايات المتحدة الأميركية ومستقبل النظام الدولي**، ل.ط، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٣

٣٧- حسين (خليل)، **التنظيم الدولي النظرية العامة والمنظمات العالمية: البرامج والوكالات المتخصصة**، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني، بيروت، ٢٠١٠

٣٨- حسين (خليل)، **النظام العالمي الجديد والمتغيرات الدولية**، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني، بيروت، ٢٠٠٩

٣٩- حسين (فوزي) حسن، **الصين واليابان ومقومات القطبية الدولية**، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني، بيروت، ٢٠٠٩

٤٠- دحمان (قاسم)، **السياسة الخارجية الروسية في آسيا الوسطى والقوقاز**، الطبعة الأولى، E-kutub Ltd (شركة بريطانية مسجلة في إنكلترا)، لندن، ٢٠١٦

٤١- ديب (كمال)، **موجز تأريخ العراق: من ثورة العشرين إلى الحروب الأميركية والمقاومة والتحرير وقيام الجمهورية الثانية**، الطبعة الأولى، دار الفارابي، بيروت، ٢٠١٣

٤٢- زاقود (عبد السلام) جمعة، **الأبعاد الإستراتيجية للنظام العالمي الجديد (قراءة في حصاد وقائع وأحداث عقدين من الزمن ١٩٨٩-٢٠١١)**، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٣

٤٣- زيدان (ناصر)، **دور روسيا في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من بطرس الأكبر حتى فلاديمير بوتين**، الطبعة الأولى، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠١٣

٤٤- سبيتان (فتحي) ذياب، **قضايا عالمية معاصرة**، ل.ط، الجنادرية للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠١١

٤٥- سليم (محمد) السيد، **تحليل السياسة الخارجية**، الطبعة الثانية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٩٨

٤٦- سولت (جيرمي)، **تفتيت الشرق الأوسط: تاريخ الإضطرابات التي يثيرها الغرب في العالم العربي**، ترجمة نبيل صبحي الطويل، الطبعة الأولى، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ٢٠١١

٤٧- شفيق (منير)، **الإستراتيجية والتكتيك في فن علم الحرب**، الطبعة الأولى، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠٠٨

٤٨- شل (فيليب) وهانز كريستنسن وآخرون، **الكتاب السنوي: التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي**، ترجمة مركز دراسات الوحدة العربية، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، ستوكهولم، ٢٠١٤

٤٩- شلبي (السيد) أمين، **أمريكا والعالم: متابعات في السياسة الخارجية الأميركية ٢٠٠٠ - ٢٠٠٥**، الطبعة الأولى، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠٥

٥٠- شلبي (السيد) أمين، **من الحرب الباردة إلى البحث عن نظام دولي جديد**، ل.ط، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، ١٩٩٥

٥١- شيفتسوفا (ليليا)، **روسيا بوتين**، ترجمة بسام شيحا، الطبعة الأولى، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠٠٦

٥٢- صبح (علي)، **الصراع الدولي في نصف قرن ١٩٤٥- ١٩٩٥**، سلسلة العلاقات الدولية ١، الطبعة الثانية، دار المنهل اللبناني، بيروت، ٢٠٠٦

٥٣- ضاهر (حسين)، **مدخل إلى دراسة العلاقات الدولية**، الطبعة الثانية، دار المواسم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠١٢

٥٤- ضاهر (حسين)، **معجم المصطلحات السياسية والدولية**، الطبعة الأولى، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠١١

٥٥- طشطوش (هايل) عبد المولى، **مقدمة في العلاقات الدولية**، ل.ط، دار الكندي للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠١٠

٥٦- عبد السلام (رفيق)، **الولايات المتحدة الأميركية بين القوة الصلبة والقوة الناعمة**، الطبعة الرابعة، مركز صناعة الفكر للدراسات والأبحاث، بيروت، ٢٠١٥

٥٧- عبد الله (أحمد) عبد الجبار، **الصين والتوازن الإستراتيجي العالمي بعد عام ٢٠٠١ وآفاق المستقبل**، الطبعة الأولى، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠١٥

٥٨- عبد الله (إيناس) سعدي، **السياسة الأميركية ودورها في مواجهة المد الشيوعي في أوروبا**، الطبعة الأولى، أشور بانيبال، بغداد، ٢٠١٥

٥٩- عبد المطلب (إبراهيم)، **الغزو الأجنبي لأفغانستان في القرون الثلاثة الأخيرة**، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني، بيروت، ٢٠٠٩

٦٠- عبد (حيدر) سامي، **القوة الذكية في السياسة الخارجية الأميركية بعد عام ٢٠٠٨**، الطبعة الأولى، بيسان للنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠١٧

٦١- عطوان (خضر) عباس، **القوى العالمية والتوازنات الإقليمية**، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٠

٦٢- علي (آزاد) أحمد وآخرون، **خلفيات الثورة: دراسات سورية**، الطبعة الأولى، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ٢٠١٣

٦٣- عمر (عمر) عبد العزيز وجمال محمود حجر، **صور من تاريخ العلاقات الدولية في التاريخ الحديث**، ل.ط، دار المعرفة الجامعية، مصر، ٢٠٠٤

٦٤- عودة (جهاد)، **النظام الدولي نظريات وإشكاليات**، الطبعة الأولى، دار الهدى للنشر والتوزيع، المنيا، ٢٠٠٥

٦٥- غيل (باتيس)، **النجم الصاعد الصين: دبلوماسية أمنية جديدة**، الطبعة الأولى، دار الكتاب العربي، بيروت، ٢٠٠٩

٦٦- فالرشتاين (إيمانويل)، **إنحسار القوة الأميركية الولايات المتحدة في عالم من الفوضى**، ترجمة إيزيس قاسم، الطبعة الأولى، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠١٤

٦٧- فرانكل (جوزيف)، **العلاقات الدولية**، ترجمة غازي عبد الرحمن القصيبي، الطبعة الثانية، تهامه، جدة، ١٩٨٤

٦٨- فرجسون (نيل)، **الصنم صعود وسقوط الإمبراطورية الاميركية**، ترجمة معين محمد الإمام، الطبعة الأولى، مكتبة العبيكان، الرياض، ٢٠٠٦

٦٩- فوزي (منال) وعبد العزيز العليان، **دور مؤسسة الرئاسة في صنع وتنفيذ سياسة الولايات المتحدة الأميركية في الشرق الأوسط**، الطبعة الأولى، مؤسسة عبد الحميد شومان، عمان، ٢٠٠٨

٧٠- فوكوياما (فرانسيس)، **أمريكا على مفترق طرق (ما بعد المحافظين الجدد)**، ترجمة محمد محمود التوبة، الطبعة الأولى، مكتبة العبيكان، الرياض، ٢٠٠٧

٧١- فولجي (توماس) وآخرون، **مستقبل النظام العالمي الجديد دور المنظمات الدولية**، ترجمة عاطف معتمد وعزت زيان، الطبعة الأولى، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠١١

٧٢- فيشر (يوشكا)، **عودة التاريخ: العالم بعد الحادي عشر من أيلول (سبتمبر) وتجديد الغرب**، ترجمة هاني الصالح، الطبعة الأولى، مكتبة العبيكان، الرياض، ٢٠٠٩

٧٣- قلعجية (وسيم) خليل، **روسيا الأوراسية: زمن الرئيس فلاديمير بوتين**، الطبعة الأولى، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠١٦

٧٤- قهوجي (حبيب)، **تاريخية وإستراتيجية إسرائيل والصهيونية في الوطن العربي والمنطقة**، الطبعة الأولى، ل.د، ٢٠١٥

٧٥- كوودكو (ججيجوش)، **حقائق وأخطاء وأكاذيب السياسة والإقتصاد في عالم متغير**، ترجمة رحاب صلاح الدين يوسف، ل.ط، كلمات عربية للترجمة والنشر، القاهرة، ٢٠١٢

٧٦- لمعي (إكرام) وآخرون، **الإمبراطورية الأميركية**، الجزء الثالث، الطبعة الأولى، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، ٢٠٠٢

٧٧- مجموعة مؤلفين (أحمد سعيد نوفل وآخرون)، **التداعيات الجيوستراتيجية للثورات العربية**، الطبعة الأولى، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ٢٠١٦

٧٨- مراد (محمد)، **السياسة الأميركية تجاه الوطن العربي بين الثابت الإستراتيجي والمتغير الظرفي**، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني، بيروت، ٢٠٠٩

٧٩- مرقس (سمير)، **الإمبراطورية الأميركية ثلاثية الثروة الدين القوة من الحرب الأهلية إلى ما بعد ١١ سبتمبر**، الطبعة الأولى، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، ٢٠٠٣

٨٠- مقلد (إسماعيل) صبري، **العلاقات السياسية الدولية دراسة في الأصول والنظريات**، ل.ط، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، ١٩٩١

٨١- ناي (جوزيف) إس. (الإبن)، **مستقبل القوة**، ترجمة أحمد عبد الحميد نافع، الطبعة الأولى، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠١٥

٨٢- ناي (جوزيف) س.، **هل انتهى القرن الأميركي؟**، ترجمة محمد إبراهيم العبدالله، الطبعة الأولى، العبيكان، الرياض، ٢٠١٦

٨٣- هاشم (تامر) إبراهيم كامل، **الصراع بين الولايات المتحدة والصين الشعبية وروسيا الإتحادية كقوتين صاعدتين**، ل.ط، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، ٢٠١٤

٨٤- واكيم (جمال)، **صراع القوى الكبرى على سوريا: الأبعاد الجيوسياسية لأزمة ٢٠١١**، الطبعة الثانية، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ٢٠١٣

٨٥- ودوورد (بوب)، **حروب أوباما: الصراع بين الإدارة المدنية ووزارة الدفاع الأميركية**، ترجمة هاني تابري، دار الكتاب العربي، بيروت، ٢٠١١

٨٦- وستاد (أود) آرن، **الحرب الباردة الكونية**، ترجمة مي مقلد، الطبعة الأولى، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠١٤

٨٧- ويلكينسن (بول)، **العلاقات الدولية مقدمة قصيرة جدا**، ترجمة لبنى عماد تركي، الطبعة الأولى، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، ٢٠١٣

الدوريات والمجلات والدراسات

١- أرتيوم لوكين، دراسات عالمية: روسيا وتوازن القوى في منطقة شمال شرق آسيا، ع (١١٨)، الطبعة الأولى، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجة، أبو ظبي، ٢٠١٤، ص ٧-٤٤

٢- إلياس البراج، العولمة عديمة القطبية والإنترنت عديمة المسؤولية، مجلة آفاق المستقبل، ع (٧)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠١٠، ص ٨٦-٨٧

٣- أيمن طلال يوسف، روسيا البوتينية بين الأوتوقراطية الداخلية والأولويات الجيوبوليتيكية الخارجية ٢٠٠٠-٢٠٠٨، مجلة المستقبل العربي، ع (٣٥٨)، بيروت، كانون أول ٢٠٠٨، ص ٧٦-٩٠

٤- بشير عبد الفتاح، القوة العسكرية وحسم الصراعات الولايات المتحدة نموذجا، سلسلة رؤى معاصرة، العدد السادس، السنة الثانية، المركز العربي للدراسات الإنسانية، القاهرة، ٢٠٠٨ (دورية إستراتيجية)، ص ٥-٦٢

٥- جوان كول، السياسة الأميركية في الشرق الأوسط في الفترة الرئاسية الثانية لباراك أوباما، الطبعة الأولى، سلسسلة محاضرات الإمارات ١٦٧، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠١٤، ص ٣-٢٤

٦- حارث قحطان عبدالله ومثنى فائق مرعي، أهمية منطقة بحر قزوين في العلاقات الروسية الإيرانية، مجلة آداب الفراهيدي، ع (١٩)، العراق، آذار ٢٠١٤، ص ٢٧٣-٣٠٧

٧- حميد حمد السعدون، الدور الدولي الجديد لروسيا، مجلة دراسات دولية، ع (٤٢)، مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، بغداد، ٢٠٠٩، ص ١-١٢

٨- كريم المفتي، مصالح روسيا والصين في الشرق الأوسط: دراسة تحليلية، المجلة العربية للعلوم السياسية، ع (٤٧-٤٨)، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٥، ص ٢٣-٣٩

٩- مايكل أوهانلون، عن العقيدة العسكرية الصينية، مجلة آفاق المستقبل، ع (٨)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠١٠، ص ٥٦-٥٩

١٠- مايكل كوكس، خيار أوباما لإدامة القيادة الأميركية للعالم، مجلة آفاق المستقبل، ع (٤)، أبو ظبي، آذار/ نيسان ٢٠١٠

١١- محمد عبد الرحمن يونس العبيدي، روسيا الإتحادية والبرنامج النووي الإيراني، مجلة دراسات إقليمية، ع (١٦)، العراق، ٢٠٠٩، ص ٢٤٩-٢٨٦

١٢- محمد عبد الشفيع عيسى، بعض التطورات الأخيرة في هيكل النظام الدولي محاولة موجزة في تصنيف العالم، المجلة العربية للعلوم السياسية، ع (٣٢)، الجمعية العربية للعلوم السياسية، بيروت، ٢٠١١، ص ١٤٩-١٥٩
١٣- محمد مجدان, سياسة روسيا الخارجية اليوم: البحث عن دور عالمي مؤثر, المجلة العربية للعلوم السياسية, ع (٤٧-٤٨), بيروت, ٢٠١٥، ص ٤٠-٥٨
١٤- مؤتمر السلام السوري "جنيف٢" وتحديات البيئة المحلية والإقليمية، تحليل سياسات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، فبراير ٢٠١٤، ص ١-١٤
١٥- وليم نصار، روسيا كقوة كبرى، المجلة العربية للعلوم السياسية، ع (٢٠)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، خريف ٢٠٠٨

المواقع الإلكترونية:

١- أزمة التدخلات الإقليمية والدولية في سوريا وانعكاساتها على المنطقة العربية في ضوء التدخل العسكري الروسي المباشر متحصل عليه من الموقع
www.platform.almanhal.com/reader/2/93238 تم الإطلاع عليه بتاريخ 2/11/2017
٢- أنابيب الغاز الطبيعي .. أدوات الصراع الخفي في الشرق الاوسط، 28/2/2016،متحصل عليه من الموقع
http://alkhaleejonline.net/articles/ تم الإطلاع عليه بتاريخ 3/11/2017
٣- إستقالة الأخضر الإبراهيمي من منصبه كموفد اممي إلى سوريا، 14/5/2014، متحصل عليه من الموقع
http://www.france24.com/ar/ تم الإطلاع عليه بتاريخ 2/11/2017
٤- التفرقة بين النظام العالمي، والنظام الدولي, متحصل عليه من الموقع
https://ommahpost.com/international-order-and-international-system/
تم الإطلاع عليه بتاريخ 4/12/2017
٥- الحرب في سوريا: غضب روسي بسبب الغارة الجوية الأميركية على قاعدة الشعيرات، BBCعربي، ٧ نيسان ٢٠١٧ متحصل عليه من الموقع
http://www.bbc.com/arabic/middleeast-39527999 تم الإطلاع عليه بتاريخ 3/11/2017

٦- الطاقة ..محرك الصراع في منطقة الشرق الأوسط: خط العرض ٣٣ شريان النفوذ والتحكم في العالم أنابيب الغاز تشعل الحرب في سوريا وأوكرانيا، العرب، العدد ٩٥٤٤، 30/4/2014 متحصل عليه من الموقع http://alarab.co.uk/pdf/2014/04/30-04/p07.pdf تم الإطلاع عليه بتاريخ 3/11/2017

٧- إيمان أشرف أحمد محمد شلبي، الأبعاد الدولية للأزمة الأوكرانية، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والإقتصادية من الموقع الإلكتروني www.democraticac.de تم الإطلاع عليه بتاريخ 27/10/2017

٨- بثينة أشتيوي، بحر الصين الجنوبي: الصراع البارد بين الصين والولايات المتحدة، ساسة بوست، ٢٨ أيار ٢٠١٥، متحصل عليه من الموقع https://www.sasapost.com/china-us-relations/ تم الإطلاع عليه بتاريخ 5/11/2017

٩- تباين في التفسيرين الروسي والاميركي لنتائج مؤتمر "جنيف"، ملف مركز الشرق العربي: مؤتمر جنيف بشأن الأزمة السورية إختلاف على تفسير البيان الختامي، يوليو ٢٠١٢، متحصل عليه من الموقع http://www.asharqalarabi.org.uk/barq/b-qiraat-293.htm تم الإطلاع عليه بتاريخ 2/11/2017

١٠- ربى حصري، سورية وخريطة الطاقة المتغيرة في الشرق الأوسط، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، ٢٠ يناير ٢٠١٣، متحصل عليه من الموقع http://carnegie-mec.org/2013/01/02/ar-pub-50481 تم الإطلاع عليه بتاريخ 3/11/2017

١١- روسيا وأميركا من سيحسم الصراع؟، ساسة بوست، ١٢ إبريل ٢٠١٤ www.sasapost.com/american-russian-relatins تم الإطلاع عليه بتاريخ 1/11/2017

١٢- زياد عقل، رؤية دونالد ترامب وادارته لملفات الصراع في الشرق الأوسط، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية،21/1/2017 متحصل عليه من الموقع http://acpss.ahram.org.eg/News/5659.aspx تاريخ الإطلاع 3/11/2017

١٣- شدوى محمد إبراهيم بسيوني، السياسة الخارجية الروسية تجاه الأزمة السورية في الفترة "٢٠١١-٢٠١٦"، المركز العربي الديمقراطي متحصل عليه من الموقع http://democraticac.de/?p=33933 تم الإطلاع عليه بتاريخ 2/11/2017

١٤- طارق عزيزة، استراتيجية الولايات المتحدة في آسيا في ظل النهوض الصيني، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، تركيا، ٤ فبراير ٢٠١٤، متحصل عليه من الموقع https://harmoon.org/archives/3779

١٥- عبد الحق الزموري، نحو نظام عالمي جديد، مراجعات كتب، مركز الجزيرة للدراسات، ١٦ فبراير ٢٠١٤، متحصل عليه من الموقع http://studies.aljazeera.net/ar/bookrevision/2014/02/2014216114312986150.html تم الإطلاع عليه بتاريخ 5/11/2017

١٦- عدنان برجي، تنامي قوة منظمة شنغهاي واحتمالات المستقبل، متحصل عليه من الموقع http://www.almothaqaf.com/ تم الإطلاع عليه بتاريخ 12/11/2017

١٧- عزت شحرور، الصين ونزاعات المحيط الهادئ .. الأسباب والمآلات، تقارير، مركز الجزيرة للدراسات، ١ أوكتوبر ٢٠١٢ متحصل عليه من الموقع http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2012/10/201210191733518887.html تم الإطلاع عليه بتاريخ 5/11/2017

١٨- علي حسين باكير، غليان آسيا: بحر الصين الجنوبي ونهاية هادئ مستقر، مراجعات، مركز الجزيرة للدراسات، ٤ أيار ٢٠١٤، متحصل عليه من الموقع http://studies.aljazeera.net/ar/bookrevision/2014/04/20144291052122-36483.html تم الإطلاع عليه بتاريخ 5/11/2017

١٩- عمرو عبد العاطي، "اللاقطبية": تحولات النظام الدولي تهدد الهيمنة الأميركية، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ٢ آب ٢٠١١، متحصل عليه من الموقع http://www.siyassa.org.eg/News/1571.aspx تم الإطلاع عليه بتاريخ 5/11/2017

٢٠- فواز جرجس، أسس و مرتكزات سياسة أوباما الخارجية في ولايته الثانية (١-٢)، تقارير، مركز الجزيرة للدراسات، فبراير ٢٠١٣، متحصل عليه من الموقع http://studies.aljazeera.net/ar/reports/ تم الإطلاع عليه بتاريخ 11/11/2017

٢١- محمد عبد العاطي، بريكس وأفريقيا، مجلة أفريقيا قارتنا، ع (١٤)، الهيئة العامة للإستعلامات، القاهرة، ٢٠١٣، متحصل عليه من الموقع http://www.sis.gov.eg/newvr/africa/4/ تم الإطلاع عليه بتاريخ 26/11/2017

٢٢- مرابط ساعد، الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨: الجذور والتداعيات، ٢٠٠٩, متحصل عليه من الموقع http://eco.univ-setif.dz/seminars/financialcrisis/14.pdf تم الإطلاع عليه بتاريخ 26/11/2017

٢٣- مروان بشارة، أهداف الولايات المتحدة وإستراتيجيتها في العالم العربي، سياسات عربية، ع (١)، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ٢٠١٣، متحصل عليه من الموقع https://www.dohainstitute.org/ar/lists/ تم الإطلاع عليه بتاريخ 11/11/2017

٢٤- مروة محمد عبد الحميد عبد المجيد، التغير والإستمرار في إستراتيجية الأمن القومي الأميركية بعد أحداث ١١ سبتمبر، المركز الديمقراطي العربي، متحصل عليه من الموقع http://democraticac.de/?p=26157 تم الإطلاع عليه بتاريخ 11/11/2017

٢٥- مريم موسى رياض يعقوب، تأثير الصعود الروسي على العلاقات الروسية – الأميركية خلال فترة "بوتين وأوباما"، المركز الديمقراطي العربي، متحصل عليه من الموقع http://democraticac.de/?p=35126 تم الإطلاع عليه بتاريخ 7/11/2017

٢٦- مشروع نابوكو وتأثيره على الأحداث في سوريا، 7/1/2014، متحصل عليه من الموقع https://justsourire.wordpress.com/2014/01/07/ تم الإطلاع عليه بتاريخ 3/11/2017

٢٧- مؤتمر جنيف يؤكد على الحل السلمي للأزمة السورية والإلتزام بخطة عنان، ملف مركز الشرق العربي: مؤتمر جنيف بشأن الأزمة السورية إختلاف على تفسير البيان الختامي، يوليو ٢٠١٢، متحصل عليه من الموقع

http://www.asharqalarabi.org.uk/barq/b-qiraat-293.htm تم الإطلاع عليه بتاريخ 2/11/2017

٢٨- هند بطلموس، الصين في ميزان القوة العالمي، شبكة النبأ المعلوماتية، متحصل عليه من الموقع https://groups.google.com/forum/#!topic/fayad61/qpwnAlQ5Agg تم الإطلاع عليه بتاريخ 5/11/2017

المراجع الأجنبية:

1- Abrahamsson (Hans), Understanding World Order and Structural Change: Poverty, **Conflict and Global Arena**, Palgrave Macmillan, New York, 2003

2- Agnew (John), **Geopolitics Revisioning World Politics**, Second Edition, Routledge, London and New York, 2003

3- Braithwaite (Rodric), **Afgantsy: The Russians In Afghanistan 1979-1989**, Oxford University Press, First Edition, New York, 2011

4- Bremmer (Ian), **Super Power: Three Choices For America's Rolen In The World**, Penguin Publishing Group, Washington, 2015

5- Crawford (Robert) M.A, **Idealism and Realism in International Relations**, First Edition, Routledge, 2000

6- Dockrill (Michael) L and Michael F.Hopkins, **The Cold War 1945-1991**, Second Edition, Palgrave Macmillan, 2006

7- Griffiths (Martin) and Terry O'Callaghan, **International Relations:The Key Concepts**, Routledge, London, 2002

8- Hart (Gary), **The Fourth Power: A Grand Strategy for The United States in The Twenty First Century**, Oxford University Press, New York, 2004

9- Jr (Karl) DeRouen and Paul Bellamy, **International Security and The United States: An Encyclopedia**, Volume 1, First Edition, Praeger Security International, USA, 2008

10- Leech (Garry), **Crude Interventions: The United States, Oil and The New World (Dis)Order**, Palgrave Macmillan, New York, 2006

11- Mankoff (Jeffrey), **Russian Foreign Policy: The Return of Great Power Politics**, Rowman and Littlefield Publishers, US, 2009

12- McMahon (Robert), **Cold War: A Very Short Introduction**, Oxford University Press, New York, 2003

13- Rosati (Jerel) A and James M.Scott, **The politics of United States Foreign Policy**, Fifth Edition, Wadsworth Cengage Learning, USA

14- Schmidt (Brian) C, **The Political Discourse of Anarchy: A Disciplinary History of International Relations**, State University of New York Press, 1998

15- Volgy (Thomas) J , Zlatko Sabic, Petra Roter & Andrea K. Gerlak, **Mapping the New World Order**, Wiley-Blackwell, First Edition, 2009

16- Waltz (Kenneth) N, **Theory of International Politics**, Addison-wesley Publishing company, 1979

17- Wright (Steven), **The United States and Persian Gulf Security**, First Edition, Ithaca Press, UK, 2007

Periodicals:

1- Azuolas Bagdonas, Russia's Interests in the Syrian Conflict: Power, Prestige, and Profit, European Journal of Economic and Political Studies, Faith university, Turkey, Volume 5, Number 2, 2012

2- Russia condemns U.S. missile strike on Syria, suspends key air agreement, The Washington Post متحصل عليه من الموقع https://www.washingtonpost.com/world/europe/russia-condemns-us-missile-strike-on-syria/2017/04/07/c81ea12a-1b4e-11e7-8003-f55b4c1cfae2_story.html?utm_term=.92b04666c65e تاريخ الإطلاع3/11/2017

3- Russia proposed full normalization with US under Trump, Kremlin says, CNN Politics, 13 september 2017, متحصل عليه من الموقع http://edition.cnn.com/2017/09/13/politics/russia-us-state-department/index.html تم الإطلاع عليه بتاريخ 3/11/2017

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
الإهداء	
الشكر	
دليل المصطلحات الملخصة	
مخطط الرسالة	
ملخص الدراسة	
المقدمة	**I**
الفصل الأول: النظام العالمي والإستراتيجية الأميركية بعد أحداث ١١ أيلول	**١**

المبحث الأول: مفهوم النظام العالمي وأثره في العلاقات الدولية	٣
الفقرة الأولى: مفهوم النظام العالمي	٤
الفقرة الثانية: أثر النظام العالمي في العلاقات الدولية	١٨
خلاصة المبحث الأول	٣٣
المبحث الثاني: مسار الإستراتيجية الأميركية بعد أحداث ١١ أيلول	٣٥
الفقرة الأولى: الإستراتيجية الأميركية بعد أحداث ١١ أيلول	٣٦
الفقرة الثانية: التبدلات في الإستراتيجية الأميركية	٥٠
خلاصة المبحث الثاني	٦٧
الفصل الثاني: صعود قوى دولية والتنافس الدولي في المناطق الإستراتيجية حتى العام ٢٠١٧	**٦٩**
المبحث الأول: صعود روسيا والصين والإحتواء الأميركي	٧١
الفقرة الأولى: صعود روسيا والصين إلى الساحة الدولية	٧٢
الفقرة الثانية: العلاقات الروسية الصينية والإحتواء الأميركي	٨٨
خلاصة المبحث الأول	١٠١
المبحث الثاني: التنافس الدولي في المناطق الإستراتيجية وتداعياته على النظام العالمي	١٠٣
الفقرة الأولى: التنافس الدولي في جورجيا وأوكرانيا وبحر الصين الجنوبي	١٠٤
الفقرة الثانية: التنافس الإستراتيجي في منطقة الشرق الأوسط والتحول في النظام العالمي	١١٧
خلاصة المبحث الثاني	١٣٢
الخاتمة	**١٣٤**
لائحة المراجع	**١٣٦**
فهرس المحتويات	**١٤٩**